اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2007/14
20 December 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007

الأمم المتحدة
نيويورك، 2007

E/ESCWA/GRID/2007/14
ISSN. 1726-5967
ISBN. 978-92-1-628065-9
07-0503

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.08.II.L.8

تصدير

يتناول العدد السادس من "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007"، جهود الدول العربية بهدف الالتحاق بركب العولمة من ناحية ومدى تكامل اقتصاديات الدول العربية من ناحية أخرى. وقد ساهم في إعداد هذا التقرير كل من إدارة العولمة والتكامل الإقليمي، وإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم خدمة المؤتمرات. ونأمل أن يعزز هذا الاستعراض فهم القراء الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تنشأ منها وضرورة تسريع التكامل الإقليمي العربي والسبل المقدمة لتحقيق ذلك.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
مختصرات ..... ط
ملخص تنفيذي ..... ي
مقدمة 1

الفصل

أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي 2

ألف- المؤشرات الرئيسية 2
باء- الاستثمار الأجنبي المباشر 4
جيم- السياحة 21

ثانياً- المفاوضات التجارية الدولية وتسهيل التجارة 24

ألف- إعادة إطلاق مفاوضات جولة الدوحة 24
باء- الدول العربية وتسهيل التجارة 27

ثالثاً- التكامل الإقليمي 32

ألف- التجارة العربية البينية 33
باء- الاستثمار العربي البيني 39
جيم- السياحة العربية البينية 42
دال- انتقال العمالة العربية البينية 46
هاء- المساعدات الرسمية البينية للتنمية 49

رابعاً- مؤشر التكامل الإقليمي وربط أسواق المال العربية 51

ألف- مؤشر التكامل الإقليمي في العالم العربي 51
باء- ربط أسواق المال العربية 52

خامساً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي 63

ألف- بعض تطورات قطاع النقل البحري 63
باء- تطورات النقل في العالم العربي خلال عامي 2006-2007 64
جيم- قطاع الطاقة: تعزيز الجهود لإقامة شبكات الربط الكهربائي 72
دال- قطاع المياه 75
هاء- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 80

سادساً- الخلاصة والتوصيات 90

ألف- الخلاصة 90
باء- التوصيات 91

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي للأعوام 2001 و2005-2006: مؤشرات مختارة 2
2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، في الفترة 2004-2006 5
3- نسبة إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية إلى مثيله في العالم، والبلدان النامية، وألمانيا، وسنغافورة، 2004-2006 10
4- نسبة التدفق التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة في الأعوام 2000، 2004-2006 13
5- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود وعدد الصفقات في الفترة 2004-2006 14
6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، 2003-2006 16
7- متغيرات مختارة عن مناخ الأعمال في الدول العربية ومناطق مختارة لعام 2007 19
8- عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية مقارنة بأقاليم العالم في عامي 2005-2006 21
9- تطور أعداد السياح القادمين إلى الدول العربية في الفترة 2004-2006 23
10- الإنجاز في مجال الفنادق في مدن مختارة (نسبة الإشغال في عامي 2005-2006) 23
11- الإيرادات من قطاع السياحة في دول عربية خلال عامي 2003 و2005 23
12- التجارة عبر الحدود بحسب الأقاليم: تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة في استيراد وتصدير شحنة بضائع محددة 29
13- التجارة عبر الحدود في الدول العربية مقارنة مع بعض الدول غير العربية تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة في استيراد وتصدير شحنة بضائع محددة 30
14- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، 2001-2006 32
15- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي للفترة 1999-2006 34
16- هيكل التجارة العربية، للسنوات 1996 و2000 و2005 35
17- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة 1999-2006 35
18- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2006 36
19- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2005 و2006 36
20- ترتيب بعض الدول العربية حسب القيمة المطلقة والنسبية للتجارة البينية في الأعوام 2004، 2005 و2006 38

21- نسبة الاستثمارات العربية البينية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة لعامي 2005 و2006..... 40
22- السياحة العربية البينية للفترة 2001-2006 43
23- إيرادات السياحة العربية البينية، 2002-2006 44

المحتويات (تابع)

الصفحة

24- تحويلات العاملين البينية، خلال الفترة 2000-2005 47
25- المساعدات الرسمية البينية للتنمية، خلال الفترة 2000-2005 50
26- المتغيرات المستخدمة في مؤشر التكامل الإقليمي..... 51
27- ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التكامل الإقليمي للأعوام 2003-2006 52
28- مؤشرات مختارة لأسواق أوراق المال العربية 55
29- التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في أسواق أوراق المال العربية 55
30- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية في دول منطقة الإسكوا لسفن الحمولة الساكنة (300 طن وما فوق) في 1 كانون الثاني/يناير 2002 و1 تموز/يوليو 2006 64
31- مؤشرات مختارة لقطاع الاتصالات لعام 2006..... 81
32- قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2004 و2005..... 84
33- صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية لعامي 2004 و2005..... 85
34- الصادرات ذات التقنية العالية في بعض بلدان الإسكوا مقارنة بدول أخرى والعالم لعامي 2004 و2005 .. 85

قائمة الأطر

1- أكبر 10 دول عربية مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر 7
2- أكبر 10 مصارف عربية..... 9
3- المنتدى الإقليمي حول دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية المنامة، 5-6 أيلول/سبتمبر 2007..... 10
4- قطاع المصارف الإسلامية في الدول العربية..... 11
5- ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر التنافسية العالمي..... 20
6- اجتماع الخبراء حول "المدخل القطاعي للتكامل الإقليمي العربي" القاهرة، 11-12 تموز/يوليو 2007 33
7- مؤشر التنافسية في السياحة والسفر للدول العربية 45
8- أهمية انتقال العمالة المؤقت في منطقة الإسكوا 48
9- تراجع أداء بورصات دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2006 56

10- النقل البحري في اليمن 65
11- أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية في عام 2006 83
12- ورشة عمل الإسكوا حول سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في الإسكوا 86
13- جهود الإسكوا في مجال أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت وحوكمة/إدارة الإنترنت..... 87
14- ورشة عمل افتراضية حول تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي في منطقة الإسكوا..... 88

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

1- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في نهاية الأعوام 1995، 2000 و2006..... 6
2- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من العالم في نهاية الأعوام 1995، و2000 و2006 في الدول العربية وتكتلات مختارة أخرى..... 8
3- الترتيب العالمي لمؤشر الأداء في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004-2006 17
4- الترتيب العالمي لمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004-2005 18
5- تطور عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية خلال الفترة 1995-2006..... 22
6- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية مع وبدون النفط، 1999-2006 34
7- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية، 2005 و2006 37
8- توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام 2006 37
9- ترتيب الدول العشر الأوائل حسب القيمة المطلقة للتجارة العربية لعام 2006 38
10- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي 2006 39
11 ترتيب الدول الخمس الأوائل من حيث نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر 40
12- توزيع تدفق تحويلات العاملين العربية البينية حسب الدول المضيفة، لعام 2005 46
13- توزيع المساعدات الرسمية البينية للتنمية لعام 2005 49
14- القيمة السوقية لأسواق أوراق المال العربية من عام 1994 حتى الربع الثاني من عام 2007..... 54

مختصرات

AGFUND	Arab Gulf Programme for United Nations Development Organizations
AMCEN	African Ministerial Conference on Environment
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation
ASEAN	Association of South-East Asian Nations
CAMRE	Council of Arab Ministers Responsible for the Environment
DESA	Department of Economic and Social Affairs
EU	European Union
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area
GATT	General Agreement on Trade and Tariffs
GATS	General Agreement on Trade in Services
GCC	Gulf Cooperation Council
GOIEC	General Organization for Import and Export Control
IAF	International Accreditation Forum
IMF	International Monetary Fund
JCEDAR	Joint Committee on Environment and Development in the Arab Region
LAS	League of Arab States
MCTC	Model Customs and Tax Center
MEDRING	Mediterranean Electric Ring
MERCOSUR	Common Market of the Southern Cone
NAFTA	North American Free Trade Area
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
PERSGA	Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden
QUALEB	Lebanese Quality Program
ROPME	Regional Organization for the Protection of the Marine Environment
UCTE	Union for the Coordination of Transmission of Electricity
UCPTE	Union for Power Production and Transport Coordination
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
UNDA	United Nations Development Account
UNDP	United Nations Development Programme
UNEPIROWA	United Nations Environment Programme/Regional Office for West Asia
USAID	United States Agency for International Development
WB	World Bank
WTO	World Trade Organization

ملخص تنفيذي

حققت جهود الدول العربية الرامية إلى تعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمي نتائج متفاوتة خلال عام 2006. فقد شهدت الدول العربية ارتفاعاً بسيطاً في نصيبها من التجارة العالمية وعائدات السياحة خلال عام 2006 إذ ارتفع نصيبها من إجمالي التجارة إلى 4.1 في المائة مقابل نسبة 3.9 في المائة في عام 2005 في حين بلغ نمو عائدات السياحة حوالي 178 في المائة خلال 5 أعوام ليرتفع من 15.1 مليار دولار عام 2001 إلى 42 مليار دولار عام 2006. كذلك تحقق تقدم طفيف في حصة العالم العربي من احتياطي العملات الأجنبية لترتفع إلى 5.5 في المائة في عام 2006 مقابل 5.2 في المائة في عام 2005. وفي مقابل ذلك نلاحظ انخفاضاً طفيفاً في حصة العالم العربي من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 4.78 في المائة في عام 2006 مقابل 4.87 في المائة في عام 2005 وبنسبة أقل من واحد في المائة في عام 2001، وانخفاض في احتياطي الغاز الطبيعي إلى 29.4 في المائة في عام 2006 مقابل 32.1 في المائة في عام 2005.

ولقد حقق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر رقماً قياسياً قدره 62 مليار دولار على المستوى الدولي ومعدل نمو وصل إلي حوالي 36 في المائة في عام 2006؛ كما ارتفع نصيب الدول العربية من التدفق العالمي إلى 4.8 في المائة في عام 2006. ويعكس هذا النمو حجم الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساعدها على ذلك عدة عوامل منها ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل الارتفاع الكبير في إيرادات النفط، وجهود الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها عدة دول عربية وخاصة تنفيذ برامج الخصخصة وفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم الكبير الذي تحقق في مجال تحسين مناخ الأعمال. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغ نصيبها في عام 2006 نحو 18 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 51 في المائة مقارنة بعام 2005. وجاءت جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية بحوالي 10 مليارات دولار مقابل 5.3 مليار دولار في عام 2005، بنسبة نمو قدرها حوالي 87 في المائة. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد احتلت المرتبة الثالثة عربياً بعد أن احتلت المرتبة الأولى عربياً في عام 2005، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 8 مليارات دولار عام 2006 مقابل حوالي 11 مليار دولار عام 2005، بنسبة انخفاض قدرها 23 في المائة.

وبالرغم من ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية عام 2006، إلا أن هناك تفاوتاً في أداء الدول العربية. ففي الوقت الذي شهد فيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً مرتفعاً في كل من الأردن، وجمهورية مصر العربية والمغرب، والمملكة العربية السعودية، نلاحظ أن هناك مجموعة من الدول الأخرى انخفض فيها معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه الدول هي: الإمارات العربية المتحدة (23 في المائة) والجمهورية العربية السورية (13.3 في المائة) وسلطنة عمان (5.8 في المائة) وقطر (55 في المائة)، والكويت (56 في المائة).

من جانب آخر بلغ، نصيب الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في عام 2006 حوالي 16.5 في المائة مقابل نسبة 14.6 في المائة في عام 2005.

حققت الدول العربية نمواً ملحوظاً في السياحة. إذ أنه وبالرغم من أن عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية لا يزال يمثل نسباً متواضعة من عددهم في العالم، فإن عددهم قد ارتفع بنسبة 193 في المائة بين عامي 1995 و2006.

لم تحقق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والمعروفة "بأجندة الدوحة للتنمية" أي تقدم حقيقي منذ فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون بالمكسيك من 10 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2003. وبالرغم من العديد من المحطات الهامة التي حملت بعض الأمل بالانفراج، كاتفاق حزمة تموز/يوليو 2004 والمؤتمر الوزاري السادس للمنظمة المنعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005 والجهود المكثفة لرؤساء اللجان التفاوضية، إلا أن الوضع خلال عام 2007 لم يتغير كثيراً وخاصة في الملف الزراعي كما كان الحال في منتصف عام 2006 عندما تم تعليق المفاوضات. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا يوجد أية إشارة جدية بأن هناك حلولاً جدية أو اتفاقات سيتم التوصل إليها بهذا الخصوص في الأشهر القادمة مع مطلع عام 2008.

وفيما يخص تعزيز التكامل الإقليمي، لم تظهر تطورات جديدة أو مهمة على أداء الدول العربية.

وتشير الأرقام المتوفرة إلى حصول تقدم في أداء بعض المؤشرات الخاصة بالتكامل الإقليمي العربي خلال الفترة 2005-2006 وانخفاض بعض هذه المؤشرات حيث حققت التجارة البينية العربية تقدماً طفيفاً في عام 2006 وارتفعت نسبتها إلى إجمالي التجارة العربية إلى 11.3 في المائة مقابل نسبة حوالي 11.2 في المائة عام 2005. وللعام الثاني على التوالي، تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية من حيث القيمة المطلقة للتجارة العربية البينية في حين تصدرت الجمهورية العربية السورية القائمة من حيث النسبة، إذ أن التجارة العربية البينية في الجمهورية العربية السورية كنسبة من إجمالي التجارة بلغت حوالي 47 في المائة في العام 2006.

وبالرغم من نمو الاستثمار العربي البيني بنسبة 11.1 في المائة ليصل إلى 11.5 مليار دولار عام 2006 مقابل 10.3 مليار دولار عام 2005، هناك انخفاض لمؤشر الاستثمار العربي البيني كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ من حوالي 34 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 27.4 في المائة في عام 2006. وجاء هذا الانخفاض بالرغم من الارتفاع الكبير في إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في عام 2006 الذي حقق نسبة نمو بلغت حوالي 4.8 في المائة.

أما بالنسبة إلى السياحة العربية البينية، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية إلى توجه السياح العرب وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول الأوروبية ودول شرق آسيا، مما أدى إلى تراجع في السياحة العربية البينية الوافدة إليها، إذ انخفض عدد السياح العرب من 22.5 مليون عام 2004 إلى 21.8 مليون عام 2005 وحوالي 20 مليون عام 2006.

حافظت تحويلات العاملين العرب البينية في العام 2005 على المستوى الذي بلغته في العام 2004، بحوالي 9.8 مليار دولار. ولا تزال خمس دول عربية تحصد ما يزيد عن 86 في المائة من إجمالي التحويلات العربية البينية. وتتصدر جمهورية مصر العربية هذه القائمة بحوالي 23 في المائة، يليها الأردن في المرتبة الثانية بـ 21.6 في المائة، ثم لبنان بـ 19.5 في المائة واليمن والسودان بـ 11.1 في المائة ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة ومع النمو المهم الذي تشهده اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه التحويلات خلال عامي 2006 و2007.

استمرت المحاولات الجادة لربط أسواق المال العربية كخطوة مهمة نحو التكامل الإقليمي، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها نجاح. ويعود عدم نجاح محاولات ربط أسواق المال العربية بالدرجة الأولى إلى أن إدارة وتنظيم البورصات ومتطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات التداول والتسعير جميعها متباينة، إلى حد أن لكل سوق طبيعته وخصائصه المنفردة، كما أن مستويات تطور الأسواق متباينة إلى حد بعيد، ولكل سوق آليته.

ومن الضروري وضع إستراتيجية لربط أسواق الأوراق المالية العربية تتضمن: حرية التداول عبر الحدود إقليميا والسماح للمستثمرين بحرية التبادل بيعاً وشراءً للأسهم في كافة الأسواق العربية، واعتماد التداول الإلكتروني العابر للحدود لكي يتمكن المستثمر الإقليمي من التداول بكافة البورصات العربية من أي مكان، كذلك تشجيع ودعم قيام شركات وساطة مالية إقليمية لكي يتمكن المستثمر من تداول الأسهم المدرجة بكافة البورصات العربية في آن واحد ومن خلال حساب واحد دون الحاجة إلى الانتقال بين البورصات المختلفة. ومن شأن هذه الإستراتيجية أن تزيد من عدد المستثمرين وشركات الوساطة بالأسواق العربية للأوراق المالية، ومن ثم رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة عمق السوق.

استمر قطاع النقل الجوي في العالم العربي في تحقيق معدلات كبيرة للنمو خلال عامي 2006 و2007 مقارنة بالمتوسط العالمي، سواء في مجال نقل الركاب أو شحن البضائع. وشهدت منطقة الخليج بوجه خاص استثمارات كبيرة في زيادة أساطيل شركات الخطوط الجوية وإنشاء وتوسيع المطارات. كما لوحظ وجود توجه جديد نحو رفع كفاءة النقل الجوي من خلال تقديم شركات الطيران المنخفضة التكلفة. وتابعت بعض شركات الطيران والمطارات في خصخصة بعض خدماتها غير الأساسية. وفي 18 شباط/فبراير 2007، دخل اتفاق تحرير النقل الجوي في العالم العربي حيز التنفيذ. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في هذا القطاع، يلاحظ أن هناك حاجة كبيرة لعقد تحالفات جديدة وكبيرة بين شركات الطيران العربية لزيادة قدراتها التنافسية في العالم العربي أولاً، وفي بقية مناطق العالم ثانياً. ولا شك أن اتفاق تحرير قطاع النقل الجوي في العالم العربي يحتاج إلى زيادة تفعيل وتنفيذ فعلي على أرض الواقع.

أما فيما يتعلق بقطاع المياه، تواجه الدول العربية مشكلة بسبب الزيادة في النمو السكاني مما يؤدي إلى

تراجع نصيب الفرد من المياه المتجددة في المنطقة. وقد تفاقمت هذه المشكلة مع زيادة الطلب على الموارد المائية مع نمو نسبة سكان الحضر خاصة في كل من دبي وصنعاء والرياض على التوالي. وبما أن أغلبية الموارد المائية السطحية والجوفية في منطقة الإسكوا مشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الإسكوا وخارجها، هناك ضرورة لتطوير إطار فعال للتعاون الإقليمي من أجل ضمان فعالية استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، قامت الدول العربية بجهود كبيرة من أجل مواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء. وهناك عدة مشاريع للربط الكهربائي، من أهمها: مشروع الربط الكهربائي السباعي الذي يتضمن ربط الشبكات الكهربائية لكل من الأردن وتركيا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والعراق ولبنان. وقد عقد الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول الربط السباعي في 16 كانون الثاني/يناير 2007، وكانت من أهم نتائجه الموافقة من حيث المبدأ على انضمام فلسطين إلى المشروع كعضو مراقب إلى أن يتم استكمال كافة الشروط الفنية والقانونية ومشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد وصلت نسبة الإنجاز للمرحلة الأولى في نهاية آذار/مارس 2007 إلى 21 في المائة.

أما فيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا، نلاحظ أن هناك عدة دول عربية حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات الهاتف الثابت والنقال واستخدام الإنترنت. وهذه الدول هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، حيث تجاوزت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر المتوسط العالمي فيما يتعلق بخطوط الهاتف النقال لكل 100 فرد.

مقدمة

يتناول العدد السادس بالتفصيل أهم التطورات المتعلقة بالعولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية. ويشمل التقدم الذي أحرزته الدول العربية في سبيل تكامل اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي من ناحية وجهود التكامل الإقليمي العربي من ناحية أخرى. ففي مجال العولمة، يعتمد أسلوب المقارنة بين عام 2006 والأعوام السابقة في مجموعة من المؤشرات الهامة مثل حصة الدول العربية من الاقتصاد العالمي، وخاصة من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج وتصدير النفط والغاز، وكذلك السياحة. أما من حيث التكامل الإقليمي العربي، فيحلل العدد السادس مدى التقدم الذي حققته الدول العربية عن طريق تحليل مجموعة من القطاعات التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق التكامل الإقليمي مثل التجارة العربية البينية والاستثمار العربي البيني، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين والمساعدات الرسمية البينية للتنمية.

كما تم التركيز في هذا العدد على تحليل عمق التكامل الإقليمي العربي بعرض وتحليل لمؤشر التكامل الذي يحلل درجة التكامل الإقليمي لعدد كبير من الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات، حسب أداء هذه الدول في قطاعات مختلفة.

يتناول الفصل الأول تحليل مساهمة الدول العربية في الاقتصاد العالمي عن طريق مقارنة مؤشرات مختلفة منها الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، وإنتاج النفط والغاز الطبيعي واحتياطيهما، ومقارنة هذه المؤشرات بالاقتصاد العالمي. ويركز هذا الفصل على أداء الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطرق إلى واقع السياحة في الدول العربية مقارنة بالعالم.

ويتناول الفصل الثاني التطورات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية والجهود الدولية الرامية إلى إعادة إطلاق مفاوضات جولة الدوحة. كما يتطرق هذا الفصل إلى جهود الدول العربية في عملية تسهيل التجارة وتجارة الخدمات.

أما الفصل الثالث، فيتناول تحليل مدى عمق التكامل الاقتصادي الإقليمي في عدة مجالات منها التجارة العربية البينية، والاستثمار البيني، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين، والمساعدات الرسمية للتنمية حيث تم التطرق إلى أداء الدول العربية في مجال دعم التكامل الإقليمي.

ويتطرق الفصل الرابع إلى ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التكامل الإقليمي. ويتناول هذا الفصل كذلك ربط أسواق المال العربية كخطوة هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وقد تم اختيار هذا الموضوع كموضوع رئيسي لهذا العدد بسبب أهمية ربط أسواق المال العربية نظراً لنمو وتوسع نشاط هذه الأسواق خلال السنوات الماضية، سواء من حيث الرسملة أو من حيث عدد الشركات المدرجة أو الأسهم المتداولة.

ويتناول الفصل الخامس التكامل القطاعي في مجالات الطاقة، والمياه، والبيئة، والاتصالات، وكذلك المواصلات. ويركز في مجال المواصلات، لأول مرة، على أداء الدول العربية في مجال النقل الجوي الذي حققت فيه الدول العربية تقدماً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية.

كذلك يقدم هذا العدد في فصله السادس خلاصة لأهم ما توصل إليه هذا الاستعراض في مختلف القطاعات، سواء من ناحية تكامل الاقتصاد العربي مع الاقتصاد العالمي، أو التكامل الإقليمي العربي. كما يتضمن مجموعة من التوصيات لمتخذي القرار في الدول العربية لمساعدتها في صياغة القرارات التي تعزز من اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي من ناحية، وتعزز التكامل الإقليمي العربي من ناحية أخرى. وتأتي هذه التوصيات كمساهمة في جهود الدول العربية لتعزيز دورها الإقليمي والعالمي وكخطوة مهمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة التي تحفز النمو وتخفض البطالة والفقر وترفع من مستوى معيشة السكان في جميع الدول العربية.

أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي

ألف- المؤشرات الرئيسة

"تقدم ملحوظ في نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006"

بذلت الدول العربية جهوداً خلال عام 2006 لزيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي في مختلف القطاعات. وبتحليل الأرقام الصادرة في الجدول 1، نلاحظ أن الدول العربية حققت تقدماً متفاوتاً، حيث ارتفع نصيبها من الاقتصاد العالمي بدرجات متفاوتة وحيث انعكس الارتفاع الكبير الذي شهدته الدول العربية خلال عام 2006 في الناتج المحلي الإجمالي في زيادة نصيبها من إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي ارتفع من حوالي 2.4 في المائة في عام 2005 إلى 2.64 في المائة عام 2006.

الجدول 1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي للأعوام 2001 و2005-2006: مؤشرات مختارة

	منطقة الإسكوا	العالم العربي	العالم	منطقة الإسكوا	العالم العربي	العالم	حصة منطقة الإسكوا من إجمالي العالم (نسبة مئوية)			حصة العالم العربي من إجمالي العالم (نسبة مئوية)		
	2001			2006								
							2001	2005	2006	2001	2005	2006
المساحة (ملايين الأميال المربعة)	1.8	5.3	51.8	1.8	5.3	51.8		3.5	3.5		10.2	10.2
عدد السكان (مليون نسمة)	146.9	266.5	6141.2	192.6	328.6	6555	2.39	2.95	2.94	4.34	5.00	5.01
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)[أ]	507	663	31614	959	1273	48244	1.65	1.8	1.99	2.13	2.4	2.64
إجمالي الاحتياط بالعملات الأجنبية (مليار دولار)[ب]	80.4	131.3	2471.1	109.2	228.2	4183.4	3.25	2.7	2.6	5.31	5.2	5.5
إجمالي التجارة (مليار دولار)[ج]	314.7	399.8	12531.1	838.4	1054.5	25645.7	2.51	3.12	3.27	3.19	3.92	4.11
السائحون الواصلون (مليون سائح)[د]	23.5	24.9	684.1	30.8	45.3	842	3.44	3.48	3.66	5.11	5.36	5.38
العائدات من السياحة (مليار دولار)[ه]	10.8	15.1	459.5	33.6	42.0	735	2.34	3.81	4.57	3.28	4.49	4.71
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2636	7711	817574	48925	62407	1305852	0.32	3.91	3.75	0.94	4.87	4.78
تحويلات العاملين (مليار دولار)[د]	10.0	15.7	147.0	24.1	14.4	262.0	6.81	6.07	5.48	10.69	10.33	9.19
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	18.5	20.9	67.0	19.64	23.04	72.49	27.54	26.072	27.09	31.22	31.42	31.79
احتياطي النفط المعروف نهاية السنة (مليار برميل)	604.1	652.5	1081.7	609.07	668.2	1160.84	55.85	52.83	52.47	60.33	57.59	57.56
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)[ز]	539.2	655.5	2553.8	250.9	355.2	2836.9	21.11	8.26	8.85	24.49	11.60	12.52
احتياطي الغاز الطبيعي نهاية السنة (مليار متر مكعب)	46240	52240	176988	47196	53433	182040	26.13	26.13	25.93	29.52	32.11	29.35
طاقات مصافي التكرير القائمة (مليون برميل في اليوم)[ج]	5645	6866	..	6.1	7.3	84.4	..	7.21	7.22	..	8.61	8.61
استهلاك الطاقة (مليون برميل مكافئ نفط يومياً)[هـ]	5245	6301	..	6.9	8.2	208.9	..	3.10	3.29	..	3.68	3.91

المصدر: الإسكوا استناداً إلى مصادر إقليمية ودولية.

(أ) باستثناء جزر القمر والصومال وفلسطين؛

(ب) باستثناء البحرين، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وفلسطين، وموريتانيا. الأرقام تعود إلى السنوات 2002 و2004 و2005 على التوالي؛

(ج) باستثناء فلسطين؛

(د) لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توفر بيانات دقيقة عنها؛

(ه) لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توفر بيانات دقيقة عنها؛

(و) الأرقام تعود إلى السنوات 2004 و2005 على التوالي؛

(ز) الأرقام تعود إلى السنوات 2004 و2005 على التوالي؛

(ح) أرقام طاقات مصافي التكرير في العالم وحصتي الإسكوا والعالم العربي تعود إلى العام 2005؛
(ط) أرقام استهلاك الطاقة في العالم وحصتي الإسكوا والعالم العربي تعود إلى العام 2005.

وإذا رجعنا إلى عام 2001، نلاحظ تقدماً كبيراً في نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفعت هذه النسبة من أقل من 1 في المائة عام 2001 إلى 4.8 في المائة في عام 2006. ويرجع ذلك كما سيأتي تفصيله لاحقاً إلى جهود الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة، الأمر الذي انعكس إيجابياً على زيادة نصيبها من التدفق العالمي لهذا الاستثمار. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر سيرتفع في السنوات القادمة، الأمر الذي سيزيد من ارتباط الدول العربية بالاقتصاد العالمي.

وقد تعدى نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 لأول مرة نصيب هذه الدول من عائدات السياحة التي ارتفعت من حوالي 4.5 في المائة في عام 2005 إلى 4.7 في المائة في عام 2006. ويعود الارتفاع الطفيف في عائدات السياحة رغم ارتفاع الأسعار إلى الزيادة الطفيفة في نصيب الدول العربية من السياح القادمين إلى 5.38 في المائة عام 2006 مقابل 5.3 في المائة في عام 2005. ويعود ذلك إلى أن نمو تدفق السياح إلى الدول العربية كان أقل من معدل النمو العالمي لهذا التدفق نتيجة لوجود منافسة قوية للدول العربية خاصة من دول شرق آسيا وكذلك عودة السياحة العربية إلى الدول الأوروبية التي كانت انخفضت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001.

أما حصة الدول العربية من التجارة العالمية، فقد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2006 لتصل إلى 4.1 في المائة مقابل 3.9 في المائة في عام 2005. ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط في عام 2006. وعند المقارنة بعام 2001، نلاحظ أن نصيب الدول العربية من إجمالي التجارة ارتفع بحوالي نقطة مئوية واحدة خلال تلك الفترة، أي من 3.2 في المائة إلى 4.1 في المائة، وهي نسبة أقل من التقدم الذي حققه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ارتفع نصيب الدول العربية منه خلال تلك الفترة بحوالي 4 نقاط مئوية.

ويرجع بطء ارتفاع معدل نصيب الدول العربية من إجمالي التجارة إلى اعتمادها بصورة رئيسية على النفط. ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على ما هو عليه إذا لم تؤد جهود التنوع الاقتصادي في الدول العربية إلى زيادة صادراتها من القطاعات الأخرى وخفض نسبة النفط من هيكل الصادرات.

أما في مجال إنتاج النفط، يلاحظ أن هناك شبه استقرار في مساهمة الدول العربية وذلك يرجع إلى أن معظم الدول العربية المصدرة للنفط الرئيسية هي أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) التي تحدد حصص الأعضاء، الأمر الذي يجعل إنتاج هذه الدول شبه مستقر تطبيقاً لقرارات منظمة الأوبك. كما أن هناك شبه استقرار في نصيب الدول العربية من الاحتياطي العالمي للنفط، حيث تراوح هذا النصيب بحدود 57.6 في المائة في عام 2006. ويرجع ذلك إلى ظهور احتياطات نفطية خلال السنوات الخمس الماضية في أجزاء مختلفة من العالم.

كذلك ارتفع نصيب الدول العربية من إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعاً بسيطاً عام 2006 ليصل إلى 13.5 في المائة مقابل 11.6 في المائة في عام 2005. أما إذا قارنا أداء الدول العربية في مجال إنتاج الغاز بين عامي 2001 و2006، نلاحظ انخفاض نصيبها من الإنتاج العالمي للغاز من حوالي 24.5 في المائة إلى 12.5 في المائة أي انخفاضاً قارب على 50 في المائة. ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج الدول غير العربية، وخاصة إيران وروسيا الاتحادية. كذلك انخفض نصيب الدول العربية من الاحتياطي العالمي للغاز إلى 29.4 في المائة عام 2006 مقابل 32.1 في المائة في عام 2005.

وقد أضيف هذا العام تحليل مؤشر نصيب الدول العربية من تحويلات العاملين، حيث انخفض نصيب الدول العربية من 10.7 في المائة عام 2001 إلى 9.2 في المائة في عام 2006. ويلاحظ أن تحويلات العاملين إلى الدول العربية في معظمها كانت من الدول العربية الأخرى، باستثناء تونس والمغرب حيث معظم هذه التحويلات كانت من دول الاتحاد الأوروبي.

وبصورة عامة، نلاحظ من تحليل أرقام عام 2006 أن الدول العربية حققت تقدماً ضئيلاً في مجال عائدات السياحة والاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية، حيث تجاوز نسبة 5 في المائة من حصة العالم وهي نسبة تعادل نسبة سكان الدول العربية من إجمالي عدد السكان في العالم.

أما بخصوص مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي، فما زالت هذه النسبة متواضعة، إذ لم تصل إلى 3 في المائة حتى

الآن. وهذا يدل على أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية تقارب نسبة نمو الناتج المحلي في العالم. إلا أن هذه النسبة سوف تتغير ابتداءً من عام 2007 حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط الرئيسية وكذلك في مصر، الأمر الذي سينعكس إيجابياً خلال عام 2007 على نصيب الدول العربية من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

باء- الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية. أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية. وعليه، فقد ركز المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في المكسيك خلال عام 2002، على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر أساسي من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في البلدان النامية.

وهناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر: الأول، المشاريع الجديدة أو ما يطلق عليه اسم المشاريع الخضراء (greenfield projects)؛ والثاني، ما يطلق عليه اسم الاندماج والاقتناء من الشركات (mergers and acquisitions). وقد زادت أهمية الاندماج والاقتناء بفضل تشريع وتوسيع برامج الخصخصة في البلدان النامية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية. وهناك ثلاثة مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر وهي حصص رأس المال، والأرباح غير الموزعة، والديون بين الشركات.

ويجب على الدول أن تحدد ضمن استراتيجياتها الاستثمارية أنواع الاستثمار المستهدفة ضمن خطتها الاقتصادية. ففي الدول التي لم تنفذ بعد برامج خصخصة موسعة، يعتبر السماح بإنشاء مشاريع جديدة يديرها وينفذها الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطريقة الأهم لتعزيز تدفق هذا الاستثمار. كما أن المشاريع الجديدة لها دور أسرع وقد يكون كذلك أهم في نقل التكنولوجيا وتوفير العمالة مقارنة بالاستثمار الذي يدخل ضمن مشاريع الاقتناء والاندماج التي قد تحتاج لوقت أطول لنقل التكنولوجيا، كما أنها قد تؤدي إلى خفض العمالة الموجودة في الشركات الأصلية قبل خصخصتها وبالتالي فهي ليست فعالة من حيث توفير الفرص للأيدي العاملة.

كذلك يجب على الدول المضيفة أن تحدد سياستها الاستثمارية تجاه قطاع الصادرات وبالتالي تحسين جودة المنتجات المحلية. ولا بد من أن يكون واضحاً منذ البداية نوعية الاستثمار الذي يجب تشجيعه على دخول الاقتصاد. وذلك لأنه في بعض الأحيان فإن الاستثمار الأجنبي القائم على إنشاء المشاريع الجديدة يكون بغرض إشباع السوق المحلي وليس بهدف التصدير، مما يؤدي إلى تضارب مصالح الدولة المضيفة مع مصالح وأهداف المستثمر الأجنبي. وعليه لا بد من أن تشمل سياسة الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط حجم هذا التدفق بل نوعيته ومدى قدرته على خدمة أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قدرته أو مساهمته في تفعيل الاقتصاد المحلي وجعله أكثر ديناميكية وكفاءة، وليس لخلق اقتصاد مواز أو شركات مستقلة ليس لها تعامل أو تفاعل مع الشركات المحلية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساسياً من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية. أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل، على أهميته، ذات أثر محدود. ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها.

كذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في تحسين أداء قطاع التعليم في الدول العربية عن طريق المساهمة في فتح المدارس والجامعات بحيث تحل مشكلة مزمنة تعاني منها الدول العربية، وهي ضعف أداء قطاع التعليم وبالتالي استمرار العجز في توفير الكوادر الفنية التي تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- حصة الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

"المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عربياً ومصر الأولى أفريقيا في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006"

ارتفع حجم التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 38 في المائة مقارنة بما كان عليه عام 2005 ليصل إلى 1.3 ترليون دولار وهو أعلى حجم تدفق

منذ عام 2000. وارتفع نصيب البلدان النامية من هذا التدفق ليصل إلى 379 مليار دولار، وهو رقم قياسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة من الدول (الجدول 2). وما زالت الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة تسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 84 في المائة من حجم التدفق العالمي لهذا الاستثمار. وبالرغم من أن هناك عوامل عديدة لزيادة التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المصدر الرئيسي ما زال يتمثل في حجم الاندماج والاقتناء بين الشركات، حيث وصل حجم هذه الصفقات إلى 880 مليار دولار عام 2006 أي ما يمثل حوالي 67 في المائة من التدفق العالمي لهذا الاستثمار[1].

وقد واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعه خلال عام 2006 ليصل إلى رقم قياسي قدره 62 مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 32 في المائة مقارنة بعام 2005. وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أصبحت تجني ثمارها (الجدول 2 والشكل 1).

الجدول 2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة في الفترة 2004-2006
(بملايين الدولارات)

					نسبة النمو (نسبة مئوية)	
	2004	2005	2006	2005	2006
الأردن	621	1532	3121	146.70	103.72
الإمارات العربية المتحدة	10004	10900	8386	8.96	(23.06)
البحرين	865	1049	2915	21.27	177.88
الجمهورية العربية السورية	(1)180	(1)692	600	284.44	(13.29)
العراق	300	515	(*)272	71.67	(47.18)
سلطنة عمان	229	900	952	293.01	5.78
الضفة الغربية وقطاع غزة	49	47	(*)38	(4.08)	(19.15)
قطر	(*)1199	(*)1152	(*)1786	(3.92)	(55.03)
الكويت	24	250	110	941.67	(56.00)
لبنان	1993	2751	2794	38.03	1.56
مصر	2157	5376	10043	149.24	86.81
المملكة العربية السعودية	1942	12097	18293	522.91	51.22
اليمن	144	(302)	(385)	(309.72)	27.48
إجمالي أعضاء الإسكوا	**19707**	**36959**	48925	**87.54**	**32.38**
تونس	639	782	3312	22.38	323.53
الجزائر	882	1081	1795	22.56	66.05
جزر القمر	1	(*)1	(*)1	0.0	0.0
الجماهيرية العربية الليبية	357	1038	1734	190.76	67.05
جيبوتي	39	22	108	(43.59)	390.91
السودان	1511	2305	3541	52.55	53.62
الصومال	(*)(5)	(*)24	(*)96	(580.00)	300.00
المغرب	1070	2946	2898	175.33	(1.63)
موريتانيا	392	864	(*)(3)	120.41	(100.35)
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا	**4886**	**9063**	**13482**	**85.49**	**48.76**
إجمالي الدول العربية	24593	46022	62407	87.13	35.60
العالم	742143	945795	1305852	27.44	38.07
البلدان النامية	283030	314316	379070	11.05	20.60
ألمانيا	(9195)	35867	42870	(490.07)	19.52
سنغافورة	19828	15004	24207	(24.33)	61.34
كولومبيا	3084	10255	6295	232.53	(38.62)

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report 2007*, Annex, table B.1.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛ ... بيانات غير متوافرة؛ (*) بيانات تقديرية؛ -- لا تنطبق مطابقة.

(1) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية

الشكل 1- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في نهاية الأعوام 1995، 2000 و2006

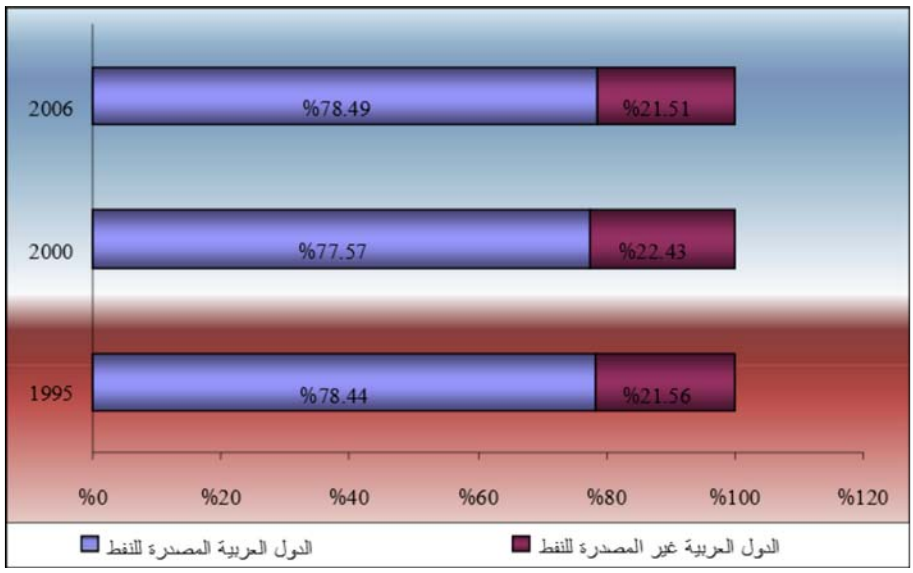

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex, table B.2.

ملاحظة: الدول المصدرة للنفط هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، السودان، العراق، قطر، الكويت، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن.

الدول غير المصدرة للنفط هي: الأردن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، فلسطين، لبنان، موريتانيا.

ومن أهم هذه الإجراءات الإصلاح الاقتصادي وتوفير البيئة الاستثمارية المشجعة وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع المالي في عدة دول، الأمر الذي فتح الطريق أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع والذي يعد من أهم القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي. كما أن فتح قطاع الإنشاءات أمام الاستثمار الأجنبي، وإن كان بشكل محدود في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد لعب دوراً أساسياً في ارتفاع حجم تدفق الاستثمار المباشر إلى المملكة العربية السعودية حيث أدى تنفيذ إنشاء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك أدى تحرير قطاع الاتصالات إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع في التدفق الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول عربية. كذلك ساعد تحسين مناخ الأعمال في عدة دول، منها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الملاحظ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كان على شكل استثمارات في مشاريع جديدة حيث ما زال حجم صفقات الاندماج والاقتناء من الشركات ضعيفاً مقارنة بالمعدل العالمي. ويعد هذا أحد العوامل التي لا زالت تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 18 مليار دولار في عام 2006، بزيادة قدرها 51 في المائة عن العام 2005. وجاءت مصر في المرتبة الثانية بتدفق بلغ حجمه أكثر من 10 مليار دولار. ولعب قطاعا الخدمات المالية والسياحة دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال السنين الماضية، حيث بدأت الحكومة في خصخصة قطاع البنوك، كذلك قامت شركات كبرى بإنشاء مشاريع سياحية خاصة في مجال إقامة الفنادق والمنتجعات السياحية. كما حققت نجاحاً ملحوظاً في تحسين مناخ الأعمال.

وبالرغم من انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2006 بحوالي 23 في المائة، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية ومصر حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 8.4 مليار دولار عام 2006، ويعود ذلك إلى جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وخاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية والانخفاض الكبير في معدل الضرائب، علماً بأن الإمارات العربية المتحدة لم تصدر حتى الآن قانوناً موحداً للاستثمار. وهذا يعني أن القانون، بالرغم من أهميته، إلا أنه قد لا يكفي لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما حققت الإمارات العربية المتحدة نجاحاً في مجالات تحسين مناخ الأعمال والشفافية ومكافحة الفساد مما يشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبلغ نصيب كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية أكثر من 45.4 في المائة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2006. كذلك حققت تونس تقدماً كبيراً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفع حجم التدفق من أقل من مليار دولار عام 2005 إلى 3.3 مليار في عام 2006، بنسبة نمو قدرها حوالي 324 في المائة. وقد حققت تونس نجاحاً كبيراً في تحسين مناخ الأعمال. وتعد من أوائل الدول من حيث خفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، وهذه من الأمور الأساسية التي ساهمت في زيادة نصيب الدولة من حجم التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخصخصة التي تعتبر من أوائل البرامج في الدول العربية. إذ أن تونس كانت سباقة في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي بما في ذلك الخصخصة.

واستمر السودان في تحقيق تقدم نحو زيادة حصته من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ نصيبه في عام 2006 أكثر من 3.5 مليار دولار أي بزيادة قدرها حوالي 54 في المائة عن عام 2005. ويعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار في السودان وخاصة من الصين وماليزيا.

كما حققت الجماهيرية العربية الليبية نمواً ملحوظاً خلال السنة الماضية فيما يتعلق بحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ نصيبها عام 2006 أكثر من 1.7 مليار دولار، أي بزيادة بلغت 67 في المائة عن عام 2005 الذي حقق زيادة قدرها 191 في المائة عن عام 2004. ويعود ارتفاع نصيب الجماهيرية العربية الليبية من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع الحصار الاقتصادي وعودة الشركات النفطية بعد سنوات طويلة من العزلة نتيجة الحصار الاقتصادي.

بالرغم من الارتفاع الكبير الذي حققه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2006، إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك عدداً من الدول العربية انخفض نصيبها من هذا الاستثمار في عام 2006. واختلفت نسبة هذا الانخفاض من دولة إلى أخرى، ففي المغرب لم تتعدِ نسبة الانخفاض 1.6 في المائة، بينما بلغت 56 في المائة في الكويت، و55 في المائة في قطر و13 في المائة في الجمهورية العربية السورية وكذلك حوالي 23 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. أي أن النمو الهائل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انحصر بصورة رئيسية في كل من الأردن (104 في المائة)، والبحرين (178 في المائة)، والجماهيرية العربية الليبية (67 في المائة) والسودان (54 في المائة) ومصر (87 في المائة) والمملكة العربية السعودية (52 في المائة).

الإطار 1- أكبر 10 دول عربية مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

تشير بيانات 2006، كما تم ذكره سابقاً، إلى أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى حيث وصل حجم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 18 مليار دولار، تليها مصر الذي بلغ نصيبها حوالي 10 مليارات دولار. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 8.4 مليار دولار. أما من المرتبة الرابعة إلى السادسة فقد احتلتها كل من السودان وتونس والأردن حيث زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن 3 مليارات دولار في عام 2006، في حين بلغ نصيب كل من البحرين ولبنان والمغرب حوالي 3 مليارات دولار وأخيراً الجزائر بحوالي 1.8 مليار دولار. ويلاحظ أن 5 دول من الدول العشر الأول من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليست دولاً مصدرة للنفط، في حين أن 4 دول فقط من هذه المجموعة هي دول مصدرة رئيسية للنفط.

أكبر عشر دول عربية من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعام 2006 (بملايين الدولارات)

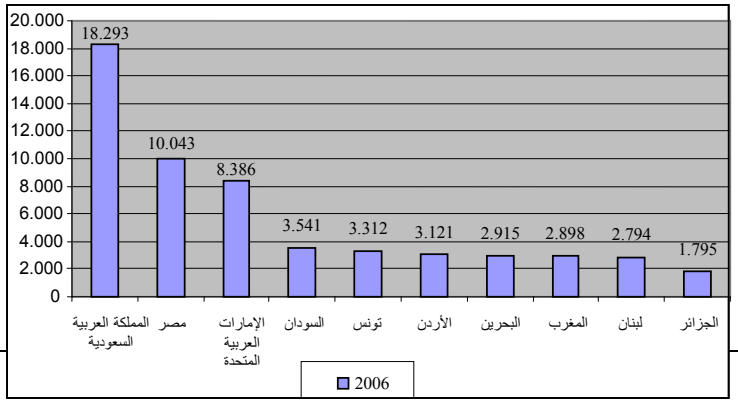

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table B.1.

الإطار 1 (تابع)

أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعامي 2000 و2006 (بملايين الدولارات)

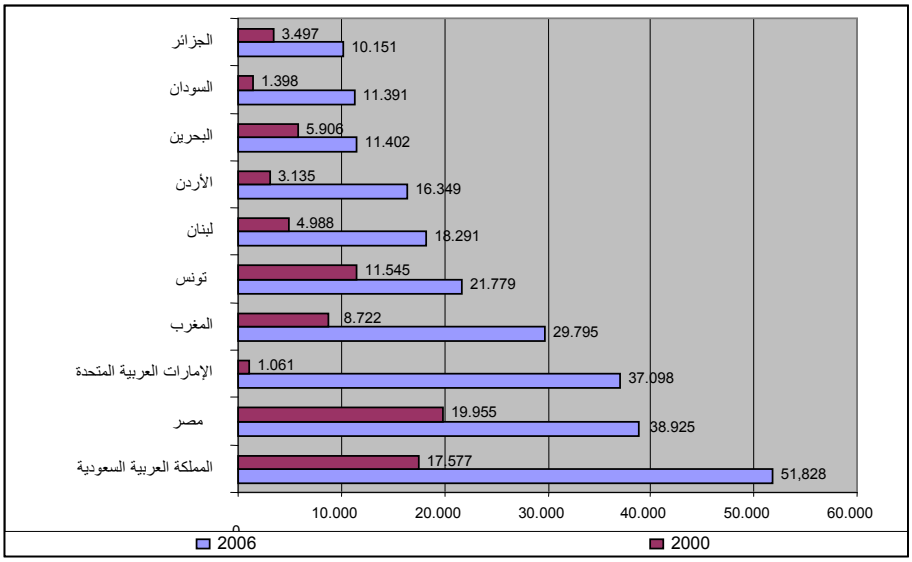

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table B.2.

ملاحظة: بناء على المسح الذي قامت بها الجمهورية العربية السورية، فقد احتلت المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول العربية من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005. في حين أنه بناء على تقرير الأونكتاد فهي تحتل المرتبة السابعة في العام ذاته.

الشكل 2- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من العالم في نهاية الأعوام 1995، و2000 و2006 في الدول العربية وتكتلات مختارة أخرى

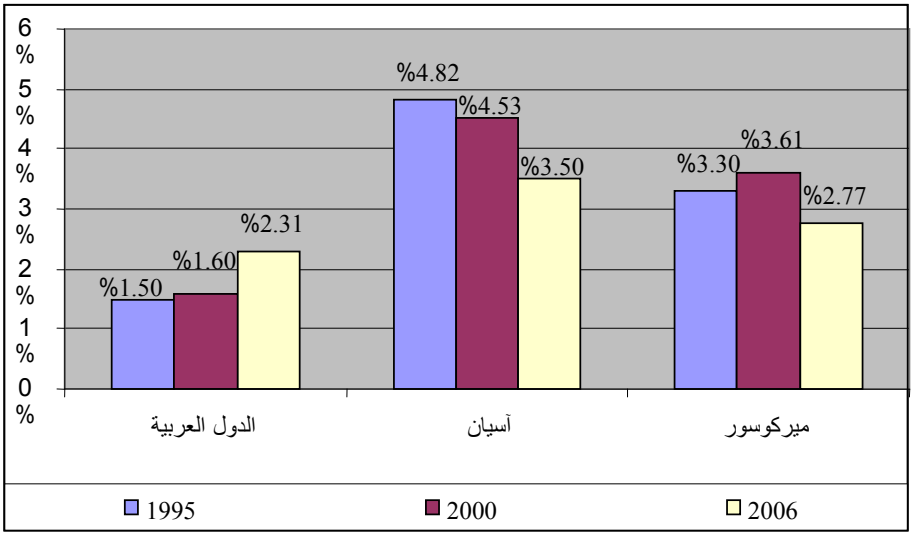

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table B.2.

الإطار 2- أكبر 10 مصارف عربية

كان للنمو الاقتصادي القوي الذي تشهده المنطقة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، تداعيات إيجابية على القطاع المصرفي من خلال الاستثمارات الواسعة في قطاعات التصنيع والتشييد والبناء والسياحة والاتصالات والنقل. فاقتصادات المنطقة أصبحت أكثر تنوعاً وأكثر كفاءة، خاصة بعد أن ازدادت الفرص لاستثمار الأموال ضمن حدود المنطقة. ونتيجة لذلك، حقق القطاع المصرفي العربي أداءً جيدا عام 2006. ويعود هذا بالأساس إلى الطلب المرتفع على الخدمات المصرفية إضافة إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، خاصة بفعل ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ازدياد السيولة المالية في الأسواق العربية.

وتشير الأرقام إلى أن إجمالي الأصول في أحسن 100 مصرف عربي وصل إلى قيمة 1 ترليون دولار عام 2006، أي بارتفاع 33 في المائة مقارنة بعام 2004 في حين ارتفعت الرسملة الإجمالية 61 في المائة لتصل إلى 113.79 مليار. وتهيمن المصارف من دول مجلس التعاون الخليجي على الترتيب، تليها دول أخرى مثل الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب. أما من ناحية الإيرادات، تصدرت المملكة العربية السعودية المنطقة حيث وصل متوسط العائد المصرفي الذاتي على الرأسمال الرئيسي (average individual bank return on core capital) إلى 29.2 في المائة، تليها الكويت بـ 27 في المائة، والإمارات العربية المتحدة بـ 19 في المائة(*).

ويتضمن الترتيب لأحسن 100 مصرف عربي 14 دولة عربية. وتتصدر المملكة العربية السعودية الترتيب حيث أن 5 مصارف سعودية موجودة بين أهم 10 مصارف في المنطقة، تليها كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت بمصرفين. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة باقي الدول العربية من حيث عدد المصارف المدرجة ضمن الترتيب لأفضل 100 مصرف عربي. فقد وصل عددها إلى 16 مصرفاً إماراتياً تليها البحرين بـ 14 مصرفاً ثم المملكة العربية السعودية بـ 12 مصرفاً والكويت بـ 10 مصارف.

قائمة المصارف العربية حسب قيمة الرأس مال

المرتبة	المصرف	البلد	رأس المال (مليون دولار)
1	البنك الأهلي التجاري	المملكة العربية السعودية	6.408
2	مصرف الراجحي	المملكة العربية السعودية	5.381
3	مجموعة سامبا المالية	المملكة العربية السعودية	4.179
4	بنك الكويت الوطني	الكويت	3.699
5	بنك الرياض	المملكة العربية السعودية	3.202
6	بنك أبو ظبي التجاري	الإمارات العربية المتحدة	2.920
7	البنك العربي	الأردن	2.630
8	بيت التمويل الكويتي	الكويت	2.600
9	البنك السعودي الفرنسي	المملكة العربية السعودية	2.511
10	بنك أبو ظبي الوطني	الإمارات العربية المتحدة	2.509

المصدر: TOP ARAB BANKS SPECIAL REPORT, The Middle East, October 2007 Issue 382.

(*) TOP ARAB BANKS SPECIAL REPORT, The Middle East, October 2007 Issue 382.

2- نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع العالم والبلدان النامية

تشير الأرقام الصادرة في عام 2006 إلى انخفاض نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ حوالي 4.8 في المائة مقارنة بنسبة بلغت حوالي 4.9 في المائة في عام 2005. ويدل ذلك إلى أن نسبة نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم تزيد عن نسبة التدفق لهذا الاستثمار إلى الدول العربية. أما مقارنة نصيب الدول العربية بالتدفق إلى البلدان النامية، يلاحظ وجود استقرار في عام 2006 حيث بلغ نصيب الدول العربية مقارنة بالبلدان النامية حوالي

16.5 في المائة أي أن نسبة نمو تدفق الاستثمار الأجنبي (الجدول 3).
إلى الدول العربية قاربت نسبة هذا النمو في البلدان النامية

الجدول 3- نسبة إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية إلى مثيله في العالم، والبلدان النامية، وألمانيا، وسنغافورة، 2004-2006 (بالنسبة المئوية)

	2004	2005	2006	الإجمالي (2004-2006)
الدول الأعضاء في الإسكوا				
العالم	2.66	3.91	3.75	3.53
البلدان النامية	6.96	11.76	12.91	10.81
ألمانيا	(214.32)	103.04	114.12	151.84
سنغافورة	99.39	246.33	202.11	178.85
الدول العربية غير الأعضاء				
العالم	0.66	0.96	1.03	0.92
البلدان النامية	1.73	2.88	3.56	2.81
ألمانيا	(53.14)	25.27	31.45	39.45
سنغافورة	24.64	60.40	55.69	46.46
مجموع الدول العربية				
العالم	3.31	4.87	4.78	4.44
البلدان النامية	8.69	14.64	16.46	13.62
ألمانيا	(267.46)	128.31	145.57	191.28
سنغافورة	124.03	306.73	257.81	225.31

المصدر: مبنية على UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table B.1.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

وإذا نظرنا إلى استمرار هذه الجهود وفتح قطاعات جديدة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي للدول العربية وخاصة الدول المصدرة للنفط الرئيسية، فإنه من المتوقع أن يرتفع نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يرفع بدوره من نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الإطار 3- المنتدى الإقليمي حول دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية
المنامة، 5-6 أيلول/سبتمبر 2007

من أجل متابعة الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، نظمت الإسكوا بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي منتدى إقليمياً حول دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية، عقد يومي 5 و6 أيلول/سبتمبر 2007، في المنامة بالبحرين، برعاية مكتب البحرين لتطوير الخدمات المالية، ومجموعة البركة المصرفية، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، ومصرف الشامل، وبيت التمويل الكويتي، وبيت التمويل الخليجي.

هدف الملتقى إلى تحليل دور مؤسسات التمويل الإسلامية، أي دورها في تعبئة الموارد المحلية بغرض التنمية والأدوات التي تستخدمها في المشاريع التمويلية. كما ركز الملتقى على العلاقة والتعاون بين مؤسسات التمويل الإسلامية في الدول العربية من جهة ودول شرقي آسيا من جهة أخرى. كما تمحورت جلسات الملتقى على علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية ومستقبل وتوسع مؤسسات التمويل الإسلامية في ظل العولمة وعودة بعض من الأموال العربية المستثمرة في الخارج في ظل الارتفاع الهام لمداخيل النفط.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية ومن أبرز هذه التوصيات:

(1) على الإسكوا متابعة الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والإنمائية من خلال التعاون مع منظمات إقليمية مختصة تمثل المؤسسات المالية الإسلامية من أجل تفادي التكرار وضمان التعاون وتبادل المعلومات.

(2) وافق المشاركون على اقتراح الإسكوا الذي يدعو إلى تشكيل مجلس مخصص للأعمال في غربي آسيا لدعم النشاطات والمبادرات المختلفة التي تقوم بها المنظمات المتعددة الأطراف. وقد يكلف هذا المجلس بإقامة حوار أوسع مع شخصيات بارزة في المنطقة من أجل تحسين فعالية المؤسسات وتشجيع نمو اقتصادي وتنمية أسرع في منطقة غربي آسيا.

(3) تعزيز تمويل التنمية الإقليمي من خلال دعم المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الإسكوا.

(4) تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية من أجل تحسين تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا.

(5) عقد اجتماع للمتابعة بعد سنتين.

3- التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية

"قطاعا الخدمات والإنشاءات من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية"

تشير نتائج المسوحات التي قامت بها بعض الدول العربية ضمن مشروع الإسكوا حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، حيث تبين في البحرين أن قطاع الخدمات المالية استحوذ على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حسب مسح عام 2002، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي بعده قطاع الصناعة. أما في المملكة العربية السعودية، فقد تصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مسح 2005، يأتي بعده القطاع العقاري وأنشطة الأعمال. أما في الجمهورية العربية السورية، فنلاحظ أن نشاط الوساطة المالية جاء في المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب المسح الذي نفذ في عام 2005، يليه مباشرة قطاع الصناعة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، توصل المسح الذي أجري عام 2004 إلى أن قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء جاء في المرتبة الأولى يليه قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة.

كما أن قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية وخاصة الاتصالات والسياحة في كل من تونس والجزائر ومصر، والمغرب. ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش فورة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، حيث يتم تنفيذ مشاريع بناء ضخمة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة العربية السعودية التي جذبت استثمارات هائلة خاصة من الإمارات العربية المتحدة. كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بينياً أو أجنبياً، حيث برزت شركات عبر وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات.

الإطار 4- قطاع المصارف الإسلامية في الدول العربية

حقق قطاع الصناعة المالية الإسلامية معدلات نمو مهمة في السنوات الماضية القليلة رغم حداثته. وأصبحت الخدمات المالية الإسلامية مصدراً مهما لتعبئة الموارد، خاصة لأنها تجذب عدداً كبيراً من المستثمرين الذين كانوا على الهامش بسبب عدم توافق الخدمات المالية المتوفرة مع معتقداتهم الدينية. وبدأ التمويل الإسلامي الحديث بالانتشار منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي وتسارع منذ بداية الألفية الجديدة. وقد شهدت الأصول المصرفية الإسلامية نمواً ملحوظاً كما نوع التمويل الإسلامي أدواته وأصبح للمؤسسات المالية الإسلامية وجود أهم في عدد أكبر من الدول وأصبح لأدوات التمويل الإسلامية ثقل مهم من حيث تدفقات رأس المال العالمي. وفي الوقت ذاته، يعطي كل من المنظمين المحليين والمنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير، اهتماماً متزايداً للتمويل الإسلامي وتنظيم التعاون الدولي. وقد طورت وكالات التصنيف قدرتها على تصنيف منتجات ومؤسسات التمويل الإسلامية.

أول عشرة مصارف إسلامية في العالم العربي من حيث الأصول

المرتبة(*)	المصرف	البلد	الأصول(**) (مليار دولار)
1	مصرف الراجحي	المملكة العربية السعودية	28.3
2	بنك دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	17.5
3	مجموعة البركة المصرفية	البحرين	7.6
4	بنك أبو ظبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	6
5	بنك الجزيرة	المملكة العربية السعودية	4.2
6	مصرف قطر الإسلامي	قطر	4
7	بنك فيصل الإسلامي المصري	جمهورية مصر العربية	3.3
8	بنك البلاد	المملكة العربية السعودية	3

9	بنك الإمارات الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	2.8
10	بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	2.3

الإطار 4 (تابع)

وبسبب الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية، يشهد هذا القطاع، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، أداءً قوياً يتميز بنمو القاعدة الرأسمالية بنسبة 12 في المائة، والأصول بنسبة 23 في المائة، والاستثمارات بنسبة 24 في المائة، والودائع بنسبة 26 في المائة، فيما حقق النمو في الحسابات الجارية وحسابات الادخار مستوى قياسياً بلغ حوالي 376 في المائة.

وقد نجحت المؤسسات المالية الإسلامية بتوفير أدوات وخدمات مختلفة متوافقة مع الشريعة. ومن أبرز تطورات التمويل الإسلامي النمو الملحوظ في سوق الصكوك. وتظهر البيانات أن الإصدار العالمي للصكوك ارتفع 24 مرة من عام 2002 حتى عام 2006 من 280 مليون دولار حتى 24.1 مليار دولار على التوالي. وتمثل إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 16.5 مليار دولار أي بمعدل نمو يوازي الـ 45 في المائة سنوياً منذ عام 2001. وتعتمد الكثير من مشاريع التمويل والمؤسسات على تعبئة الموارد من خلال سوق الصكوك. ومن المتوقع أن ترتفع إصدارات الصكوك الإسلامية إلى قيمة 50 مليار دولار عام 2007 في حين وصلت قيمة هذه الإصدارات إلى 20 مليار دولار عام 2006. وتعتبر الصكوك من أهم أدوات الدين التي تساعد الشركات والمؤسسات التي تسعى إلى الاستفادة من فوائض الإيرادات الهائلة في الدول العربية وتمويل عمليات الدمج والتملك كما أنها وسيلة تساعد المستثمرين على الحصول على أسهم في شركات عالمية.

المصادر: BusinessWeek العربية - تموز/يوليو 2007، هلال المصارف خصيب!

.Alvi, Ijlal, A. (2007), for trends in the sukuks market

.Deutsche Bank estimates

4- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت

"مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت خاصة في الدول العربية غير النفطية"

ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت في العالم إلى 12.6 في المائة في عام 2006 مقابل نسبة 10.4 في المائة في عام 2005. وفي البلدان النامية، ارتفعت هذه النسبة من 12.6 في المائة في عام 2005 إلى 13.8 في المائة في عام 2006. أما في الدول العربية، فقد كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عدد من الدول العربية أعلى من تلك النسبة في العالم وفي البلدان النامية. ففي مصر، مثلاً، بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2006 حوالي 50 في المائة مقابل نسبة حوالي 30 في المائة في عام 2005 (الجدول 4).

وهذا الارتفاع جاء نتيجة للزيادة الكبيرة التي حققها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2005 و2006. أما في تونس، فقد بلغت تلك النسبة حوالي 49 في المائة مقابل نسبة لم تتعدِ 12.2 في المائة في عام 2005[2]. وفي السودان، بلغت تلك النسبة أكثر من 65 في المائة في عام 2006 مقابل نسبة حوالي 45 في المائة في عام 2005. وهذا يدل على تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة الاستثمارية في هذه الدول وبالتالي على أهميته في الاقتصاد الوطني لهذه الدول. وفي كل من الأردن والبحرين، بلغت حوالي 99 في المائة في عام 2006؛ وفي لبنان ارتفعت إلى أكثر من 72 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. كذلك نجد أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول المصدرة للنفط الرئيسية بدأت في الارتفاع نظراً للزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ففي المملكة العربية السعودية، بلغت نسبة تدفق الاستثمار

---

(2) المرجع نفسه.

الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت 32 في المائة في عام 2006؛ وفي الإمارات العربية المتحدة، وصلت إلى 31 في المائة، في حين ظلت هذه النسبة محدودة في كل من سلطنة عمان (حوالي 17 في المائة) وقطر (12 في المائة) والكويت (أقل من واحد في المائة).

وهذه النسب تدل على أنه من الناحية المالية، استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي أصبح يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. ويتعاظم هذا الدور في الدول العربية غير النفطية التي كانت تعاني من انخفاض حجم الاستثمار، الأمر الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية. ويمكن اعتبار أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الجانب المالي الاستثماري وهو أحد الأهداف التي ترمي إليها الدول من جذب هذا الاستثمار.

الجدول 4- نسبة التدفق التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة في الأعوام 2000، 2004-2006 (بالنسبة المئوية)

	نسبة التدفق التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة التدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت		
	2000	2005	2006	2004	2005	2006
الأردن	27.1	39.8	114.2	23.0	51.3	99.1
الإمارات العربية المتحدة	1.5	21.1	22.0	45.2	42.4	31.0
البحرين	74.1	64.1	71.0	36.4	37.4	98.7
تونس	59.4	56.1	71.0	10.1	12.2	48.6
الجمهورية العربية السورية	36.9	12.12[1]	28.7	5.6	9.3	10.6
الجزائر	6.4	8.1	8.9	4.2	4.2	6.6
الجماهيرية العربية الليبية	1.3	1.4	7.5	11.7	28.3	44.8
جزر القمر	10.1	6.5	6.3	2.1	2.8	2.2
جيبوتي	7.2	15.4	30.0	28.0	23.2	107.6
السودان	12.1	28.3	30.3	39.7	44.8	65.3
الصومال	0.2	2.3	5.1	(1.1)	5.4	20.6
العراق	..	1.3	3.0	16.2	23.0	11.5
سلطنة عمان	12.6	13.3	10.8	5.3	16.7	16.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	22.6	25.3	25.2	4.4	4.4	3.4
قطر	10.8	16.2	14.4	13.8	8.1	12.0
الكويت	1.6	0.9	0.8	0.2	1.6	0.7
لبنان	29.9	68.5	80.9	52.0	74.8	72.1
مصر	20.0	31.0	36.4	15.0	29.9	50.2
المملكة العربية السعودية	9.3	8.5[2]	14.9	4.5	24.0	32.1
المغرب	26.2	43.9	52.0	8.7	23.1	21.5
موريتانيا	15.7	35.3	61.7	220.4	392.8	(1.5)
اليمن	13.8	6.5	3.0	5.3	(11.5)	(13.9)
العالم	18.3	22.7	24.8	8.5	10.4	12.6
البلدان النامية	25.6	27.0	26.7	12.9	12.6	13.8
ألمانيا	(1.9)	7.5	8.3	14.3	18.0	17.4
سنغافورة	121.5	158.6	159.0	77.5	57.6	79.5
كولومبيا	13.1	30.0	33.1	22.2	41.9	17.1

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table B.4, and 2006 Annex Table B.3.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة؛ و( ) تعني بيانات سالبة.

(1) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق.

(2) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.

5- اعتماد الدول العربية على المشاريع الجديدة

"انخفاض حصة الدول العربية من صفقات الاندماج والاقتناء عام 2006"

تحتل المشاريع الجديدة المرتبة الأولى من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل البيانات الصادرة عن عام 2006 على تدني نصيب الدول العربية من التدفق العالمي الناتج عن صفقات الاندماج والاقتناء بين الشركات حيث أن نصيب الدول العربية من حجم الصفقات العالمية للاندماج والاقتناء لم يتعدَ 8.3 مليار دولار بانخفاض عن عام 2005 حيث وصل حجم هذه الصفقات إلى 8.6 مليار دولار بالرغم من ارتفاع عدد صفقات الاقتناء والاندماج من 50 صفقة عام 2005 إلى 66 صفقة عام 2006 (الجدول 5). أما من حيث نصيب الدول العربية من حجم التدفق العالمي الناتج عن الاقتناء والاندماج بين الشركات، فلم تصل إلى 10 في المائة مقابل نسبة بلغت حوالي 12 في المائة عام 2005. وهذا الانخفاض في نصيب الدول العربية من التدفق العالمي الناتج عن صفقات الاندماج بين الشركات ساهم في عدم تحقيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية قفزات كبيرة خلال السنوات الماضية بالرغم من التحسين الذي شهده هذا التدفق وخاصة خلال السنة الماضية. ويرجع السبب بدرجة كبيرة إلى عدم مقدرة الدول العربية على جذب الشركات عبر الوطنية الكبرى للاندماج والاقتناء بشركات عربية خارج قطاعي الاتصالات والبنوك، حيث ما زال نشاط الشركات عبر الوطنية محدوداً للغاية الأمر الذي يحد من تكامل الاقتصاد العربي مع الاقتصاد العالمي وانخفاض مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي.

الجدول 5- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود وعدد الصفقات في الفترة 2004-2006 (بملايين الدولارات)

	قيمة الاندماج والاقتناء			عدد الصفقات		
	2004	2005	2006	2004	2005	2006
الأردن	-	89	566	-	5	9
الإمارات العربية المتحدة	14	213	80	9	15	15
البحرين	-	85	-	1	3	3
الجمهورية العربية السورية	7	-	1158	1	1	2
العراق	9	-	-	1	4	-
سلطنة عمان	20	116	-	4	2	1
قطر	-	-	-	3	-	-
الكويت	317	-	13	1	1	1
لبنان	-	236	-	-	3	-
مصر	254	1326	1219	7	8	21
المملكة العربية السعودية	-	-	21	-	1	6
اليمن	-	-	716	-	-	1
إجمالي أعضاء الإسكوا	621	1976	3207	27	38	50
تونس	3	77	2325	1	5	3
الجزائر	25	-	18	4	1	5
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	1	-	-	1
السودان	136	-	2138	2	1	2
المغرب	25	1579	618	4	5	4
موريتانيا	147	-	5	2	-	1
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا	336	1656	5105	13	12	16
إجمالي الدول العربية	957	8632	8312	40	50	66

العالم	380598	716302	880457	5113	6134	6974
البلدان النامية	53120	94101	127372	1245	1368	1605
ألمانيا	35868	63122	55270	360	429	512
سنغافورة	1190	5802	7303	91	114	112
كولومبيا	1421	6056	4005	13	14	21

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2006*, Annex Table B.4.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة و- بيانات تناهز الصفر.

6- أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول العربية

كما ورد في العدد السابق، فإنه بالرغم من أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد الدولة المضيفة إلا أن الأهم من ذلك هو قدرة هذه الدول على الاستفادة من هذا التدفق وتحسين كفاءة اقتصاداتها عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة، وأساليب إدارة جديدة وخفض كلفة الإنتاج لتحسين الصادرات. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من إيجاد ربط بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية حتى تستفيد هذه الشركات من الخبرات التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ينعكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على الاقتصاد الوطني. وهناك عدة طرق لإيجاد ربط بين الشركات الأجنبية والمحلية، إما عن طريق العقود المبرمة أو تدريب الأيدي العاملة لدى الشركات التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم توظيفها في الشركات المحلية أو المشاريع المشتركة بين الشركات الأجنبية والمحلية وغيرها من الأساليب التي تؤدي إلى رفع كفاءة الشركات المحلية، وبالتالي قدرتها على تحسين الإنتاج وخفض التكلفة والمساهمة في تعزيز الصادرات.

ولتحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول العربية، لا بد من إعداد دراسات تحليلية قطرية ويفضل دراسة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على حدة ولفترة لا تقل عن 5 سنوات حتى تكون هناك نتائج عملية مبنية على فترة زمنية معقولة. لذلك، على الدول العربية إعداد مثل هذه الدراسات ابتداء من عام 2009 حيث يكون قد مر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية فترة طويلة نسبياً يمكن القياس عليها وتحليل نتائج نشاط هذا الاستثمار وآثاره على اقتصادات هذه الدول. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسات يمكن إعادة النظر في السياسات الاستثمارية لهذه الدول، إن أوضحت نتائج هذه الدراسات الحاجة إلى ذلك. إن هذه الدراسات التطبيقية مهمة جداً لمساعدة متخذي القرار في الدول العربية على توظيف السياسة الملائمة لتدفق هذا الاستثمار وتوجهه نحو القطاعات التي تتمتع بها هذه الدول كميزة نسبية، الأمر الذي يضاعف أثر هذا الاستثمار في الاقتصادات العربية.

بالرغم من ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات الماضية، إلا أنه يجب ملاحظة ما يلي:

(أ) محدودية نشاط الشركات عبر الوطنية في الدول العربية خارج قطاع النفط والغاز ساهمت في ضعف تكامل اقتصادات الدول العربية في الاقتصاد العالمي. وتلعب هذه الشركات دوراً رئيسياً في توفير الموارد المالية وجلب تكنولوجيا جديدة وأساليب إدارية حديثة. كما أنها تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة المنتجات وتوفير منافذ للتصدير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات. كما أن سيطرة الشركات عبر الوطنية على العملية الإنتاجية العالمية تؤدي إلى ربط الدول العربية المستضيفة لهذه الشركات بالإنتاج العالمي، الأمر الذي يدفع نحو المزيد من التكامل بين الاقتصاد العربي والعالمي؛

(ب) كذلك، يلاحظ أن جزءاً مهماً من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية استثمر في قطاعات مثل السياحة، والخدمات المالية، والبناء والتشييد في حين كانت مساهمتة أقل في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة وهي القطاعات الرئيسية من حيث التصدير. وبالتالي، فإنه ما لم ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذين القطاعين فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات سيظل محدوداً. كما أنه يلاحظ أن قطاعا السياحة والبناء لا يتطلبان نقل تكنولوجيا جديدة، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات لن يسهم بدرجة كبيرة في تدفق تكنولوجيا جديدة إلى اقتصادات الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمار؛

(ج) وقد لوحظ من خلال المسوحات التي قامت بها بعض الدول العربية إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا الجديدة كان محدوداً في أغلب هذه الدول. وهذا يؤثر سلباً على تحقيق واحد من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول من فتح المجال وتقديم التسهيلات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو نقل التكنولوجيا الجديدة؛

(د) كذلك لم يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تكامل الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي نظراً لمحدودية تواجد الشركات عبر الوطنية في الدول العربية،

باستثناء قطاعات النفط والغاز والاتصالات بما أنها لا زالت ذات نشاط محدود في قطاعات مهمة مثل الصناعة. كذلك كانت مساهمة الشركات عبر الوطنية في التجارة الخارجية العربية لا زالت محدودة.

7- التطورات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حيث مقارنة الأداء بالإمكانية خلال عام 2005

"أربع دول عربية ضمن أعلى 20 دولة من حيث الأداء خلال عامي 2005-2006"

يلاحظ من خلال تحليل البيانات أن الدول العربية تنقسم إلى أربع مجموعات من حيث مقارنة الأداء بالإمكانية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: مجموعة كان أداؤها عالٍ وفي نفس الوقت لها إمكانيات عالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمجموعة الثانية كان أداؤها أعلى من إمكانيتها على جذب هذا الاستثمار. وكلتا المجموعتين حققتا تقدماً في تطبيق السياسات الرامية إلى زيادة نصيبهما من التدفق العالمي لهذا الاستثمار. أما المجموعة الثالثة فتحتلها الدول العربية التي كان أداؤها عام 2005 أقل من إمكانيتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أي أنه لا زالت هناك فجوة بين أداء هذه الدول وقدرتها على زيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتماشى مع إمكانياتها الاقتصادية والبشرية. وعلى هذه الدول بذل المزيد من الجهود لردم هذه الفجوة. أما المجموعة الرابعة، فتشمل تلك الدول التي لم تحقق تقدماً كبيراً في زيادة نصيبها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعليها بذل جهد أكبر لزيادة حصتها في السنوات القادمة.

وتشير مقارنة الأداء لهذه الدول مع الإمكانيات المتوفرة لها إلى أن حجم التدفق مهم ولكن الأهم هو مقارنة حجم هذا التدفق مع إمكانيات الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا المجال يعتبر الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر الدول التي لها إمكانيات عالية وفي نفس الوقت حققت أداءً عالياً يماثل دولاً لها تاريخ في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر مثل بلجيكا وماليزيا والمملكة المتحدة (الجدول 6). وفي نفس الوقت، هناك دول عربية لها إمكانيات متواضعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها حققت أداءً أكبر من إمكانياتها. وهذه الدول تشمل كلاً من السودان ولبنان، ومصر، والمغرب أي أن هذه المجموعة من الدول، بالرغم من انخفاض مستوى إمكانياتها إلا أن سياساتها الاستثمارية الناجحة حققت لها أداء يفوق الإمكانيات وهذا يعتبر نجاحاً لسياسات هذه الدول في مجال استقطاب الاستثمارات وزيادة نصيبها من التدفق العالمي لهذا الاستثمار. ويمكن النظر بصورة خاصة إلى السودان الذي لا يزال يعتبر من الدول الأقل نمواً في العالم.

الجدول 6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، 2003-2006

	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم
	2003		2004		2005		2006
الأردن	79	61	51	61	19	59	8
الإمارات العربية المتحدة	64	23	28	22	18	23	24
البحرين	61	29	30	32	23	32	11
تونس	67	66	77	65	81	68	41
الجزائر	93	73	101	63	113	61	110
السودان	27	128	20	125	13	122	19
الجمهورية العربية السورية	122	85	118	89	102	93	98
سلطنة عمان	112	54	100	57	88	57	88
قطر	73	10	61	9	66	9	68
الكويت	138	40	140	41	137	37	136
لبنان	7	59	9	68	9	75	14
المغرب	35	89	66	90	44	92	55
مصر	126	82	102	79	68	81	33
المملكة العربية السعودية	129	31	127	29	92	28	63
اليمن	114	88	121	92	140	96	140

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table A.I.6.

ملاحظة: لم تتوفر بيانات عن ترتيب الدول التالية: جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، وموريتانيا.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هناك أربع دول عربية جاءت من ضمن أعلى 20 دولة من حيث الأداء خلال عامي 2005-2006 وهذه الدول هي الأردن الذي كان ترتيبه في عام 2006 في المرتبة الثامنة بعد أن احتل المرتبة 19 في عام 2005 أي أنه قفز 11 درجة في ترتيب أداء الدول لعام 2006[3]. في المرتبة الثانية للدول العربية، جاءت البحرين في المرتبة 11 من ضمن أعلى 20 دولة من حيث الأداء على المستوى العالمي في عام 2006 مقارنة بالمرتبة 23 في عام 2005. في المرتبة الثالثة عربياً والرابعة عشرة عالمياً، جاء لبنان الذي تراجع أداؤه عام 2006 مقارنة بعام 2005 حيث احتل المرتبة التاسعة عالمياً[4]. أما المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة التاسعة عشرة عالمياً من حيث مؤشر الأداء، فقد احتلها السودان في عام 2006 بتراجع 6 مراتب عن عام 2005. والصفة المشتركة لهذه الدول الأربع هي أنها دولاً غير نفطية وذات اقتصادات صغيرة وتتميز بالتنوع الاقتصادي النسبي.

إذا ما حللنا الأرقام الخاصة بالأداء والإمكانية للدول العربية خلال الفترة 2003-2006، نلاحظ أن هناك بعض الدول العربية التي حققت تقدماً كبيراً في مؤشر الأداء خلال تلك الفترة. ومن تلك الدول نجد الأردن حيث تحسنت مرتبته العالمية من حيث مؤشر الأداء من المرتبة 79 عالمياً إلى 8 في عام 2006، تليه البحرين التي تحسن أداؤها من المرتبة 61 عالمياً إلى 11 عالمياً. كذلك حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً في تحسين مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفع ترتيبها عالمياً من المرتبة 64 في عام 2003 إلى المرتبة 24 في عام 2006. أما مصر، فشهدت كذلك تحسناً كبيراً في مؤشر الأداء حيث ارتفع ترتيبها عالمياً من المرتبة 126 في عام 2003 إلى المرتبة 33 في عام 2006. كذلك تحسن ترتيب المملكة العربية السعودية من المرتبة 129 عالمياً عام 2003 إلى المرتبة 63 عام 2006. وهناك بعض الدول العربية التي حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن هذه الدول سلطنة عمان حيث قفزت من المرتبة 112 في عام 2003 إلى المرتبة 88 في عام 2006، وتونس من المرتبة 67 عالمياً عام 2003 إلى المرتبة 41 عالمياً عام 2006، والجماهيرية العربية الليبية من المرتبة 123 في عام 2003 إلى المرتبة 81 في عام 2006 (الشكل 3).

---

(3) UNCTAD, World Investment Report, 2007, table 1.7, page 14.

(4) Ibid.

الشكل 3- الترتيب العالمي لمؤشر الأداء في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004-2006

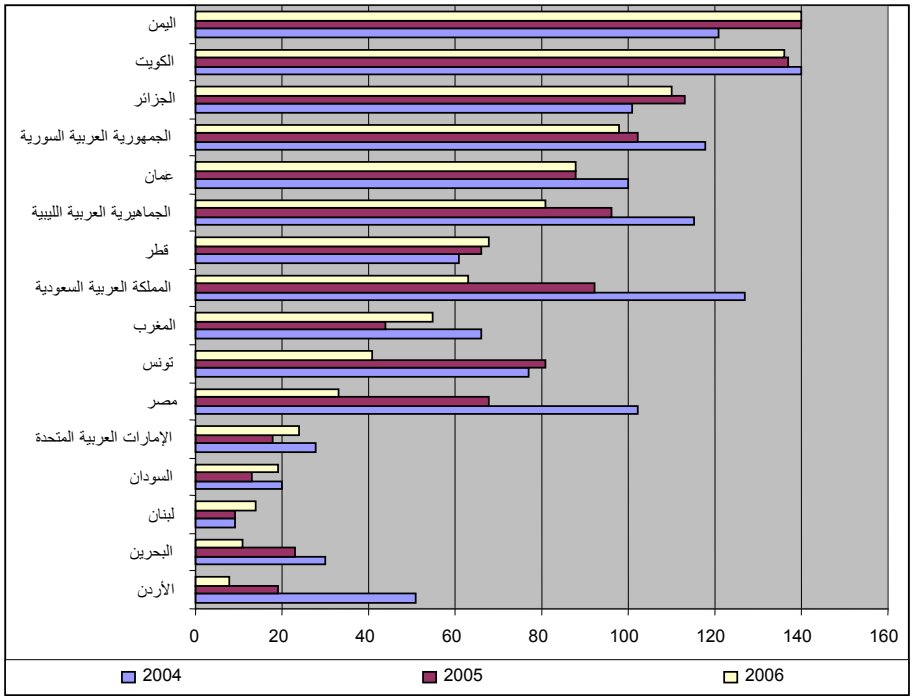

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 2007*, Annex Table A.I.6.

كما أن هناك بعض الدول العربية التي انخفض مؤشر الأداء فيها خلال السنوات 2003-2006، أي أن هذه الدول شهدت تراجعاً في مؤشر الأداء الخاص بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة. ومن هذه الدول لبنان حيث انخفض ترتيبه عالمياً من المرتبة السابعة في عام 2003 إلى المرتبة 14 في عام 2006. إلا أنه يلاحظ أنه بالنسبة للبنان وبالرغم من هذا الانخفاض لا يزال لبنان في المرتبة الثالثة عربياً والرابعة عشرة عالمياً، وهي مرتبة جيدة تدل على نجاح الحكومة اللبنانية في تنفيذ سياسات مشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي انعكس إيجابياً على زيادة حصة لبنان من التدفق العالمي. ومن الدول العربية التي شهد مؤشر الأداء لديها تراجعاً كبيراً خلال الفترة 2003-2006 نجد اليمن حيث انخفض ترتيبها عالمياً من 114 عام 2003 إلى المرتبة 140 في عام 2006. كذلك الجزائر شهدت تراجعاً في مؤشر الأداء الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر من المرتبة 93 عالمياً إلى المرتبة 110 خلال تلك الفترة. وأخيراً المغرب الذي شهد كذلك تراجعاً في مؤشر الأداء حيث انخفض هذا المؤشر من المرتبة 53 عالمياً في عام 2003 إلى المرتبة 55 عالمياً في عام 2006.

8- تطورات مؤشر الإمكانية للدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2006

شهدت الدول العربية تطورات مختلفة في ما يتعلق بمؤشر الإمكانية؛ فقد ارتفع الترتيب العالمي للبعض منها خلال الفترة المذكورة وهذه الدول تشمل الأردن الذي تقدم من المرتبة 61 عالمياً عام 2003 إلى المرتبة 59 عالمياً عام 2006، والمملكة العربية السعودية التي قفزت من المرتبة 31 عالمياً إلى المرتبة 28 عالمياً خلال نفس الفترة. والجزائر التي ارتفع مؤشر الإمكانية لديها من المرتبة 73 عالمياً إلى المرتبة 61 عالمياً. وكذلك الجماهيرية العربية الليبية حيث ارتفع مؤشر الإمكانية لديها من المرتبة 46 عالمياً إلى المرتبة 40 عالمياً خلال نفس الفترة. ويلاحظ من تحليل الأرقام السابقة أن التقدم الذي حققته الدول العربية كان متواضعاً مقارنة بالتقدم الذي حققه مؤشر الأداء. وهذا طبيعي حيث أن مؤشر الإمكانية متعلق بحجم الاقتصاد والموارد المالية المتوفرة والإمكانيات البشرية، وهذه لا تتغير كثيراً خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن (الشكل 4).

كذلك يلاحظ تراجع ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر الإمكانية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الدول هي البحرين التي انخفض ترتيبها عالمياً من المرتبة 29 في عام 2003 إلى المرتبة 32 عالمياً في عام 2006، والجمهورية العربية السورية من المرتبة 85 عالمياً عام 2003 إلى المرتبة 93 عالمياً عام 2006. كذلك انخفض ترتيب اليمن من المرتبة 88 عالمياً إلى المرتبة 96 خلال نفس الفترة، وكذلك المغرب من المرتبة 89 إلى المرتبة 92 خلال الفترة المذكورة.

الشكل 4- الترتيب العالمي لمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004-2005

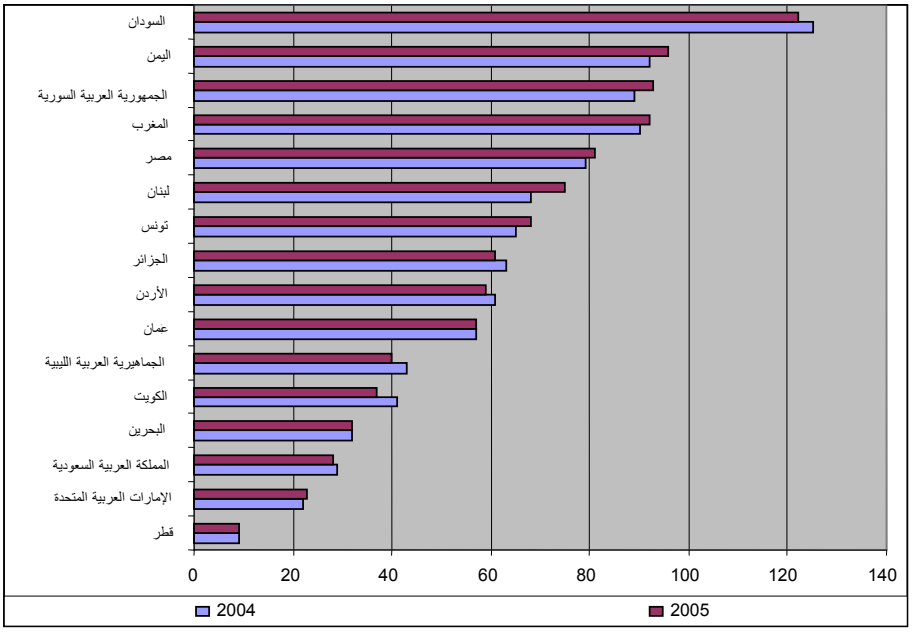

المصدر: *UNCTAD, World Investment Report, 2007*, Annex Table A.I.6.

9- مناخ الأعمال في الدول العربية

"مصر الأولى عربياً في مجال تحسين مناخ الأعمال عام 2006 ودولتان عربيتان ضمن قائمة العشر الأوائل على مستوى العالم"

بالإضافة إلى تحسين أداء السياسة الاقتصادية الكلية والإطار التشريعي والخدمات الحكومية، هناك مؤشر آخر هام جداً يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمى مؤشر مناخ الأعمال الذي يشمل عدة عوامل أساسية يواجهها المستثمر عند القيام بنشاط الاستثمار في كل دولة. ومن هذه العوامل تحديات إقامة المشاريع من حيث عدد الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات والمشاريع والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوباً بعدد الأيام. كذلك تشمل تلك العوامل الإجراءات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود عند حدوث نزاع بين المستثمر وبين الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي يتعامل معها في الدولة المضيفة الأمر الذي قد يصل إلى رفع قضايا في المحاكم المحلية. وقد يستغرق رفع مثل هذه القضايا العديد من الإجراءات والوقت للحصول على المستحقات. كذلك تشمل عوامل تحسين المناخ قضايا متعلقة بالوقت وعدد الإجراءات التي يتطلبها إنهاء المشروعات عند رغبة المستثمر في إنهاء نشاطه في الدولة المضيفة.

وإذا حللنا البيانات الواردة عن مناخ الأعمال في الدول العربية، نلاحظ أن هناك عدة دول حققت تقدماً كبيراً خلال الفترة الماضية وهذه الدول في أغلبها أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 23 عالمياً، تليها الكويت في المرتبة الثانية عربياً والمرتبة 40 عالمياً. أما المرتبة الثالثة عربياً، فقد احتلتها سلطنة عمان التي حلت بالمرتبة 49 عالمياً. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة 68 عالمياً، أي أن الدول الأربع الأولى عربياً هي دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهذا يدل على الجهود الكبيرة التي بذلتها تلك الدول خلال السنوات الماضية لتحسين مناخ الأعمال سواء كان ذلك بتقليل الإجراءات اللازمة لإقامة الشركات أو

المشاريع الاستثمارية أو التقليل من عدد الأيام التي يستغرقها إنشاء مثل تلك المؤسسات والشركات. كذلك، فإن الكلفة المالية المترتبة على إقامة هذه المشاريع تعتبر منخفضة كنسبة من الدخل الفردي في هذه الدول. فمثلاً، إذا أخذنا عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروعات نجد أن هذه الإجراءات لا تتعدى 6 في المغرب، و7 في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، وتستغرق بين 9 و12 يوماً في مصر والمغرب، و15 يوماً في المملكة العربية السعودية، في حين أن 9 إجراءات في سلطنة عمان تستغرق أكثر من شهر لتنفيذها. كما أن 6 إجراءات لإنشاء مشروعات في لبنان قد تستغرق 46 يوماً لتنفيذها. وهذا يدل على أن عدد الإجراءات في حد ذاته ليس مهماً جداً بقدر أهمية الوقت الذي يأخذه تنفيذ مثل هذه الإجراءات. وكمثال على التقدم الذي حققته بعض الدول العربية من حيث سرعة إنشاء المشروعات، نجد أن إنشاء المشروعات في كل من مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية تأخذ عدد أقل من الإجراءات وكذلك أقل عدد من الأيام مقارنة بإقامة المشروعات في اليابان (الجدول 7).

الجدول 7- متغيرات مختارة عن مناخ الأعمال في الدول العربية ومناطق مختارة لعام 2007

الدولة	مؤشر سهولة الأعمال(*)		تحديات إنشاء المشاريع			تنفيذ العقود		تصفية المشاريع	
	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (كنسبة من الدخل الفردي)	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	الوقت (السنوات)	معدل الاسترداد (سنت على الدولار)
الدول الأعضاء									
الأردن	80	5	10	14	66.2	39	689	4.3	27.8
الإمارات العربية المتحدة	68	4	11	62	36.9	50	607	5.1	10
الجمهورية العربية السورية	137	13	13	43	55.7	55	872	4.1	30.8
العراق	141	14	11	77	93.5	51	520	غير متوفر	غير متوفر
سلطنة عمان	49	3	9	34	4.3	51	598	4.0	35.5
فلسطين	117	9	12	92	280.4	44	700	غير متوفر	غير متوفر
الكويت	40	2	13	35	1.6	50	566	4.2	33.6
لبنان	85	6	6	46	94.1	37	721	4.0	19.1
مصر	126	11	7	9	28.6	42	1010	4.2	16.6
المملكة العربية السعودية	23	1	7	15	32.3	44	635	2.8	29.3
اليمن	113	8	12	63	178.8	37	520	3.0	28.6
دول عربية غير أعضاء									
تونس	88	7	10	11	8.3	39	565	1.3	51.5
الجزائر	125	10	14	24	13.2	47	630	2.5	41.7
السودان	143	15	10	39	57.9	53	810	غير متوفر	غير متوفر
المغرب	129	12	6	12	11.5	40	615	1.8	35.3
مناطق مختارة									
أيرلندا	8		4	3	0.3	20	515	0.4	87.1
سنغافورة	1		5	5	0.8	22	120	0.8	91.3
هونغ كونغ	4		5	11	3.1	24	211	1.1	79
اليابان	12		8	23	7.5	30	316	0.6	92.6

المصدر: World Bank, International Finance Corporation, *Doing Business in 2008*, and *Doing Business in 2007*, www.ifc.org.

(*) ترتيب الدول حسب مؤشر سهولة الأعمال لعامي 2007 أو 2006.

إلا أن المشكلة التي لا تزال تعاني منها الدول العربية فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال تتعلق بالإجراءات الخاصة بتنفيذ العقود، أي حل المنازعات التي قد تحدث بين المستثمر والجهات المحلية التي يتعامل معها، حيث يلاحظ أن هناك العديد من الإجراءات اللازمة والتي قد تأخذ وقتاً طويلاً قد يصل إلى بضع سنين. مثلاً، في المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الأولى عربياً من حيث مناخ الأعمال، نلاحظ أن تنفيذ العقود قد يتطلب 44 إجراءً قد تستغرق 635 يوماً في حين أنه في اليابان لا يتعدى عدد الإجراءات 30 إجراءً ولا يستغرق أكثر من 316 يوماً. أما في سنغافورة، فإن عدد الإجراءات لا يتعدى 22 إجراءً تستغرق حوالي 4 أشهر. أما في مصر، فإن تنفيذ العقود قد يأخذ أكثر من 1000 يوم. وفي الجمهورية العربية السورية يستغرق 872 يوماً. وفي السودان، يستغرق تنفيذ العقود أكثر من 800 يوم. هذا يعني أن على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لخفض عدد الإجراءات والوقت الذي يستغرقه حل المنازعات وتنفيذ العقود. وهذا يتطلب بالدرجة الأولى إصلاح نظام المحاكم التجارية للإسراع في البت في المنازعات التجارية التي تحدث بين المستثمر والجهات التي يتعامل معها.

إن من شأن ذلك المساعدة في تحسين مناخ الأعمال وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار ككل في هذه الدول، الأمر الذي ينعكس إيجابياً في زيادة حصتها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هذا الأمر ليس بالسهل إذ إنه يتعلق بالجهاز القضائي العام والجهاز القضائي التجاري بصورة خاصة والذي لا يزال دوره محدوداً في كثير من الدول العربية ويحتاج إلى إصلاح هيكلي حتى يستطيع أن يؤدي دوره في الإسراع في حل المنازعات التجارية وبالتالي يساهم في تحسين مناخ الأعمال.

الإطار 5- ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر التنافسية العالمي

حققت بعض الدول العربية تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتحسين مناخ الاقتصاد. وتشير البيانات في تقرير التنافسية العالمية للفترة 2007-2008 أن 4 دول عربية دخلت إلى القائمة للمرة الأولى وهي على التوالي المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة 35 عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً وقد جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث استقرار الاقتصاد، وسلطنة عمان في المرتبة 42 عالمياً والسادسة عربياً، والجمهورية العربية السورية التي جاءت في المرتبة 80 عالمياً والمرتبة 11 عربياً، وأخيراً الجماهيرية العربية الليبية التي دخلت القائمة للمرة الأولى لتحتل المرتبة 88 عالمياً.

ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر التنافسية العالمي

الدولة	مؤشر التنافسية لعام 2007	مؤشر التنافسية لعام 2006
الكويت	30	44
قطر	31	38
تونس	32	30
المملكة العربية السعودية	35	-
الإمارات العربية المتحدة	37	32
سلطنة عمان	42	-
البحرين	43	49
الأردن	49	52
المغرب	64	70
مصر	77	63
الجمهورية العربية السورية	80	-
الجماهيرية العربية الليبية	88	-
موريتانيا	125	114

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007: الحفاظ على زخم النمو. الملخص التنفيذي وبيانات عن الدول (World Economic Forum, Global Competitiveness Index, 2007-2008, www.weforum.org).

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الترتيب من حيث التنافسية لبعض الدول العربية تغير. ففي حين كانت تونس تحتل المرتبة الأولى عربياً عام 2006، تصدرت القائمة لعام 2007 الكويت وتقدمت 14 مرتبة مقارنة بعام 2006. أما قطر، فقد حافظت على المرتبة الثانية عربياً لكنها تقدمت 7 مراتب عالمياً من المرتبة 38 عام 2006 إلى المرتبة 31 عام 2007. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد احتلت المرتبة الخامسة عربياً عام 2007 في حين كانت في المرتبة الثانية بعد تونس عام 2006 كما تراجعت على المستوى العالمي من المرتبة 32 إلى المرتبة 37.

الإطار 5 (تابع)

وكما في كل الدول المصدرة للنفط في المنطقة العربية، تحسن المناخ الاقتصادي في الكويت بشكل واضح في السنوات الأخيرة، وهذا يعود بالأساس إلى الاستقرار الاقتصادي الذي يتمثل بفائض في الميزانية، بدين قليل ومدخرات محلية متنامية. وتتميز الكويت ببنى مالية فعالة تسمح الحصول السهل لسلسلة من الخدمات المالية بما فيها القروض، وأسواق الأسهم ورؤوس الأموال الاستثمارية. وهذا جعلها تتقدم من حيث التنافسية لتصل إلى المرتبة الأولى عربياً عام 2007.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي دخلت للمرة الأولى إلى الترتيب العالمي حول التنافسية العالمية، يعتبر الاستقرار الاقتصادي المؤشر الرئيسي الذي يعكس القوة التنافسية للمملكة. كما أن البيئة المالية الجيدة والفوائد المنخفضة ومستويات التضخم المحكمة، إضافة إلى توفر سوق محلي وأجنبي واسع، كلها عوامل سمحت للمملكة العربية السعودية الوصول إلى مستويات رفيعة

في القائمة التنافسية العالمية.

يمكن القول إن ارتفاع أسعار النفط ومضاعفة الروابط التجارية عالمياً أديا إلى مستويات من النمو العالية جداً في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما أن الإصلاحات التي قامت بها بعض الدول ساهمت أيضاً في النمو الاقتصادي للمنطقة. ولكن يمكن للدول العربية أن تصل إلى مستويات أفضل من التنافسية إذا عملت على تسريع عملية الإصلاح من أجل إزالة العوائق أمام التنافسية والإنتاجية.

المصدر: World Economic Forum, Global Competitiveness Index, 2007-2008, www.weforum.org.

جريدة الشرق الأوسط، 13 دولة عربية ضمن أفضل الدول "التنافسية العالمية"، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، العدد 10565.

جيم- السياحة

قطاع السياحة في المنطقة العربية: هل هو قادر على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟

1- السياحة في الدول العربية

بالرغم من أن الدول العربية تتمتع بالعديد من المزايا المتنوعة في مجال السياحة ما بين الآثار التاريخية والحضارية، والثقافية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الدينية، والسياحة البيئية، وسياحة الاستجمام، نلاحظ مدى انخفاض عدد السياح القادمين إلى المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وبإلقاء نظرة سريعة على السياحة في العالم، يوضح الجدول 8 أن عدد السياح حول العالم قد بلغ نحو 842 مليون سائح في عام 2006، منهم نحو 458 مليون في دول أوروبا (أو ما يمثل نحو 54.4 في المائة). وفي دول آسيا والمحيط الهادئ بلغ العدد نحو 167.1 مليون سائحاً، كما بلغ نحو 136.3 مليون في الدول الأمريكية. أما في الدول العربية، فقد بلغ العدد نحو 40.7 مليون سائح أو ما يمثل نحو 4.8 في المائة من الإجمالي العالمي. ويعد هذا الرقم متواضعاً جداً مقارنة بالإمكانيات السياحية التي تمتلكها الدول العربية.

الجدول 8- عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية مقارنة بأقاليم العالم في عامي 2005-2006 (مليون)

	2005	2006	الأهمية النسبية (2006)	معدل الزيادة ما بين عامي 2005 و2006
العالم	806	842	0	4.5
أوروبا	441	458	54.4	3.9
آسيا والمحيط الهادئ	155.4	167.1	19.8	7.6
الدول الأمريكية	133.5	136.3	16.2	2.1
أفريقيا	37.3	40.3	4.8	8.0
الدول العربية	39.7	40.7	4.8	2.5

المصدر: UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5, No.1, January 2007.

2- العوامل التي أدت إلى ضعف السياحة العربية

هناك ثمة عوامل أدت إلى النتيجة المتواضعة التي ذكرناها سابقاً، مثل ضعف درجة الاستقرار في المنطقة والتي نتجت عن الحروب، والنزاعات الحدودية، والدمار الذي لحق ببعض البلدان مثل العراق وفلسطين، والاضطرابات السياسية. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بصناعة السياحة، حيث أن هناك ضعفاً باستثمارات البنية الأساسية للسياحة كالفنادق والمطاعم ووسائل النقل الجوي والبحري والبري، وضعف المستوى الثقافي المتعلق بأهمية السياحة، وضعف التعاون العربي في هذا المجال مثل التنسيق في استقطاب الأفواج السياحية لزيارة عدد من الدول العربية حيث يمكن لفوج سياحي أن يقضي بعض الوقت في المغرب العربي ثم ينتقل إلى مصر، ثم إلى الخليج العربي، ثم إلى المشرق العربي لزيارة الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. أيضاً هناك ضعف في تقديم المنتج السياحي أو الخدمات السياحية، وانخفاض درجة انتظام الرحلات الجوية. هذه العوامل وكثيرة غيرها تجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة أمام انخفاض عدد السياح القادمين إلى المنطقة. فهل ذلك يحتاج إلى زيادة الاستثمارات العربية البينية وجذب استثمارات أجنبية مباشرة لإنفاقها على المنشآت السياحية في الدول العربية؟ وهل يحتاج ذلك إلى زيادة أعداد الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل في قطاع السياحة؟ وألا يستحق قطاع السياحة عملاً دؤوباً للتغلب على المعوقات التي تواجهه حيث أنه يمتص أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل؟

3- تحليل الإنجازات على مستوى الدول العربية

(أ) تطور أعداد السياح

رغم أن عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السياح على المستوى العالمي، إلا أننا يجب أن نكون منصفين حينما نقول أن أعداد السياح قد تضاعف نحو ثلاث مرات منذ عام 1995 وحتى عام 2006، من حوالي 14 مليون سائح في عام 1995 إلى نحو 41 مليون في عام 2006 كما يوضح الشكل 5.

الشكل 5- تطور عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية خلال الفترة 1995-2006 (مليون)

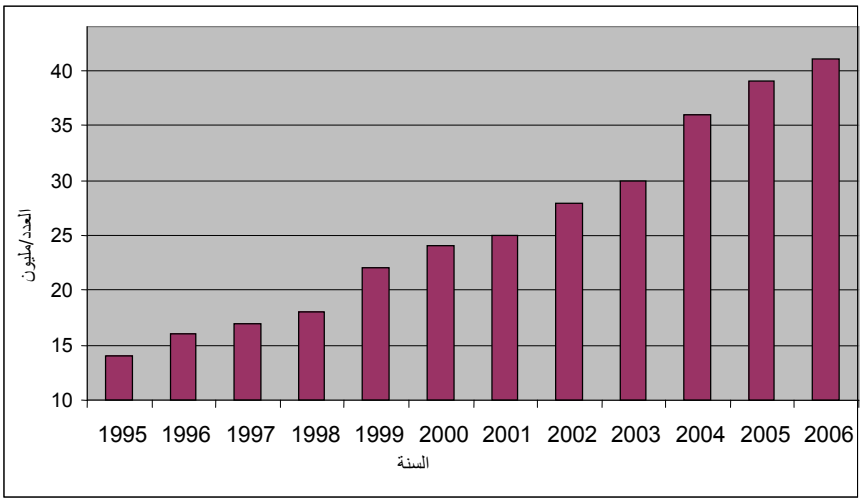

المصدر: UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5. No.1, January 2007.

وقد ازداد عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية بنسبة 2.5 في المائة في عام 2006 مقارنة بعام 2005، وذلك رغم الأوضاع الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة. وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن عدد السياح الذين زاروا لبنان في عام 2006، بلغ 000 063 1 سائحاً مقارنة بنحو 000 140 1 في عام 2005، بانخفاض بلغت نسبته 6.7 في المائة. إن ذلك يعبر بوضوح أن هناك إمكانيات ضخمة للقطاع السياحي اللبناني ليس في الأماكن المتميزة للإقامة والاستجمام والمناطق الأثرية وجمال الطبيعة فحسب، ولكن تتجلى هذه الإمكانيات في العنصر البشري المؤهل لتقديم الخدمات السياحية بكفاءة واقتدار. هذه الإمكانيات يمكن أن تؤثر إيجاباً على الوضع الاقتصادي العام، إلا أن هناك عوامل خارجية تحول دون تحقيق ذلك.

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع عدد السياح الذين زاروا الأردن في عام 2006 إلى 000 225 3 سائحاً مقارنة بنحو 000 987 2 في عام 2005، بزيادة نسبتها 8 في المائة. وهناك دولتان عربيتان هما مصر والمملكة العربية السعودية تستقطبان عدداً كبيراً من السياح القادمين إلى الدول العربية، حيث تشير البيانات المتوافرة لعام 2005 إلى أن عدد السياح الذين زاروا مصر بلغ 8.2 مليون سائح، وعدد الذين زاروا المملكة العربية السعودية 9.1 مليون سائح (الجدول 9). وهو ما يعني أن هناك إقبالاً على كل من السياحة التاريخية والحضارية والدينية، وأن ذلك يعطي ميزة نسبية للدول العربية ربما لا تكون متوفرة في مناطق أخرى في العالم.

الجدول 9- تطور أعداد السياح القادمين إلى الدول العربية(*) في الفترة 2004-2006 (بالآلاف)

الدول	2004	2005	2006
البحرين	3514	3914	00
مصر	7796	8244	00
الأردن	2853	2987	3225
الكويت	91	00	00
لبنان	1278	1140	1063
الجماهيرية العربية الليبية	149	00	00
قطر	752	00	00
المملكة العربية السعودية	8580	9100	00
الجمهورية العربية السورية	3032	3368	00
اليمن	274	336	00

المصدر: UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5, No. 1, January 2007 and World Tourism Organization: Middle East, Tourism Market Trends, 2005 edition.

ملاحظة: (00) بيانات غير متوفر.

(*) بلغت إيرادات السياحة في تونس نحو 2 مليار دولار، وفي المغرب نحو 4.6 مليار دولار في عام 2005.

(ب) الفنادق

تتباين نسبة الإشغال في الفنادق بين الدول العربية وكذلك فيما بين مدينة وأخرى في الدولة الواحدة. فيلاحظ من الجدول 10 ارتفاع نسب الإشغال في ثلاث مدن هي الرياض إلى 9.9 في المائة في عام 2006 مقارنة بعام 2005، وفي القاهرة 3.3 في المائة وفي الأقصر 2.4 في المائة. ويعود ذلك لزيادة عدد السياح بوجه عام ولقدرة السائح المالية ومدى تفضيل مجموعات سياحية لفنادق معينة. أما فيما يتعلق بالمقارنة مع مناطق أخرى بالعالم، فإن الدول العربية هي المجموعة الوحيدة التي انخفضت فيها نسبة الإشغال في الفنادق بنحو واحد في المائة في عام 2006 مقارنة بعام 2005[5]. وهذا أمر يتفق والتحليل الذي أوردناه سابقاً والمتعلق بأعداد السياح وتفضيلهم لفنادق معينة وقدرتهم الشرائية.

الجدول 10- الإنجاز في مجال الفنادق في مدن مختارة (نسبة الإشغال في عامي 2005-2006)

البلد	المدينة	2005	2006	التغير (%)
	الإسكندرية	73.4	72.8	(0.8)
	القاهرة	71.4	73.7	3.3
	الأقصر	57.1	58.5	2.4
مصر	شرم الشيخ	70.9	65.1	(8.3)
الأردن	عمان	70.6	57.4	(18.7)
لبنان	بيروت	49.2	48.6	(1.2)
الجمهورية العربية السورية	دمشق	55.4	51.5	(7.1)
قطر	الدوحة	74.6	73.7	(1.2)
الإمارات العربية المتحدة	دبي	83.6	83.1	(0.6)
المملكة العربية السعودية	الرياض	65.4	71.9	9.9
سلطنة عمان	مسقط	72.3	63.5	(12.3)

المصدر: UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5, No.1, January 2007.

(ج) الإيرادات

تأتي الإيرادات لقطاع السياحة نتيجة إنفاق السائح على الأنشطة المختلفة سواء في مجال الفنادق أو المطاعم أو استئجار السيارات أو استخدام كاميرات التصوير أو الرحلات السياحية أو إقامة الحفلات، وغيرها. وتتوقف قيمة الإيرادات على أعداد السياح ومدى قدراتهم المالية ونمط إنفاقهم ومدة تواجدهم، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى، حسب الموسم السياحي وتنوع الأنشطة السياحية.

و نلاحظ في الدول العربية أن إيرادات السياحة في مصر ازدادت بنسبة 10.9 في المائة بين عامي 2005 و2006 حيث ارتفعت من 6.85 مليار دولار في عام 2005 إلى 7.6 مليار دولار في عام 2006، وبلغت إيرادات السياحة نحو 6.1 مليار دولار في المملكة العربية السعودية خلال عام 2006، في حين بلغت 4.6 مليار دولار و2 مليار دولار على التوالي في تونس والمغرب في عام 2005. إن هذا الإيضاح يعطي مؤشراً قوياً لضرورة إيلاء القطاع السياحي العربي أولوية متقدمة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإنشائية والترويجية، وغيرها حتى يحقق هذا القطاع الأهداف المنشودة منه.

الجدول 11- الإيرادات من قطاع السياحة في دول عربية خلال عامي 2003 و2005 (مليون دولار)

الدول	2003	2005
البحرين	636	00
مصر	4052	6851(*)
الأردن	939	1441
الكويت	104	00
لبنان	5635	00
الجماهيرية العربية الليبية	181	00
سلطنة عمان	340	00
قطر	326	00
المملكة العربية السعودية	4998	6111
الجمهورية العربية السورية	683	00
الإمارات العربية المتحدة	1271	00
اليمن	123	00

المصدر: UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5, No. 1, January 2007 and World Tourism Organization: Middle East, Tourism Market Trends, 2005 edition.

(*) قدرت بنحو 600 7 مليون دولار في عام 2006.

(5) UN-WTO: World Tourism Barometer, volume 5, No.1, January 2007.

ثانياً- المفاوضات التجارية الدولية وتسهيل التجارة

ألف- إعادة إطلاق مفاوضات جولة الدوحة

"لم يتم تحقيق تقدم يذكر في مفاوضات قطاعات التجارة الدولية"

تمر جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والمعروفة "بأجندة الدوحة للتنمية" بأزمة حقيقة منذ فشل المؤتمر الوزاري الخامس المنعقد في كانكون في المكسيك في أيلول/سبتمبر 2003. وبعد مضي أربع سنوات على ذلك المؤتمر، وبالرغم من العديد من المحطات الهامة التي حملت بعض الأمل بالانفراج كاتفاق حزمة تموز/يوليو 2004 والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005 والجهود الحثيثة لرؤساء اللجان التفاوضية، إلا أن الوضع خلال عام 2007 لم يكن أكثر إشراقاً. ويبدو أن الأمور تصل دوماً إلى طريق مسدود كلما اقتربت الدول الأعضاء من بحث الأمور الجوهرية في جولة المفاوضات، وخاصة في الملف الزراعي كما كان الحال في منتصف عام 2006 عندما تم تعليق المفاوضات. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد أية إشارة جدية بأن هناك حلولاً جدية أو اتفاقات سيتم التوصل إليها بهذا الخصوص في الأشهر القادمة مع مطلع عام 2008. والأسطر التالية ستتناول أهم المحطات التي ميزت جولة مفاوضات الدوحة خلال عام 2007.

بعد تعليق دام زهاء ثمانية أشهر، أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في 7 شباط/فبراير 2007 إعادة إطلاق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية في ظل "جولة الدوحة" وليحمل هذا الإعلان معه تساؤلات متجددة بأمل التوصل إلى نهاية ناجحة قريباً[6]. وقد كانت الإشارة التمهيدية لإعادة النشاط للمفاوضات. وصدرت خلال اجتماع الدول الثلاثين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في دافوس السويسرية في نهاية كانون الثاني/يناير 2007، وعبر المجتمعون عن تصميم دولهم على إعادة إطلاق المفاوضات من جديد[7]. ولكن هل جاء هذا الإعلان ليدشن مرحلة جديدة على خلفية فترة الاستراحة الطويلة نسبياً دون حراك، حيث من المفترض أن تكون الدول الأعضاء أخذت وقتاً كافياً لإعادة التفكير بالايجابيات الممكنة جراء إنجاح جولة المفاوضات، أم أن الأمور كانت لتعود إلى سابق عهدها من المماطلة والتردد في تقديم التزامات جوهرية من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بما يقيض أي آمال في حد أدنى من النجاح المطلوب؟

في مطلع العام 2007، أعطت بعض التقارير إيحاءات بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرغبان في استكمال المفاوضات عبر تشكيل مجموعات صغيرة من الدول الأعضاء على أن يتم تعميم أي اتفاق يتم تحقيقه على مجموعات أكبر، وهكذا انطلاقاً من القناعة بأن تحقيق أي اتفاق مبدئي يكون أسهل بوجود عدد أقل من اللاعبين، كما يكون الخلاف في وجهات النظر أقل حدة. لكن هذا السلوك التفاوضي أثار حفيظة عدد من البلدان النامية التي تخوفت أن يكون أي اتفاق مستقبلي على حسابها. ولعل هذا الأمر يفسر البطء الذي أرخى بظلاله على مسيرة المفاوضات خلال النصف الأول من العام وبعد انطلاقتها المتجددة، وهو ما أرجع زمام المبادرة مرة أخرى إلى رؤساء اللجان التفاوضية للعمل على تحريكها من خلال التوجه إلى إعداد أوراق عمل تلخص مواقف المفاوضات الزراعية وغير الزراعية ومن ثم التقدم بنصوص لمسودتي اتفاق حول أساليب المفاوضات حيالهما كما سيأتي لاحقاً.

شكلت الخلافات حول تخفيض الدعم الزراعي والنفاذ إلى الأسواق في المنتجات الزراعية وغير الزراعية محور الخلاف الرئيسي بين الدول الأعضاء في الفترة التي تلت مؤتمر كانكون وصولاً إلى مؤتمر هونغ كونغ وفي الفترة اللاحقة له وحتى تاريخه. ومع اقتراب المهل التي كانت محددة بموجب إعلان مؤتمر هونغ كونغ في تموز/يوليو 2006 لتحقيق اختراقات تسهل إنضاج جولة المفاوضات، وفي ضوء عدم التقدم الشامل، أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تعليق المفاوضات في منتصف ذلك الشهر تلافياً لأي انهيار محتمل للجولة. وبعد إعادة المفاوضات من جديد مع مطلع شباط/فبراير 2007، فقد دبّ النشاط في جميع اللجان التفاوضية وعلى وجه الخصوص لجنة مفاوضات الزراعة التي بذل رئيسها جهوداً إضافية لتقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء وقام بإصدار أوراق في مطلع شهر نيسان/أبريل بهدف مساعدتهم في تضييق الخلافات والتركيز على إيجاد حلول لها.

---

(6) World Trade Organization, WTO News, 7 February 2007.

(7) Third World Network, Info Service on WTO and Trade Issues, 7 February 2007.

وشهدت منظمة التجارة العالمية حركة نشطة في محاولة للتوفيق بين مواقف الدول الأعضاء والتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الصعبة العالقة في جولة المفاوضات، وخاصة في ملفي الزراعة والمنتجات الصناعية بهدف تحريك مفاوضات الدوحة والتوصل إلى إحراز تقدم قبل عطلة صيف 2007 وفي الفترة التي تلتها في الربع الأخير من العام. وقد تكثفت جهود عدد من مجموعات الدول الأعضاء كمجوعتي العشرين والثلاثة وثلاثين بالإضافة إلى الحركة الدؤوبة لمجموعة الأربع وهي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل في فترة ما قبل الصيف، وجاءت داعمة لجهود رؤساء اللجان التفاوضية خاصة تلك المتعلقة بمفاوضات الزراعة والمنتجات الصناعية بغية التوصل إلى اتفاق حول أساليب المفاوضات بما في ذلك الأرقام المستهدفة للتخفيض. ورغم الصعوبات المعروفة حيال تلك الأساليب، فإن لتحقيق أي اتفاق بشأنها أهمية قصوى في إنجاز اتفاقات حول المسارات التفاوضية الأخرى.

وتعد محاولات رئيس لجنة مفاوضات الزراعة التطور الهام في مجال مفاوضات الزراعة خلال الربع الثاني من عام 2007 والتي تمثلت في إصدار ما أسماه ورقة تحد على جزأين. صدر جزؤها الأول في نهاية شهر نيسان/أبريل والثاني في نهاية شهر أيار/مايو 2007. وهذه الورقة تلخص عناصر أي اتفاق محتمل في مفاوضات الزراعة، تناول الجزء الأول منها ما يجب أن يتفق عليه لتحقيق الاتفاق على صعيد تخفيض الدعم الزراعي مع إعطاء الحدود الواجب التعامل معها كقيام الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً بقبول تخفيض هذا الدعم إلى ما دون مستوى 19 مليار دولار، وهو حل وسط يراعي طرح مطالب البلدان النامية، بالإضافة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بقبول نسبة تخفيض أعلى من 70 في المائة. وتضمن الجزء الأول كذلك نقاط الخلاف في التخفيض الجمركي واضعاً تصوراً ممكناً قبوله كقيام البلدان المتقدمة بتخفيض مقداره 50 في المائة في مقابل قبول البلدان النامية بتخفيض ثلثي تلك النسبة. كما تناولت الورقة الأولى مواضيع المنتجات الحساسة والمنتجات الخاصة بشكل رئيسي[8]. أما الجزء الثاني من الورقة، فقد تناول الأمور الأخرى كآليات تطبيق إجراءات الوقاية الخاصة، والمنتجات الاستوائية والمتنوعة، وتآكل الهوامش التفضيلية، ودعم الصندوق الأخضر بشكل رئيسي.

وبخصوص مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، فعلى الرغم من عدم وجود أي نوع من الإجماع حول القضايا الشائكة، وتحديداً حجم التخفيض على التعريفات الجمركية، إلا أن منتصف العام شهد بعض النشاط على صعيد هذه المفاوضات، حيث تم تقديم أكثر من مقترح جديد من مجموعة من البلدان النامية تدعى مجموعة "ناما أحد عشر" (NAMA-11) لتحريك هذا المسار من المفاوضات[9]. وقد حددت هذه البلدان مطالبتها بأن يكون معامل التخفيض للبلدان النامية على الأقل 25 نقطة أعلى من الرقم الذي سيحدد للبلدان المتقدمة بما يعني، حسب معادلة التخفيض التي تم تبنيها في مؤتمر هونغ كونغ عام 2005، أن البلدان المتقدمة ستقوم بتخفيض تعريفاتها على المنتجات الصناعية بحوالي النصف في المعدل. من جهتها، لا زالت البلدان المتقدمة، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تصر على اعتماد أرقام معاملات 10 و15 لكل من البلدان المتقدمة والنامية على التوالي وهو ما يعني أن تقوم البلدان النامية بتخفيض تعريفاتها بحوالي 70 في المائة في المعدل، وهو الأمر الذي تجد هذه الأخيرة فيه صعوبات جمة وتقويضاً لمحاولاتها في التنمية الصناعية والاقتصادية.

وقد خطى رئيس لجنة المفاوضات الزراعية، والى جانبه رئيس لجنة مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، خطوة كبيرة قبل عطلة الصيف حيث أصدرا نصوصاً لمسودة اتفاقين حول أساليب المفاوضات الزراعية وغير الزراعية خلال شهر تموز/يوليو 2007 تضمنت اقتراحات بأرقام ونطاقات للتخفيضات المنشودة في جانبي الدعم والتعريفات الجمركية بما يسهل على الدول الأعضاء التفاوض على أساسها وتجسير فجوة الخلافات للتوصل إلى اتفاق شامل. وقد لاقت هذه النصوص ردود فعل متباينة: ففي حين رأت العديد من البلدان النامية في ورقة الزراعة نصاً صالحاً للمفاوضات، كانت أشد انتقاداً لورقة المفاوضات غير الزراعية التي رأتها غير عادلة في معاملة البلدان النامية. وقد صدرت إشارات مشجعة عن الدول الكبرى بالنسبة للورقتين، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عطلة الصيف، رأت ولأول مرة أن بإمكانها الالتزام بالسقوف المحددة لتخفيض الدعم المحلي الزراعي حسب نص الاتفاق الزراعي[10] واتفاقها مع النص الوارد بشأن المفاوضات غير الزراعية.

(8) Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 11, No. 15, 2 May 2007.

(9) المقترح مقدم من مجموعة ناما أحد عشر وهي الأرجنتين وأندونيسيا والبرازيل وتونس وجنوب أفريقيا والفلبين وفنزويلا ومصر وناميبيا والهند ومشمول بوثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/86.

(10) Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 11, No. 32, 26 September 2007.

إلا أن الأشهر الأخيرة من العام 2007 شهدت إشارات متناقضة بهذا الشأن بين مؤيد ومعارض وتغير لمواقف بعض الدول المؤثرة. وبالرغم من ذلك، فإن هذه النصوص تبقى التطور الوحيد خلال عام 2007 والتي لم يتم رفضها صراحة من أي من الدول الأعضاء وتم قبولها على أنها تشكل الأرضية التي ستتم عليها المفاوضات خلال الأشهر القادمة.

ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت في 4 حزيران/يونيو 2007 مقترحاً في إطار المفاوضات الخاصة بالقواعد من شأنه حظر خمسة أشكال من الدعم الذي تقدمه الحكومات في إطار سياساتها الصناعية. وكان عدد من البلدان النامية الأعضاء قد أبدى اعتراضه على الطرح الأمريكي الجديد واعتبر أن من شأنه التضييق على مجال السياسات التنموية التي تنتهجها لتطوير قطاعاتها الصناعية. كذلك رأت هذه الدول أن في حظر الأشكال المذكورة ازدواجية في المعايير، حيث أن معظم البلدان المتقدمة قد استخدمها في مراحل نموه السابقة وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الحفاظ على أشكال الدعم المقدم في القطاع الزراعي.

وفي سياق تجارة الخدمات، فقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في 4 أيار/مايو 2007 من منظمة التجارة العالمية توضيح التزاماتها بخصوص خدمات القمار على شبكة الإنترنت تحت تصنيف الخدمات الترفيهية، وهي الصناعة التي يبلغ حجم سوقها حوالي 15 مليار دولار سنوياً. وكانت الولايات المتحدة قد خسرت القضية التي رفعتها عليها أنتغوا وبرمودا في عام 2003 وكسبتا الحكم المبدئي ضد الولايات المتحدة الأمريكية وكسبتا توصية كذلك بأن في حالة عدم التجاوب مع توصيات الحكم الصادر ضدهما سيتم فرض عقوبات تجارية عليهما[11]. أرادت الولايات المتحدة من الطلب المقدم إلى المنظمة توضيح التزاماتها في هذا المجال بتعديل تلك الالتزامات وسحب قطاع المقامرة الإلكترونية من سلطة أحكام وقواعد اتفاقية الغات، الأمر الذي شكل سابقة نوعية في منظمة التجارة العالمية وسيكون لها انعكاسات سلبية على مفاوضات الخدمات الجارية تحت مظلة مفاوضات الدوحة.

ومع جهود مجموعات الدول الأعضاء المذكورة آنفاً التي كثفت اجتماعاتها ومداولاتها عبر عدد من المحطات التي شهدها العام 2007 في محاولة منها للخروج من المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات، فإن أي تسوية منظورة لمفاوضات أجندة الدوحة خاصة في المدى القريب سيتحكم فيها عدد من العوامل التي ستتحدد في ضوء تفاعلها مع ما ستؤول إليه نتائج جولة المفاوضات مع مطلع العام 2008. فهناك أولاً احتمال قبول الدول الأعضاء بنهاية غير طموحة وناتج متواضع خاصة في مفاوضات المنتجات غير الزراعية على اعتبار أن يكون التخفيض فقط على معدلات التعريفة الجمركية المربوطة وليست المطبقة فعلاً من قبل البلدان النامية، على سبيل المثال، وكذلك الأمر بالنسبة للمفاوضات الزراعية. قد يساهم القبول بنتائج متواضعة في إنهاء الجولة لكن هذا الوضع سيبقي موضوعات المفاوضات غير منتهية وسيبقى عنصر احتكاك فيما بين الدول الأعضاء مما يعني انتقال الخلاف من جولة مفاوضات إلى عمق النظام التجاري ذاته في المستقبل، بالإضافة إلى أن حدوث اتفاق كهذا سيعني التخلي عن المحتوى التنموي الذي حملته في جعبتها جولة الدوحة وبالتالي سيبقي الكثير من البلدان النامية الأقل حظاً في النظام التجاري العالمي في دائرة التهميش.

ثانياً، لعلنا لا نغفل عدداً من الحقائق الموضوعية بظروف والتزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ودورها في التأثير على تحقيق أي تقدم. في مقدمة هذه الظروف عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إقناع الكونغرس بتجديد السلطة التفاوضية والتي انتهت في 30 حزيران/يونيو 2007 والممنوحة للرئيس الأمريكي والتي بموجبها يبرم الاتفاقيات التجارية، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة لن تستطيع بدونها التوقيع على أي التزامات في النفاذ إلى الأسواق تنجم عن جولة المفاوضات دون قيام الكونغرس بمراجعتها تفصيلياً وإدخال التعديلات قبل المصادقة عليها والتأكد من توفر معايير العمل والبيئة، الأمر الذي يطالب به عدد من الديمقراطيين في الكونغرس[12]. وفي الحقيقة، لن يكون أي حافز للدول الأخرى لإبرام تلك الالتزامات دون أن تكون الولايات المتحدة طرفاً في التنفيذ.

وإذا كان على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية انتظار رد فعل الكونغرس الأمريكي، سواء لتجديد هذه الولاية الممنوحة للرئيس الأمريكي أو إيقافها بشكل نهائي حتى انتهاء ولايته، فذلك يعني بالضرورة مرة أخرى عدم وجود حافز للدخول في المفاوضات بشكل متسارع قد يؤدي إلى تسوية غير متكافئة أو متكاملة، وهذا يعني بالضرورة أمرين: الأول أنه إذا ما تم التجديد فهذا

(11) Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 11, No. 24, 4 July 2007.

(12) تسمى سلطة ترويج التجارة وتعرف بسلطة المسار السريع (Fast Track Authority). انظر: SUNS, South-North Development Monitor, No. 6321, 12 September 2007.

سيقدم أملاً جديداً بأن ثمة حلاً يلوح في الأفق مع مطلع العام القادم؛ وفي حالة الرفض، فإن ذلك يعني التأخير في إنجاز الجولة حتى العام 2009 أي بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية والحصول على تفويض من الكونغرس للرئيس الجديد.

هذا الأمر يعرض البلدان النامية، وخاصة الكبيرة منها، كالبرازيل والهند، لكثير من الضغوطات والملامة حيث أنه يمكن تحميلها التأخير في إنجاز الجولة أو فشلها بسبب سلوكياتها وخاصة في مجالي الزراعة والسلع الصناعية، مما يضعها تحت ظرفين: الأول يكون مطلوب منها التسامح بعض الشيء فيما يتعلق بالتخفيضات المقترحة على الدعم الزراعي لدى البلدان المتقدمة وتقبل التخفيضات المقترحة على الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والتخفيضات الجمركية من الإتحاد الأوروبي؛ والثاني أن تقدم تنازلات جوهرية في النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية وهي ما تعتبره الكثير من البلدان النامية والأقل نمواً ذات نتائج عكسية على برامجها وسياساتها الهادفة إلى تحقيق التنمية الصناعة والاقتصادية ككل. وقد كان بداية قبول هذه الدول مثلاً المعادلة السويسرية على التخفيضات الجمركية للسلع غير الزراعية في مؤتمر هونغ كهونغ والاكتفاء بأن تكون المفاوضات حول معامل التخفيض (coefficient) تنازلاً جوهرياً من قبلها يؤسس لهذه الضغوط التي تمارسها عليها باحتراف البلدان المتقدمة.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالدور الذي ستلعبه دول محورية أخرى خارج النظام التجاري العالمي، كروسيا الاتحادية، في التأثير على جولة المفاوضات حيث إنها صعدت من انتقاداتها لمنظمة التجارة العالمية واتفاقياتها ومفاوضاتها متهمة إياها بأنها منظمة غير ديمقراطية وتعمل لصالح البلدان المتقدمة فقط، مطالبة إياها بإيجاد بدائل لها في العالم[13]. وفي مقابل ذلك، فإن الانتشار غير المسبوق لاتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية أو البلدان النامية فيما بينها وظهور النتائج الاقتصادية لتقييم تلك الاتفاقيات في المدى المنظور سيترك أثراً مباشراً على سير جولة المفاوضات في ضوء معطيات تلك النتائج. وقد شهد عام 2007 لأول مرة قيام بلدان نامية كبرى بالدخول في دوامة تلك الاتفاقيات، كالهند التي بدأت إطاراً من المباحثات بهذا الشأن مع الاتحاد الأوروبي[14].

(13) The Saudi Gazette Internet Edition, Monday, 11 June 2007.

(14) Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 11, No. 12, 4 April 2007.

والبلدان النامية عموماً والدول العربية مطالبة اليوم بأن تكون على جاهزية كبيرة للتعامل مع أي تطورات قد تشهدها الأشهر الأولى من عام 2008 للتوصل إلى حلول سريعة وغير مدروسة بشكل كاف، وأن تكون أكثر فهماً وإدراكاً لما يعرض عليها في المفاوضات التجارية لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول الكبرى حتى لا تفوت الزخم الذي يمثله النظام التجاري متعدد الأطراف.

باء- الدول العربية وتسهيل التجارة

يشتمل موضوع تسهيل التجارة على جملة من الأطراف التي تتداخل أنشطتها وتتمثل في الجمارك، وشركات التخليص الجمركي، وخدمات النقل، وخدمات المعلومات، والخدمات المالية التي تشمل شركات التأمين والبنوك. كما يشمل موضوع تسهيل التجارة الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية، والمواصفات والمقاييس، وغيرها. وترجع أهمية الموضوع إلى أن المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية ربما تفضي إلى اتفاقية دولية في هذا المجال.

ويساهم تسهيل التجارة بعدة أوجه في زيادة كفاءة التبادل التجاري، سواء كان ذلك على صعيد خفض الكلفة، أو على صعيد اختصار الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات، وهو ما يعيق عادة المصدرين والمستوردين وكذلك المنتجين من سرعة إتمام معاملاتهم. كما يساهم في رفع قدرات الحكومات في تحصيل الرسوم وتعزيز الأمن. وقد أجمع العديد من الدراسات على الفوائد التي تجنيها الدول وكذلك الإفراد جراء تسهيل التجارة، والتي تتجاوز بكثير الفوائد الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها. وقد أظهرت الدراسات أن تسهيل التجارة في مجالات النقل البحري والجوي والجمارك والتشريعات وخدمات البنى التحتية من شِأنه أن ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي والدخل وأن يزيد من تدفق السلع والاستثمار الأجنبي المباشر.

وحظي موضوع تسهيل التجارة باهتمام عالمي ملحوظ من قبل منظمات دولية، كمنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية. كما حظي باهتمام منظمات إقليمية وعربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وذلك قبل إدراجه في الإعلان الوزاري لمؤتمر منظمة التجارة العالمية بالدوحة، 9-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، ووضعه بالتالي على جدول الأعمال المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية. وقد شهد موضوع تسهيل التجارة عدة محطات هامة كان أبرزها التوصل إلى وضع اتفاق إطار للتفاوض حوله في المنظمة المذكورة في

تموز/يوليو 2004، مما شكل الدخول الفعلي للموضوع في مرحلة المفاوضات. وتتمحور المفاوضات حالياً حول تحسين ثلاث مواد في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 (الغات). وهذه المواد هي المادة الخامسة والمادة الثامنة والمادة العاشرة. وتتناول هذه المواد أنظمة الجمارك وإجراءاتها؛ والإفصاح الشفاف والمبكر عن القوانين والتشريعات والإجراءات والأحكام والاتفاقيات التجارية؛ وتبسيط الإجراءات الجمركية وتخفيض الرسوم المفروضة على الاستيراد والتصدير؛ وحرية العبور وتنظيمها (حزمة تموز/يوليو لمنظمة التجارة العالمية).

وتجدر الإشارة إلى أن من شان إحراز توافق فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال بناء القدرات لتسهيل التجارة في المستقبل أن ينعكس إيجابياً على الأداء الاقتصادي للبلدان النامية بمجمله، وكذلك على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص باعتبار أنها تشكل أحد الأطراف الرئيسة التي يتأثر نشاطها الإنتاجي والتسويقي بكفاءة التجارة. وغالباً ما يؤثر على النشاط التجاري استيراداً وتصديرا والتوسع في التعامل مع أسواق جديدة، عدم الوضوح في التشريعات، والبطء في تخليص معاملات الاستيراد والتصدير وارتفاع الرسوم، وعدم القدرة على تقدير الكلفة المنظورة وغير المنظورة، وبالتالي عدم القدرة على وضع التصورات والتقديرات المستقبلية للكلفة والخطط الإنتاجية والتسويقية، وذلك بسبب عدم انتظام النظم والإجراءات والتكاليف وغيرها من الأمور المتعلقة بموضوع تسهيل التجارة، أو عدم الدراية بها. وتتطلب عمليات الاستيراد والتصدير تبادل كم كبير من المعلومات والبيانات بين الجهات المشاركة في عمليات الاستيراد والتصدير على مستوى الإدارات الجمركية والسلطات ذات العلاقة وأصحاب العلاقة من القطاع الخاص أو من يمثلهم من شركات النقل والتخليص الجمركي، وكذلك من البنوك وشركات التأمين وغيرها. وتشير الدراسات إلى أن الكثير من معوقات التجارة تكمن في تنوع الإجراءات الروتينية المرتبطة بالعمليات التجارية وتعدد الجهات الحكومية ذات العلاقة والإفراط في متطلبات التوثيق والنماذج والموافقات والتواقيع الرسمية التي ترهق الشركات التجارية نتيجة زيادة التكاليف المالية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والتأخير غير اللازم في إنجاز المعاملات وتخليص البضائع المستوردة والمصدرة.

وفي محاولة منها للتخفيف من الآثار السلبية لهذه المظاهر، تبنى العديد من المنظمات الدولية ذات العلاقة والحكومات الوطنية برامج وآليات لتسهيل التجارة سواء من خلال تطوير أنظمة للإجراءات الجمركية والربط بين المراكز والمنافذ الحدودية، وتبسيط الإجراءات المعمول بها، ووضع معايير لمتطلبات التوثيق ولتبادل البيانات التي كان لها الأثر الكبير في تسهيل العمل التجاري. وقد ساهمت الثورة المحرزة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تقليل الأعباء المالية والوقت اللازم لإنجاز المعاملات التجارية عالمياً. وقد امتدت هذه التطبيقات لتشمل تنظيم العمل التجاري لدى السلطات الجمركية والإدارات الوطنية الأخرى ذات العلاقة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وما يحفز المؤسسات التجارية والصناعية على الانخراط بشكل متزايد في أنشطة التجارة الدولية.

وقد واكبت العديد من الدول العربية أهم التطورات على صعيد تسهيل التجارة من خلال المشاركة في المفاوضات الجارية حول تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية، ومن خلال إدخال إصلاحات تشريعية وإجرائية وإدارية بهدف تسهيل التجارة، ومن خلال الدخول في اتفاقيات ثنائية وإقليمية تتناول في بنودها التعاون في مجال تسهيل التجارة.

وتشير المعلومات المتاحة عن الدول العربية أنه بالرغم من مواكبة العديد من الدول العربية للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة، إلا أن ما يؤخذ عليها هو عدم انخراطها بقوة في هذه المفاوضات ولا سيما لناحية تقدمها بمقترحات الجيل الثالث باستثناء بعض المقترحات القليلة التي تقدم من قبل المجموعات التفاوضية[15]. من جهة ثانية، وعلى صعيد الإجراءات التي اتخذت بهدف تسهيل التجارة، تشير المعلومات المتوافرة للفترة 2006-2007 إلى أن عدداً من الدول العربية قام بإصلاحات متعددة بهدف تحسين بيئة الأعمال لديها[16]، ومن ضمنها تحسين التجارة عبر الحدود. وكانت مصر قد حلت في المرتبة الأولى عالمياً على مستوى إجراء إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، معدلة في خمسة مجالات من أصل عشرة انتخبها البنك الدولي لدراسة بيئة العمل مما انعكس إيجاباً على المرتبة التي احتلتها مصر مقارنة مع باقي الدول. وقد استطاعت مصر من خلال الإصلاحات التي قامت بها في مجال التجارة عبر الحدود من تخفيض الوقت والتكلفة المرتبطين ببدء ممارسة نشاط تجاري بمقدار النصف. وعلى صعيد تسهيل التجارة، قامت مصر بإطلاق الشباك الواحد في المرافئ مما اختصر

(15) انظر على موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت http:// docsonline.wto.org/gen الوثائق التالية: /TN/TF/W/43 Rev.12; TN/TF/W/147; TN/TF/W/69.

(16) The World Bank Group: Reformers in The Middle East and North Africa – Doing Business. http://www.doingbusiness.org/Reformers/MENA.aspx.

الوقت اللازم للتصدير بخمسة أيام، والوقت اللازم للاستيراد بسبعة أيام[17]. من جهة ثانية، قام المغرب بإدخال نظام رقابي لتقليل المخاطر في استيراد وتصدير السلع مما أدى إلى خفض الوقت اللازم للتصدير بيومين والوقت اللازم للاستيراد بأربعة أيام[18]. وقامت المملكة العربية السعودية[19] بتخفيض عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد بوثيقة واحدة، وخفضت الوقت اللازم للمناولة في المرافئ والمحطات بيومين للاستيراد ويومين للتصدير[20]. أما الجزائر، فلقد رفعت مستوى التحقق من البضائع مما أسفر عن مزيد من التأخير في إنهاء الإجراءات الجمركية ومزيد من الوقت اللازم للاتجار عبر الحدود تمثل بزيادة يومين للتصدير ويوم واحد للاستيراد[21].

وتفيد مصادر البنك الدولي عن تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير شحنة بضائع محددة، آخذة في الاعتبار لدى إعداد المؤشر المعتمد لقياس التجارة عبر الحدود كافة الإجراءات الرسمية بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين الطرفين وانتهاء بتسليم البضائع. وتتوفر بيانات بحسب الأقاليم والدول. ويبين الجدول 12 مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود بحسب الأقاليم. كما يبين الجدول 13 مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود بحسب الدول العربية.

ويلاحظ من الجدول 12 أن متوسط عدد مستندات التصدير في الدول العربية يبلغ 7.5 مقارنة مع 4.5 في إقليم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويبلغ متوسط عدد مستندات الاستيراد في الدول العربية 8.3 مستندات مقابل 5 مستندات لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما يشكل متوسط الوقت المستغرق لإتمام عملية التصدير 27.1 يوماً مقارنة مع 9.8 يوما في إقليم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و30.6 يوماً مقارنة مع 10.4 يوماً على التوالي لإتمام عملية الاستيراد. ويلاحظ أن تكلفة التصدير في الدول العربية (082 1 دولاراً) تزيد عن مثيلتها في إقليم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (905 دولارات) وتقل عن التكلفة المسجلة في كل من أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا. كذلك، تفوق متوسط تكلفة الاستيراد لكل شحنة بالدول العربية (218 1 دولاراً) التكلفة المسجلة في إقليم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقل في الآن نفسه عن باقي الأقاليم (انظر الجدول 12).

الجدول 12- التجارة عبر الحدود بحسب الأقاليم: تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة في استيراد وتصدير شحنة بضائع محددة

الإقليم أو الاقتصاد	مستندات التصدير (عدد)	الوقت المستغرق في التصدير (أيام)	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)	مستندات الاستيراد (عدد)	الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)	تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة)
إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	8.1	35.6	1660.10	9	43.7	1985.90
الدول العربية	7.5	27.1	1082.2	8.3	28.7	1218.80
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7	22.2	1107.50	7.6	25.8	1228.40
إقليم أوروبا وآسيا الوسطى	7	29.3	1393.40	8.3	30.8	1551.40
إقليم جنوب آسيا	8.6	32.5	1179.90	9.1	32.1	1417.90
إقليم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	4.5	9.8	905	5	10.4	986.1
إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	6.9	24.5	885.3	7.5	25.8	1014.50

المصدر: Extracted from World Bank Group: http://arabic.Doing business.org/Explore Topics/Trading Across Borders/18/10/2007.

(17) المرجع نفسه.

(18) المرجع نفسه.

(19) والتي حلت في المرتبة الثامنة من أفضل عشر دول متصدرة للإصلاحات في الفترة 2006-2007 بحسب قياس مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (المرجع نفسه).

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

ويبين الجدول 13 تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير شحنة بضائع محددة بحسب الدول العربية، كما يورد التكاليف والإجراءات لبعض الدول غير العربية من أجل المقارنة.

الجدول 13- التجارة عبر الحدود في الدول العربية مقارنة مع بعض الدول غير العربية تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة في استيراد وتصدير شحنة بضائع محددة

الدول	مستندات التصدير	الوقت المستغرق في التصدير (أيام)	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)	مستندات الاستيراد (عدد)	الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)	تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة)
الأردن	7	19	680	7	22	1065
الإمارات العربية المتحدة	7	13	462	8	13	462
الجزائر	8	17	1198	9	23	1378
الجمهورية العربية السورية	8	19	1300	9	23	1900
السودان	7	39	1700	7	54	2300
العراق	10	102	3400	10	101	3400
الكويت	8	20	935	11	20	935
المغرب	8	14	600	11	19	800
المملكة العربية السعودية	5	19	1008	5	20	758
اليمن	6	33	1129	9	31	1475
تونس	5	17	540	7	22	810
جزر القمر	10	30	971	10	21	974
جيبوتي	8	22	960	6	18	960
سلطنة عمان	10	22	665	10	26	824
الضفة الغربية وقطاع غزة	6	25	830	6	40	995
لبنان	5	27	1027	7	38	810
مصر	6	15	714	7	18	729
موريتانيا	11	35	1360	11	42	1363
الدانمرك	4	5	540	3	5	540
السويد	4	8	561	3	6	619
الصين	7	21	390	6	24	430
الفلبين	8	17	800	8	18	800
ألمانيا	4	7	740	5	7	765
المملكة المتحدة	4	13	940	4	13	1267
الهند	8	18	820	9	21	910
الولايات المتحدة الأمريكية	4	6	960	5	5	1160
سنغافورة	4	5	416	4	3	367
موريشيوس	5	17	728	6	16	673

المصدر: Extracted from World Bank Group: http://arabic.Doing business.org/ExploreTopics/Trading Across Borders/18/10/2007.

ويلاحظ من الجدول بأن كلاً من تونس ولبنان والمملكة العربية السعودية حل في المرتبة الأولى لعدد مستندات التصدير(5 مستندات)، في حين حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى لعدد مستندات الاستيراد (5 مستندات) تلتها جيبوتي (6 مستندات). أما من ناحية الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير والاستيراد، فلقد حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى مقارنة مع باقي الدول العربية لناحية الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير (13 يوماً)[22] وكذلك في المرتبة الأولى (13 يوماً)[23]. وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث انخفاض كلفة التصدير

(22) قارن الوقت اللازم للتصدير في الإمارات العربية المتحدة والبالغ 13 يوماً مع الوقت اللازم في كل من الدانمرك (5 أيام) وسنغافورة (5 أيام).

(23) قارن الوقت اللازم للتصدير في الإمارات العربية المتحدة والبالغ 13 يوماً مع الوقت اللازم في كل من الدانمرك (5 أيام) وسنغافورة (3 أيام) والولايات المتحدة الأمريكية (5 أيام).

(462 دولار للشحنة الواحدة)[24] والاستيراد (462 دولار للشحنة الواحدة)، تلتها من حيث الأهمية تونس لتكلفة التصدير للشحنة الواحدة (540 دولار) ومصر لتكلفة الاستيراد للشحنة الواحدة (729 دولار)[25]. وسجل كل من السودان والعراق أعلى التكاليف للشحنة الواحدة استيراداً وتصديراً (راجع الجدول 14). وبمقارنة بيانات الدول العربية مع بعضها البعض، وكذلك مع دول أخرى، نجد أنها أحرزت تقدماً في خفض الكلفة والوقت اللازم للاستيراد والتصدير. ولتسهيل التجارة تستطيع الدول العربية تحديد أولوياتها ووضع البرامج التي من شأنها أن تعالج وتقلص الفروقات بالشكل الذي ينعكس إيجابياً على مجمل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.

(24) قارن هذه الأرقام مع تلك المسجلة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. الجدول 14.

(25) قارن هذه الأرقام مع تلك المسجلة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. الجدول 14.

ثالثاً- التكامل الإقليمي

"تقدم ضئيل في أداء الدول العربية نحو التكامل الإقليمي في عام 2006"

لم تظهر تطورات جديدة أو مهمة على أداء الدول العربية نحو تعزيز التكامل الإقليمي. وتشير الأرقام المتوفرة إلى حدوث تقدم في أداء بعض المؤشرات الخاصة بالتكامل الإقليمي العربي خلال عامي 2005 و2006 وانخفاض بعض هذه المؤشرات، حيث حققت التجارة البينية العربية تقدماً طفيفاً في عام 2006 وارتفعت نسبتها إلى إجمالي التجارة العربية إلى 11.3 في المائة مقابل حوالي 11.2 في المائة عام 2005. وفي مقابل ذلك، انخفضت نسبة الاستثمار العربي البيني إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 34 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 27.4 في المائة في عام 2006 (الجدول 14). وجاء هذا الانخفاض بالرغم من الارتفاع الكبير في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في عام 2006، الذي حقق نسبة نمو بلغت حوالي 74 في المائة. ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي الاستثمار الأجنبي بنسبة أعلى من الاستثمار العربي البيني. ويدل على أن أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مازال دولاً غير عربية وخاصة الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، واليابان، وذلك باستثناء الأردن والسودان واليمن، حيث يشكل الاستثمار البيني نسبة كبيرة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد ساهم انخفاض حجم صفقات الاندماج والاقتناء بين الشركات العربية في انخفاض مساهمة الاستثمار العربي البيني كنسبة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يلاحظ تركيز الاستثمار العربي البيني في قطاع الخدمات، مثل الاتصالات والسياحة وقطاع البناء والتشييد.

الجدول 14- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، 2001-2006

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	9.30	9.74	9.20	10.81	11.16	11.30
نسبة الإستثمارات البينية إلى إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر	34.3	36.0	23.74	26.77	34.21	27.35
نسبة السياحة البينية إلى إجمالي السياحة	44.59	45.35	48.62	53.27	50.73	44.14
نسبة تحويلات العاملين البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.58	3.83	3.35	3.83	3.58	..
نسبة المساعدات الرسمية البينية للتنمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.75	0.86	1.20	1.51	3.64	..

المصادر: "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2007.

ESCWA, based on IMF, *The Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, (CD Rom at library). World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*,2004 and 2005 Editions. *World Development Indicators* database, www.worldbank.org.

ملاحظة: (..) بيانات غير متوافرة.

أما انخفاض نسبة السياحة العربية البينية من إجمالي السياحة في عامي 2005-2006، فيمكن أن يعود، من ضمن عدة أمور، إلى انخفاض السياحة إلى لبنان حيث تمثل السياحة العربية البينية نسبة كبيرة من هذا التدفق، أي أن انخفاض السياحة العربية البينية إلى لبنان أدى إلى خفض نسبة السياحة العربية البينية لعامي 2005-2006. كذلك يرجع الأمر إلى ظهور مناطق سياحية منافسة للدول العربية، وخاصة في آسيا التي أصبحت منافساً قوياً يؤثر على نمو السياحة العربية البينية. كما يرجع ذلك إلى بدء عودة السياحة العربية إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد انخفاضها نتيجة أحداث أيلول/سبتمبر 2001.

كما أن عدم توفر العدد الكافي لأماكن الإقامة من فنادق وشقق مفروشة أدى إلى ارتفاع أسعار تلك الأماكن وبالتالي أثر سلباً على السياحة العربية البينية، خاصة وأن السائح العربي يفضل الشقق المفروشة على الفنادق نظراً إلى أن نسبة كبيرة من السياح العرب يأتون بعائلاتهم، الأمر الذي يجعل كلفة الشقق المفروشة أقل من كلفة

الفنادق. كذلك، فإن انخفاض الاستثمار في قطاع السياحة لعب دوراً في بطء نمو هذه السياحة.

من جهة ثانية، تراجعت تحويلات العاملين العرب البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2004 و2005 من 3.8 في المائة إلى 3.6 في المائة على التوالي. ويعود هذا الانخفاض إلى أن نسبة نمو تحويلات العاملين العرب البينية خلال عامي 2004-2005 كانت أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وجدير بالإشارة أن تحويلات العاملين في دول المغرب العربي مصدرها الدول الأوروبية وليس الدول العربية.

أما المساعدات الرسمية البينية للتنمية، فشهدت نمواً كبيراً خلال عامي 2004 و2005. فقد ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.5 في المائة عام 2004 إلى 3.6 في المائة عام 2005. ويعود ذلك النمو إلى المساعدات الرسمية للتنمية التي تلقاها العراق خلال عام 2005 والتي بلغت حوالي 13 مليار دولار، أي حوالي 79 في المائة من إجمالي المساعدات البينية التي تلقتها الدول العربية خلال العام 2005.

الإطار 6- اجتماع الخبراء حول "المدخل القطاعي للتكامل الإقليمي العربي"
القاهرة، 11-12 تموز/يوليو 2007

يعتبر تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من أهم الأهداف التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها. وفي هذا الإطار، عقدت الإسكوا اجتماعاً للخبراء حول المدخل القطاعي للتكامل الإقليمي العربي يومي 11 و12 تموز/يوليو 2007، في القاهرة في جمهورية مصر العربية. وكان الهدف من هذا الاجتماع خلق مركز للخبراء الدوليين والإقليمين والوطنيين، وللهيئات الرسمية ولممثلي القطاع الخاص لتبادل الخبرات حول كيفية تنمية أربعة قطاعات مهمة لدعم التكامل الإقليمي وهي التجارة البينية، والسياحة البينية والاستثمار البيني والنقل ودراسة المعوقات التي تحول دون دعم التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاعات الأساسية الأربعة.

وقد حضر هذا الاجتماع خبراء متخصصين من الدول الأعضاء لهم خبرة في القطاعات التي تم تحليلها خلال هذا الاجتماع، بالإضافة إلى الخبراء الذين أعدوا الدراسات محل المناقشة وغيرهم من المختصين في مواضيع التكامل المختلفة. وقد ناقش المشاركون أبرز التحديات والعقبات التي تحول دون دعم التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاعات الأربعة الأساسية.

ومن خلال تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات المطروحة خلال الاجتماع، تم تقديم مجموعة من التوصيات تهدف إلى دعم التكامل الإقليمي في القطاعات الأربعة المدروسة. ومن هذه التوصيات:

(1) العمل عل إبرام اتفاقية إقليمية لدعم التكامل الإقليمي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقية لتجارة الخدمات في ظل الالتزامات العربية والدولية والإقليمية الأخرى.

(2) إبرام اتفاقية إقليمية للتعاون والتكامل في قطاع السياحة البينية بين الدول العربية.

(3) تعزيز وتفعيل الآليات الإقليمية لمتابعة وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية.

(4) العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة المالية والنقدية والتجارية.

(5) تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص المنتج في تنفيذ المشاريع الإقليمية.

ألف- التجارة العربية البينية

"المملكة العربية السعودية تتصدر القائمة من حيث القيمة المطلقة للتجارة البينية والجمهورية العربية السورية تتصدر القائمة من حيث النسبة لسنتين على التوالي"

حققت التجارة العربية البينية نمواً بلغ 23.5 في المائة عام 2006 مقابل نسبة بلغت حوالي 29 في المائة عام 2005. ويلاحظ أن التجارة العربية البينية تضاعفت بالقيمة المطلقة بأكثر من 4 أضعاف خلال السنوات 1999-2006، حيث ارتفعت من حوالي 29 مليار دولار إلى 119 مليار دولار. لا أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم ترتفع كثيراً

خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من 9 في المائة إلى 11.3 في المائة (الجدول 15، والشكل 6). يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أوردناها في العدد السابق ويمكن الإشارة إليها هنا. أحد أهم هذه الأسباب هو سيطرة صادرات النفط على التجارة الخارجية العربية، حيث يمثل النفط أكثر من 70 في المائة من الصادرات العربية في حين لا يمثل إلا نسبة لا تتعدى 6 في المائة من واردات الدول العربية. وهذا التفاوت لا يعطي مجالاً كبيراً لزيادة نسبة التجارة العربية البينية. ومن ناحية أخرى، تمثل الآلات والمعدات بالإضافة إلى المصنوعات حوالي 64 في المائة من إجمالي الواردات العربية، إلا أنها لا تمثل سوى 16 في المائة من الصادرات العربية (الجدول 16). لأمر الآخر المهم هو أن أهم ارتفاع لحجم الصادرات العربية الكلية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط. وبالتالي ساهم في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. ذلك يرجع الأمر إلى انخفاض جودة بعض السلع العربية بحيث لا تجد لها سوقاً خاصة في ظل الانفتاح التجاري الحالي. لأمر الآخر يرجع إلى استمرار بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية التي تحول دون سهولة تدفق التجارة العربية البينية، وخاصة المتعلقة بشهادات المنشأة والقيود الإدارية وغيرها.

الجدول 15- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي(*)
للفترة 1999-2006
(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي التجارية الخارجية	322.8	402.1	399.8	418.2	503.3	691.0	865.0	1054.5
التجارة البينية(**)	29.1	33.3	37.2	40.7	46.3	74.7	96.5	119.2
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	9.03	8.28	9.30	9.74	9.20	10.81	11.16	11.30
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بدون النفط	13.67	14.81	14.80	14.17	13.47	15.84	17.60	18.02

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, CDRom.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006.

(*) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.
(**) تشمل إعادة التصدير.

الشكل 6- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية مع وبدون النفط، 1999-2006

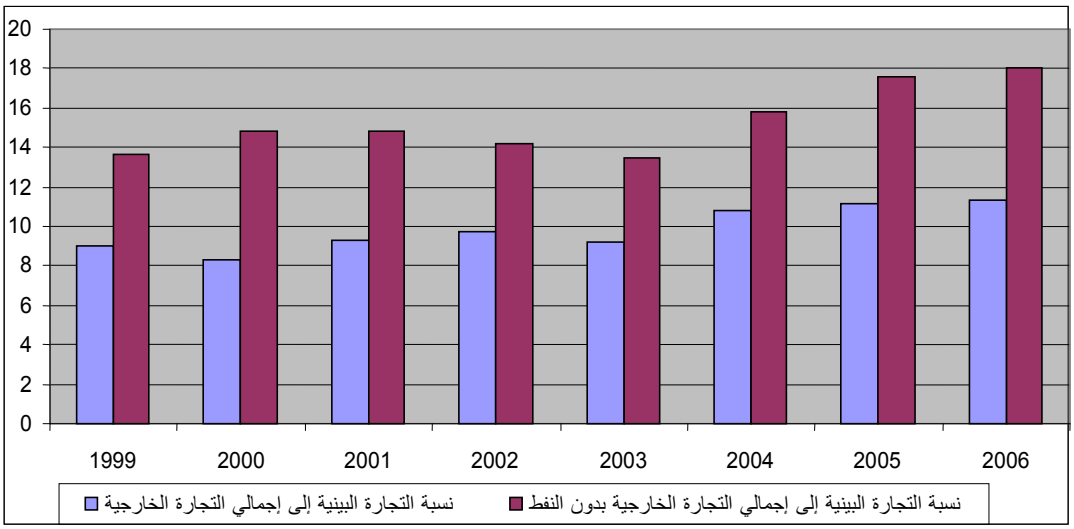

المصدر: استناداً إلى الجدول 9.

الجدول 16- هيكل التجارة العربية، للسنوات 1996 و2000 و2005 (نسبة مئوية)

	الصادرات العربية			الواردات العربية		
	1996	2000	2005	1996	2000	2005
الأغذية والمشروبات	3.7	2.9	3.0	15.3	13.7	14.0
الوقود المعدني	72.5	70.4	73.4	4.8	6.0	5.8
الآلات ومعدات النقل	3.1	3.9	3.4	33.2	37.7	37.7
المصنوعات	13.6	15.2	13.2	29.7	26.5	26.3
أخرى	7.1	7.6	7.0	17.0	16.1	16.2
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

وبالرغم من أن حصة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية لا تزال منخفضة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن نسبة هذه التجارة في بعض الدول العربية تعتبر كبيرة حيث تقارب 47 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و35.2 في المائة في الأردن، و30.4 في المائة في لبنان وحوالي 21 في المائة في البحرين. أي أن هناك دولاً عربية تعتمد بدرجة كبيرة في تجارتها الخارجية على أسواق الدول العربية الأخرى. إلا أن حجم تجارة هذه الدول من التجارة العربية الخارجية صغير نظراً لأنها دول غير مصدرة رئيسية للنفط وبالتالي مساهمتها في التجارة الخارجية بالقيمة المطلقة صغيرة، الأمر الذي لم يؤد إلى ارتفاع كبير في نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية حيث نلاحظ أن نسبة التجارة العربية كنسبة من التجارة الخارجية في الدول الرئيسية المصدرة للنفط لم تتعد 8.9 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و9.8 في المائة في المملكة العربية السعودية و7 في المائة في قطر ونسبة 7.7 في المائة في الكويت، أي أن نسبة التجارة العربية البينية في الدول العربية التي تساهم بدرجة كبيرة في التجارة الخارجية العربية منخفضة في حين أن نسبة هذه التجارة في الدول العربية التي لا تساهم بدرجة كبيرة في التجارة الخارجية العربية مرتفعة.

الجدول 17- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الدول العربية(*)
خلال الفترة 1999-2006 (بالنسبة المئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	27.76	28.19	31.14	31.85	31.79	33.63	36.28	35.18
الإمارات العربية المتحدة	8.06	6.99	8.35	8.36	7.50	6.71	6.65	8.86
البحرين	14.97	15.53	16.01	16.93	17.56	18.08	20.69	20.73
تونس	5.40	7.87	7.47	7.49	7.32	6.65	8.26	8.56
الجزائر	2.10	1.63	2.97	3.27	2.86	2.51	2.91	3.03
جزر القمر	5.08	7.03	5.48	5.72	5.43	7.16	11.53	11.52
جيبوتي	27.74	32.40	29.29	32.45	32.06	36.52	35.14	34.33
المملكة العربية السعودية	9.52	6.77	6.74	7.03	7.42	9.68	9.54	9.77
السودان	18.90	14.51	12.98	12.17	27.70	18.59	18.64	18.97
الجمهورية العربية السورية	14.31	11.20	15.30	13.57	12.60	22.95	45.33	46.93
الصومال	52.69	46.65	45.54	44.98	53.78	55.38	59.34	58.99
العراق	5.90	7.91	11.55	13.02	9.68	14.67	15.71	15.81
سلطنة عمان	22.56	19.43	20.56	20.89	19.24	17.85	17.94	16.60
قطر	8.62	8.55	6.85	11.48	8.49	9.45	7.94	7.00
الكويت	6.98	6.66	7.30	7.41	6.95	7.32	7.36	7.68
لبنان	12.38	15.76	15.99	17.55	17.37	24.82	28.39	30.38
الجماهرية العربية الليبية	7.16	5.96	6.23	6.85	6.28	5.92	5.57	5.32
مصر	7.52	7.22	10.30	9.31	9.56	12.69	13.86	13.83
المغرب	4.15	8.92	8.73	8.52	6.89	6.82	8.83	8.88
موريتانيا	2.80	3.36	4.09	4.26	4.46	4.78	4.55	4.58

اليمن	20.73	16.98	19.79	25.70	22.52	23.08	24.53	22.77

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, CDRom.

(*) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

الجدول 18- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية(*)
خلال الفترة 1999-2006 (بالنسبة المئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	16.70	19.60	24.85	26.13	27.64	34.16	41.74	46.95
الإمارات العربية المتحدة	9.32	6.57	8.35	7.64	7.50	9.13	9.58	9.45
البحرين	22.56	21.95	24.08	24.89	27.77	31.77	34.73	37.82
تونس	4.74	5.91	6.03	5.29	5.16	5.09	6.78	7.74
الجزائر	0.95	0.92	1.51	1.74	1.69	1.56	1.91	2.07
جيبوتي	39.76	44.83	48.76	47.75	56.98	63.34	73.55	85.77
المملكة العربية السعودية	4.55	3.78	4.12	4.27	4.87	6.08	6.74	7.37
السودان	4.11	3.41	3.22	2.99	7.71	6.64	7.54	6.09
الجمهورية العربية السورية	6.23	6.01	9.49	8.96	8.42	48.75	47.47	45.49
العراق	2.94	4.31	6.57	7.38	6.13	11.48	15.15	14.14
سلطنة عمان	16.90	15.36	16.98	17.63	15.01	14.68	16.36	16.38
قطر	6.07	7.14	5.64	8.76	6.55	8.17	8.52	6.65
الكويت	4.71	4.72	5.12	4.72	4.53	5.04	4.61	4.45
لبنان	5.17	6.64	7.03	7.34	8.45	14.06	15.23	17.88
الجماهرية العربية الليبية	2.87	2.89	3.25	5.45	5.12	5.91	5.06	4.90
مصر	1.62	2.10	1.92	2.92	3.49	6.49	7.55	7.80
المغرب	2.37	5.07	4.82	4.64	3.61	3.78	5.26	5.19
موريتانيا	3.24	4.23	5.35	6.15	6.11	6.84	6.57	4.92
اليمن	12.15	11.42	11.96	15.10	16.30	14.41	15.65	15.05
إجمالي الدول العربية	4.90	4.85	5.58	6.00	6.12	8.54	9.12	9.31

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، نسخة أولية.

IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; & IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

(*) باستثناء جزر القمر، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

كذلك من ناحية دون إقليمية، نلاحظ أن نسبة التجارة العربية البينية كنسبة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي منخفضة. هذا الأمر أدى إلى انخفاض نسبة التجارة العربية البينية من التجارة الخارجية العربية، حيث لم تتعد هذه النسبة في عام 2005 حوالي 8.6 في المائة في تونس و3 في المائة في الجزائر ونسبة 8.9 في المائة في المغرب. وقد يعود ذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب إلى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي رفعت من حجم تجارة كل منهما مع الإتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وبعض دول العالم غير العربية تؤثر سلباً على نمو التجارة العربية البينية كنسبة من التجارة الخارجية العربية.

الجدول 19- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2005 و2006
(بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

التكتل الإقليمي	قيمة التجارة البينية		نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	
	2005	2006	2005	2006
الآسيان	306.7	380.4	24.87	25.7
الإتحاد الأوروبي(*)	5231.0	5946.8	64.2	64.6
ميركوسور	48.1	60.1	15.9	16.0
النافتا	1634.5	1771.3	67.6	67.9
دول مجلس التعاون الخليجي	31.7	38.5	5.8	5.8
الدول العربية(**)	96.5	119.2	11.2	11.3

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, CDRom.

(*) ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من 25 إلى 27 في 1 كانون الثاني/يناير 2007 بعد انضمام كلاً من بلغاريا ورومانيا. لكن بيانات عامي 2005 و2006 تشمل الأعضاء الـ 25 فقط.

(**) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 7- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية، 2005 و2006

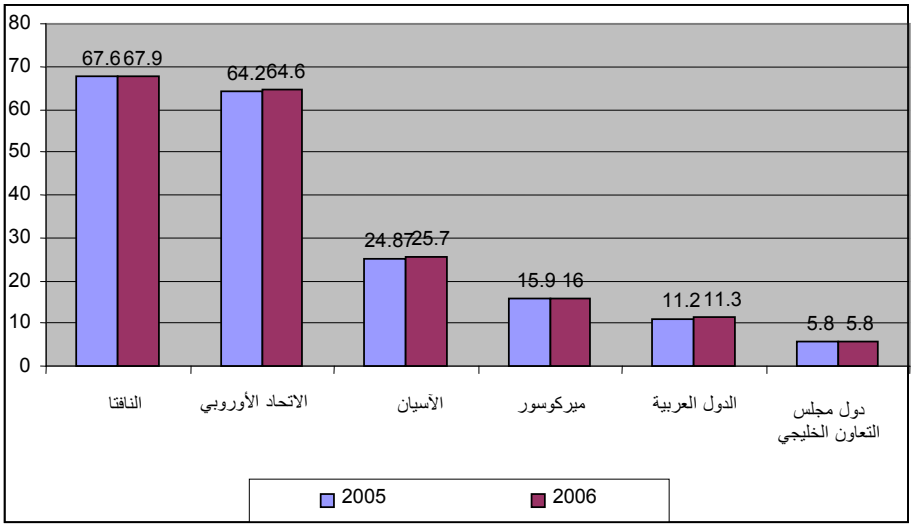

المصدر: استناداً إلى الجدول 19.

الشكل 8- توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام 2006

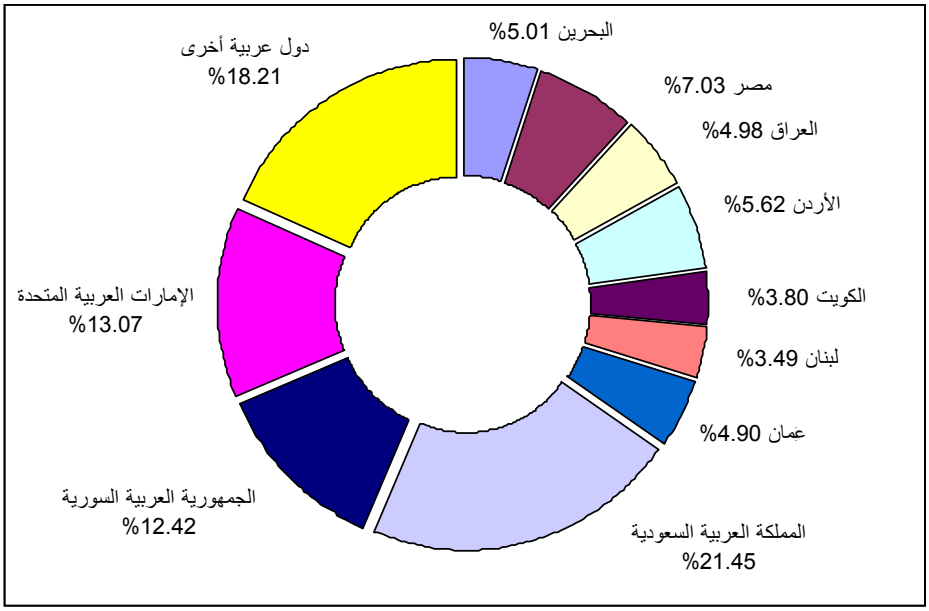

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, CDRom.

1- ترتيب الدول العربية من حيث القيمة المطلقة والنسبة المئوية

كما يبين الجدول 20، فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة العربية البينية كنسبة من القيمة المطلقة تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية والجمهورية العربية السورية في المرتبة الثالثة وذلك طبقاً لبيانات عام 2006. أما من حيث النسبة المئوية، نلاحظ أن الجمهورية العربية السورية تأتي في

المرتبة الأولى عربياً تليها الأردن ثم لبنان في المرتبة الثالثة. ويدل هذا الجدول على أنه طالما ما زالت نسبة التجارة العربية البينية في الدول المصدرة الرئيسية للنفط متواضعة فسوف يستمر ضعف نسبة التجارة العربية البينية. كذلك الأمر طالما استمرت نسبة التجارة العربية البينية في دول المغرب العربي ضعيفة، فسيؤثر ذلك سلباً على حجم التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

الجدول 20- ترتيب بعض الدول العربية حسب القيمة المطلقة والنسبية للتجارة البينية في للأعوام 2004، 2005 و2006

الترتيب حسب القيمة المطلقة						الترتيب حسب القيمة النسبية					
2006		2005		2004		2006		2005		2004	
المملكة العربية السعودية	1	المملكة العربية السعودية	1	المملكة العربية السعودية	1	الجمهورية العربية السورية	1	الجمهورية العربية السورية	1	الأردن	1
الإمارات العربية المتحدة	2	الإمارات العربية المتحدة	2	الجمهورية العربية السورية	2	الأردن	2	الأردن	2	لبنان	2
الجمهورية العربية السورية	3	الجمهورية العربية السورية	3	الإمارات العربية المتحدة	3	لبنان	3	لبنان	3	اليمن	3
مصر	4	مصر	4	مصر	4	اليمن	4	اليمن	4	الجمهورية العربية السورية	4
الأردن	5	الأردن	5	الأردن	5	البحرين	5	البحرين	5	السودان	5
البحرين	6	سلطنة عمان	6	العراق	6	السودان	6	السودان	6	البحرين	6
العراق	7	العراق	7	سلطنة عمان	7	سلطنة عمان	7	سلطنة عمان	7	سلطنة عمان	7
سلطنة عمان	8	البحرين	8	البحرين	8	العراق	8	العراق	8	العراق	8
الكويت	9	الكويت	9	الكويت	9	مصر	9	مصر	9	مصر	9
لبنان	10	لبنان	10	لبنان	10	المملكة العربية السعودية	10	المملكة العربية السعودية	10	المملكة العربية السعودية	10
قطر	11	قطر	11	قطر	11	المغرب	11	المغرب	11	5قطر	11
الجزائر	12	المغرب	12	المغرب	12	تونس	12	تونس	12	الكويت	12
المغرب	13	اليمن	13	اليمن	13	الكويت	13	قطر	13	المغرب	13
اليمن	14	السودان	14	الجماهيرية العربية الليبية	14	قطر	14	الكويت	14	الإمارات العربية المتحدة	14
السودان	15	الجماهيرية العربية الليبية	15	تونس	15	الإمارات العربية المتحدة	15	الإمارات العربية المتحد	15	تونس	15
الجماهيرية العربية الليبية	16	الجزائر	16	السودان	16	الجماهيرية العربية الليبية	16	الجماهيرية العربية الليبية	16	الجماهيرية العربية الليبية	16
تونس	17	تونس	17	الجزائر	17	الجزائر	17	الجزائر	17	الجزائر	17

المصدر: *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; & IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

الشكل 9- ترتيب الدول العشر الأوائل حسب القيمة المطلقة للتجارة العربية لعام 2006

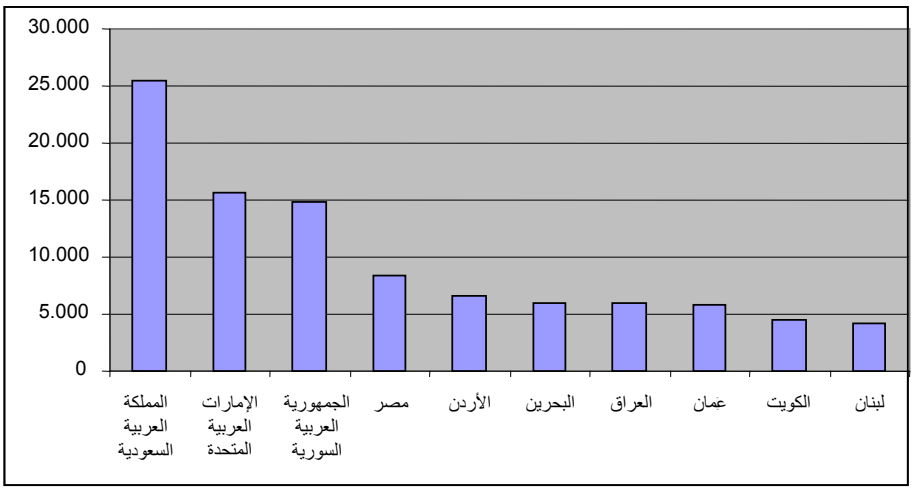

المصدر: استناداً إلى الجدول 20.

الشكل 10- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي 2006

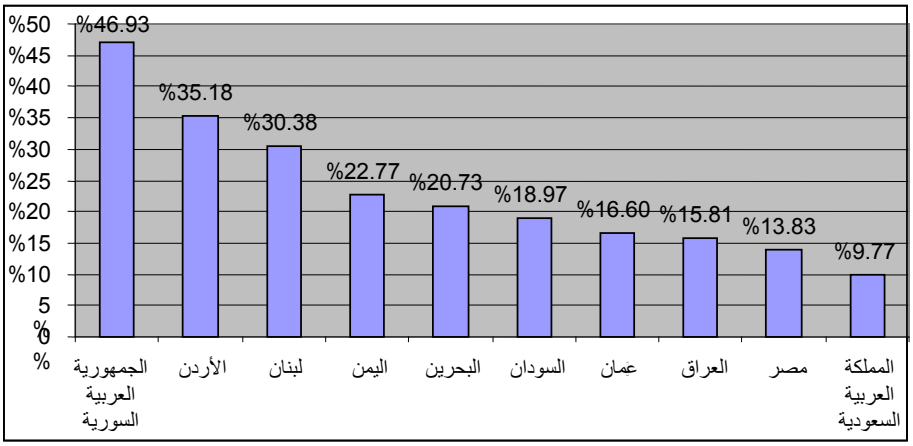

المصدر: استناداً إلى الجدول 20.

2- عوامل ضعف التكامل الإقليمي العربي

ويرجع استمرار ضعف التكامل الإقليمي بالرغم من العدد الكبير من الاتفاقيات المبرمة في مختلف المجالات الاقتصادية إلى عدة أسباب موضوعية من أهمها:

(أ) غياب أو محدودية المشاريع العربية الإقليمية المشتركة؛

(ب) غياب الشركات العربية الإقليمية المشتركة الفاعلة؛

(ج) غياب تنسيق السياسات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) غياب الاتفاقيات الإقليمية التي تدعم التكامل؛

(•) التركيز على الاتفاقيات مع دول خارج الإقليم العربي وإعطاؤها الأولوية في التنفيذ؛

(و) غياب أو ضعف مؤسسات التكامل الإقليمي العربي بسبب ضعف منظومة العمل العربي المشترك؛

(ز) ضعف مساهمة القطاع الخاص في التكامل الإقليمي العربي؛

(ح) سيطرة الحكومات على تنفيذ التكامل الإقليمي العربي؛

(ط) غياب المؤسسات والمنظمات الأهلية وغير الحكومية في دعم التكامل الإقليمي العربي؛

(ي) ضعف التنوع الاقتصادي وسيطرة قطاع النفط على التجارة الخارجية العربية؛

(ك) التركيز على التعاون المالي والتجاري؛

(ل) غياب آليات التنفيذ للاتفاقيات الإقليمية العربية وغياب مؤسسات المراقبة والمحاسبة والمتابعة.

باء- الاستثمار العربي البيني

"اليمن الأولى على قائمة الدول العربية من حيث نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومصر من حيث القيمة المطلقة"

شهدت الاستثمارات العربية البينية الفعلية نمواً بين عامي 2005 و2006 بنسبة 11.1 في المائة حيث ارتفعت

من 10.3 مليار إلى 11.5 مليار دولار. إلا أن هذه الزيادة لم تسجل في كل الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية البينية في خمسة دول عربية (الأردن، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية، ومصر واليمن) وتراجعت في دولتين (السودان والمملكة العربية السعودية) (الجدول 21).

الجدول 21- نسبة الاستثمارات العربية البينية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة لعامي 2005 و2006

الدولة		2005	2006
الأردن	الاستثمار العربي البيني	299.4	1097.6
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	76.53	91.20
تونس	الاستثمار العربي البيني	153.8	2366.8
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	19.65	69.73
الجزائر	الاستثمار العربي البيني	260.6	..
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	24.14	..
المملكة العربية السعودية	الاستثمار العربي البيني	5775	1649
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	47.74	9.01
السودان	الاستثمار العربي البيني	2455	2002
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	75.55	70.79
سلطنة عمان	الاستثمار العربي البيني	573.25	..
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	19.59	..
الجماهيرية العربية الليبية	الاستثمار العربي البيني	300.3	461.4
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	10.33	17.80
مصر	الاستثمار العربي البيني	363.3	3097.6
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	5.41	23.85
اليمن	الاستثمار العربي البيني	203.9	858.3
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	99.27	99.49
إجمالي الدول العربية	الاستثمار العربي البيني	10384.55	11532.7
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	34.21	27.35

المصدر: محتسبة من قبل الإسكوا استناداً إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007.

حافظت اليمن في العام 2006 على تصدرها قائمة الدول العربية من حيث نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ نسبة 99 في المائة. وهذا يعني أن اليمن تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق الاستثمار العربي البيني نظراً لضعف حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما شهدت الاستثمارات العربية البينية في الأردن ارتفاعاً في العام 2006 كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 79.6 في المائة عام 2005 إلى 91.2 في المائة عام 2006. أما السودان، فاحتل المرتبة الثالثة عام 2006 بنسبة 70.8 في المائة، تلته تونس بـ 69.7 في المائة، ومصر بـ 23.9 في المائة (الشكل 11). وتشير هذه الأرقام إلى أن كلاً من الأردن والسودان واليمن يعتمد بدرجة كبيرة على تدفق الاستثمار العربي البيني القادم بالدرجة الأولى من الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط. وهذا يعني أن الاستثمار العربي البيني أصبح عنصراً مهماً من عناصر الاستثمار الأجنبي في تلك الدول.

الشكل 11- ترتيب الدول الخمس الأوائل من حيث نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

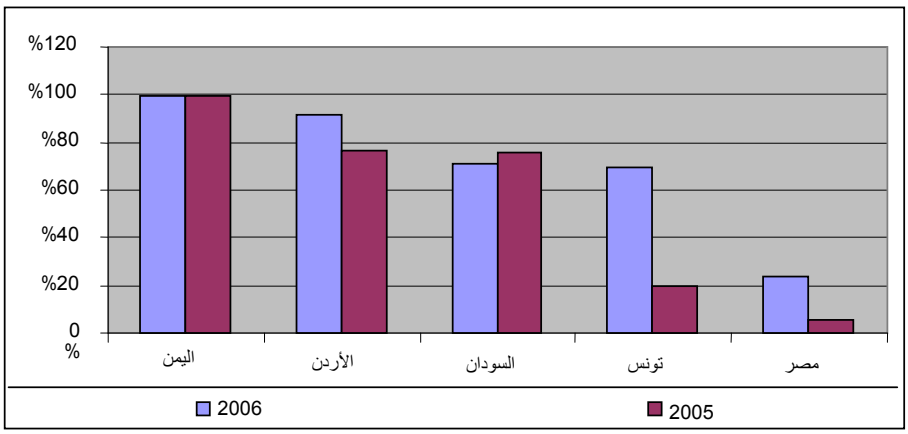

المصدر: الجدول السابق.

الجهود المبذولة لتفعيل الاستثمارات العربية البينية[26]

شهد عاما 2006 و2007 زيادة وتحسناً في عملية الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في الدول العربية. فقد استمرت الدول العربية في بذل الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لإنجازها، واعتماد الشفافية وتفعيل برامج الخصخصة في عدة دول عربية. كما تبنت بعض الدول برامج داعمة للحكومة الإلكترونية. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، طبقت برامج التعاملات الإلكترونية الحكومية؛ وفي مصر، وضعت هيئة سوق المال قواعد التداول الإلكتروني في البورصة؛ وفي الجمهورية العربية السورية، تم بناء لائحة تضم كافة خدمات وزارة التجارة على موقعها الإلكتروني وتم تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بهيئة الاستثمار. كما قامت البحرين بطباعة أقراص مدمجة تشمل دليل المستثمرين، وتم تطوير الموقع الإلكتروني لمجلس التنمية الاقتصادية. وتسعى اليمن إلى استخدام الموقع الإلكتروني للترويج للاستثمار، إذ تعمل على تحسين وتحديث الصفحات الإلكترونية الخاصة بالوزارات.

كما كثفت الدول العربية جهودها لترويج فرص الاستثمار ولتعريف المستثمرين بمناخ الاستثمار، إذ شاركت العديد من الدول العربية بالمؤتمرات الدولية الرامية للترويج لفرص الاستثمار. ونظمت أكثر من 135 نشاطاً ترويجياً منها المؤتمرات والندوات والملتقيات والمعارض وورش العمل والإحتفالات. كما شاركت بأكثر من 227 نشاطاً ترويجياً تم تنظيمها.

(أ) على المستوى القطري

قامت الدول العربية بإصدار وتعديل والموافقة على العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى دعم تدفق الاستثمارات العربية البينية بشكل خاص والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. فاتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات، نذكر منها:

(1) كلفت وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة بإعداد مشروع قانون إتحادي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك أصدرت الجمهورية العربية السورية قانوناً يتعلق بإنشاء هيئة للاستثمار وتم تعديل القانون الخاص بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وقانون تخفيض ضريبة الدخل ومنح خصم ضريبي؛

(2) قامت كل من البحرين، وتونس، والجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية بإصدار قوانين جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار – البدء في المشاريع وإغلاقها - والحد من العقبات التي يواجهها المستثمرون ومنحهم الحوافز الإضافية، ومكافحة الإغراق وتنظيم سوق العمل وحماية الملكية الفكرية، وتسهيل حل منازعات الاستثمار. وهنا يلاحظ أن مصر كانت ضمن أول عشر دول في العالم في تسهيل نشاط الأعمال طبقاً لتقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2008. كما تشمل القائمة كذلك المملكة العربية السعودية؛

(3) أصدرت قطر قانوناً بشأن المناطق الحرة الاستثمارية وآخر بخصوص فتح سوق الدوحة للأوراق المالية للأجانب. وقام السودان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن بتطوير المدن والمناطق الحرة والصناعية لتحسين عملها وتحسين الخدمات المتوفرة فيها وبنيتها التحتية وتوسيع قدرتها الاستيعابية؛

(4) أصدرت اليمن قانوناً خاصاً بمكافحة الفساد، وقامت بإنشاء هيئة رقابية مستقلة لمكافحة الفساد. كما تم إصدار قانون بشأن إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد في الأردن. وفي الجزائر، تم تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(26) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007.

(ب) على المستوى الإقليمي

على المستوى الإقليمي، قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية الأخرى أو مع دول العالم لتشجيع وحماية الاستثمار، نذكر منها:

(1) وقعت المملكة العربية السعودية على 5 اتفاقيات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع كل من باكستان والصين وماليزيا والنمسا والهند، و5 اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات مع كل من أسبانيا وتركيا وسنغافورة وسويسرا والهند، واتفاقيتي استثمار مع الفلبين والهند، وواحدة مع اليونان للإعفاء الضريبي على خدمات النقل الجوي؛

(2) وقعت الجزائر على اتفاقيات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي وتفادي التهرب من ضريبة الدخل مع كل من روسيا وكوريا ولبنان؛

(3) وقع السودان على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع موريتانيا وتشمل ضمانات ضد مخاطر التأميم والمصادرة؛

(4) وقع لبنان على اتفاقيات ثنائية خاصة بمنع الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمار ودعم القطاع الخاص وتنمية الروابط الاقتصادية مع كل من الأردن، وباكستان، وتركيا، والجزائر، وسلطنة عمان، وغينا، وقطر، وكوريا الجنوبية، وموريتانيا، واليمن، والبنك الأوروبي، والأفتا، والأمم المتحدة؛

(5) وقعت الجماهيرية العربية الليبية على اتفقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار وحمايته مع كل من سان مارينو، وكوريا الجنوبية، وهولندا؛

(6) وقعت مصر على اتفاقيات ثنائية في مجال الاستثمار والمناطق الحرة مع كل من الأردن، وإيطاليا، والجمهورية العربية السورية، والصين، وكوريا الجنوبية؛

(7) وقعت اليمن على اتفاقيات ثنائية في مجال الاستثمار مع كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ومصر. كما وقعت على اتفاقيات لتشجيع وتبادل وحماية الاستثمارات مع كل من ألمانيا، وأريتريا، وموريتانيا؛

(8) وقعت سلطنة عمان على اتفاقيات لتعزيز بيئة الاستثمار، فصدقت على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع الجمهورية العربية السورية؛

(9) وقعت الإمارات العربية المتحدة والمغرب في الدار البيضاء ثماني اتفاقيات استثمار مشتركة بلغت قيمتها 9.15 مليار دولار، والتي تساعد في زيادة الاستثمار العربي البيني خلال السنوات القادمة.

جيم- السياحة العربية البينية

"تراجع السياحة العربية البينية الوافدة إلى لبنان وارتفاعها في كل من الأردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي"

تتأثر السياحة بالوضع السياسي في البلد المضيف والاستقرار الأمني الداخلي والبنية التحتية للسياحة من حيث توفر الفنادق والشقق المفروشة والموارد البشرية المؤهلة والعلاقات السياسية والتاريخية الطيبة مع الدول الموردة للسياحة وقربها الجغرافي. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية إلى توجه السياح العرب، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، إلى الدول الأوروبية ودول شرق آسيا، إذ باتت ماليزيا وتايلند مقصد العائلات من دول الخليج العربي. من هنا شهدت المنطقة العربية تراجعاً في السياحة العربية البينية الوافدة إليها، إذ انخفض عدد السياح العرب من 22.5 مليون عام 2004 إلى 21.8 مليون عام 2005 وحوالي 20 مليون عام 2006.

وكان لبنان من أكثر الدول في المنطقة العربية التي شهدت تراجعاً في نسبة السياحة ككل والسياحة العربية البينية بوجه خاص. فانخفضت الأخيرة بنسبة 16 في المائة بين عامي 2004 و2006، إذ تراجع عدد السياح العرب الوافدين إلى لبنان من 524 ألف سائح عام 2004 إلى 439 ألف سائح عام 2006 (الجدول 22). وتشير الدراسات إلى تحول وجهة سفر العديد من السياح من دول مجلس التعاون الخليجي من لبنان إلى مصر جراء الظروف السياسية وعدم الاستقرار الأمني الذي شهده لبنان منذ مطلع العام 2005، والذي تفاقم مع العداون الإسرائيلي على لبنان صيف 2006 وكان له الأثر السلبي الأكبر على السياحة في لبنان. وتشير التقديرات الأولية إلى استمرار هذا الاتجاه في عامي 2006 و2007.

في المقابل، شهد كل من الأردن ومصر نمواً كبيراً في السياحة العربية البينية التي ارتفعت بنسبة 13 في المائة في الأردن بين عامي 2004 و2006، و12 في المائة في مصر خلال نفس الفترة. كذلك شهدت دول الخليج العربي نمواً مشابهاً، وأصبحت دبي وأبو ظبي من أهم المقاصد السياحية. ومن المتوقع أن تزداد السياحة العربية البينية والسياحة الخليجية البينية بعد توقيع كل من البحرين وقطر خلال عام 2006 على اتفاقية لإنشاء جسر يربط الدولتين على غرار الجسر الذي يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين والذي يلعب دوراً أساسياً في زيادة تدفق السياح السعوديين إلى البحرين.

الجدول 22- السياحة العربية البينية للفترة 2001-2006
(عدد السياح العرب بالآلاف، وكنسبة مئوية من إجمالي السياح)

البلدان المضيفة		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	السياحة البينية	963	1131	1044	1915	2024	2164
	كنسبة من إجمالي السياح	65.17	69.75	66.42	67.11	67.76	67.10
الإمارات العربية المتحدة	السياحة البينية	112424	1588	1619	..	1666	..
	كنسبة من إجمالي السياح	30.06	29.16	27.57	..	..	..
البحرين	السياحة البينية	3469	3665	2289	2698	3002	3479
	كنسبة من إجمالي السياح	79.05	75.86	77.46	76.79	76.70	76.98
تونس	السياحة البينية	1681	2054	2179	2287	2579	2646
	كنسبة من إجمالي السياح	31.21	40.57	42.61	38.13	40.44	40.39
الجزائر	السياحة البينية	46	62	101	83	104	..
	كنسبة من إجمالي السياح	5.14	6.26	8.66	6.69	7.21	..
المملكة العربية السعودية	السياحة البينية	4186	4594	4235	5181	5439	5112
	كنسبة من إجمالي السياح	62.23	61.16	57.76	60.38	59.76	59.30
الجمهورية العربية السورية	السياحة البينية	2497	3165	3399	4837	2685	3431
	كنسبة من إجمالي السياح	73.66	74.07	77.46	78.6	76.71	77.59
سلطنة عمان	السياحة البينية	157	168	207	..	363	..
	كنسبة من إجمالي السياح	27.89	27.90	32.89	..	..	..
قطر	السياحة البينية	231	312	283	404	388	510
	كنسبة من إجمالي السياح	61.56	53.19	50.73	55.16	53.03	52.97
لبنان	السياحة البينية	330	403	421	524	473	439
	كنسبة من إجمالي السياح	39.42	42.13	41.46	41.00	41.53	41.33
جمهورية مصر العربية	السياحة البينية	922	1068	1259	1591	1699	1783
	كنسبة من إجمالي السياح	19.84	20.58	20.83	20.42	20.61	20.62
المغرب	السياحة البينية	120	116	118	147	155	173
	كنسبة من إجمالي السياح	2.76	2.70	2.59	2.68	2.66	2.64
اليمن	السياحة البينية	37	65	105	167	219	247
	كنسبة من إجمالي السياح	48.58	66.20	68.07	60.95	65.07	64.70
السياحة العربية البينية	السياحة البينية	18070	19197	19678	22542	21785	19983
	كنسبة من إجمالي السياح	44.59	45.35	48.62	53.27	50.87	44.14

المصدر: World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*,2004 and 2005 Editions.; Tourism Highlights, 2006 and 2007 Editions.

ملاحظة: بيانات العام 2005 مبنية على تقديرات الإسكوا.
(..) تشير إلى عدم توفر بيانات.

يمكننا ترتيب الدول العربية حسب أهمية السياحة العربية البينية لديها. لذا يمكن توزيعها إلى ثلاث مجموعات:

1- المجموعة الأولى: وهي المجوعة التي تعتمد على السياحة العربية البينية بشكل كبير وتضم الأردن التي تمثل السياحة العربية البينية فيه حوالي 67 في المائة من إجمالي السياحة، والبحرين (77 في المائة)، والجمهورية العربية السورية (77.6 في المائة)، وقطر (53 في المائة)، والمملكة العربية السعودية (59 في المائة)، واليمن (64.7 في المائة).

2- المجموعة الثانية: وهي المجوعة التي تتمتع بالتنوع فيما بين السياحة العربية والأجنبية. وتضم هذه المجموعة تونس حيث تمثل السياحة العربية حوالي 40 في المائة من إجمالي السياحة، ولبنان (41.3 في المائة).

3- المجموعة الثالثة: هي المجموعة التي تسيطر فيها السياحة الأجنبية بشكل كبير. وتضم هذه المجموعة كلاً من

الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وسلطنة عمان، ومصر، والمغرب. ففي حين تمثل السياحة العربية البينية 20.6 في المائة من إجمالي السياحة في مصر، لا تمثل سوى 2.6 في المائة منها في المغرب.

تتميز السياحة العربية البينية بطول فترة الإقامة وبإنفاق أكبر من السياحة الأجنبية، وبتكرار عدد الزيارات وبالطابع العائلي. ففي الإجمال، وبالرغم من تراجع عدد السياح العرب، حافظت إيرادات السياحة العربية البينية على استقرارها بين عامي 2005 و2006. كذلك لم تشهد نسبة إيرادات السياحة العربية البينية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً، بل في الغالب حافظت في العام 2006 على النسب المسجلة في الاعوام السابقة (الجدول 23).

الجدول 23- إيرادات السياحة العربية البينية، 2002-2006 (بالمليون دولار، وكنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات العربية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

البلدان المضيفة		2002	2003	2004	2005	2006
	إيرادات السياحة العربية البينية	249	471	892	1042	954
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	23.76	44.39	67.12	72.30	58.07
الأردن	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.6	4.64	7.75	8.10	6.69
	إيرادات السياحة العربية البينية	389	397	440	552	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	29.16	27.57	27.60	24.72	..
الإمارات العربية المتحدة	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.51	0.45	0.42	0.41	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	858	558	664	..	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	75.86	47.25	47.61	..	..
البحرين	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	10.16	5.81	6.00	..	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	618	673	752	00	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	40.57	42.60	38.13	..	..
تونس	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.92	2.50	2.57	..	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	6.86	9.72	11.89	..	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	6.26	8.68	6.69	..	..
الجزائر	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.012	0.014	0.014	..	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	3537	3265	3937	4113	3700
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	61.16	57.76	60.25	67.31	74.58
المملكة العربية السعودية	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.87	1.52	1.57	1.34	1.07
	إيرادات السياحة العربية البينية	1070	942	2873	3693	3672
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	74.07	77.46	78.6	..	..
الجمهورية العربية السورية	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.18	4.35	12.23	14.72	11.29
	إيرادات السياحة العربية البينية	62	76	82	92	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	27.9	32.89	..	..	..
سلطنة عمان	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.31	0.35	0.33	0.31	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	152	187	201	289	264
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	53.19	50.73	40.32	38.03	70.55
قطر	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.77	0.79	0.71	0.85	0.50
	إيرادات السياحة العربية البينية	1732	1896	3523	4315	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	60.63	58.33	58.34	26.32	..
الكويت	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.92	4.11	6.32	5.34	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	1805	2643	2218	2048	2058
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	42.13	41.46	41.00	37.93	41.04
لبنان	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	10.39	14.58	11.23	9.29	8.84
	إيرادات السياحة العربية البينية	1080	1301	1354	..	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	93.91	94.03	92.58	00	..
الجماهيرية العربية الليبية	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.33	7.18	4.9	00	..
	إيرادات السياحة العربية البينية	819	1005	1251	1535	1313
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	3.27	2.37	1.95	..	17.29
مصر	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.97	1.23	1.59	1.72	1.22
	إيرادات السياحة العربية البينية	68.96	71.28	105.23	..	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	2.61	2.21	2.68	..	..
المغرب	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.19	0.16	0.21	..	..

	إيرادات السياحة العربية البينية	2	15	23	32	..
	كنسبة من إجمالي الإيرادات	66.20	68.07	61.01	..	..
اليمن	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.024	0.13	0.18	0.20	..

المصدر: محتسبة من قبل الإسكوا بناءً على World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*,2004 and 2005 Editions.

ملاحظة: (..) تشير إلى عدم توفر بيانات.

الإطار 7- مؤشر التنافسية في السياحة والسفر للدول العربية

حسب مؤشر التنافسية في السياحة والسفر، يتم ترتيب الدول حسب قدرتها على المنافسة وبناءً على الجهود التي تقوم بها لدعم السياحة والمقومات التي تملكها. ويشمل هذا الترتيب 124 دولة، منها 10 دول عربية. ويتوزع المؤشر بين 1 و7، مع الإشارة إلى أن النسب المرتفعة للمؤشر تدل على الأداء الأفضل. وتم بناء هذا المؤشر على ثلاثة مقومات أساسية:

(أ) الإطار التنظيمي الذي يشمل القواعد السياسية والأنظمة، والأنظمة البيئية، والسلامة والأمان، والنظافة والصحة، وأولويات السياحة والسفر؛

(ب) مناخ الأعمال والبنية التحتية للسياحة الذي يشمل البنية التحتية للنقل الجوي، والنقل البري، والبنية التحتية للسياحة، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنافسية الأسعار؛

(ج) الموارد الطبيعية والثقافية وتشمل رأس المال البشري، والرؤية الوطنية للسياحة، والمصادر الطبيعية والثقافية.

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بالأداء الأفضل بين الدول العربية، وتحتل المرتبة 18 عالمياً وتتمتع بأداء متقارب في المؤشرات الخمسة المختارة للتنافسية في السياحة والسفر. وتتميز الإمارات العربية المتحدة بنظام سلامة وأمان ممتاز وبنقل بري وجوي ينافس عالمياً وبنية تحتية للسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جيدة جداً. وتملك الدولة مقومات هائلة، ومن المتوقع أن يتحسن ترتيبها في السنوات المقبلة. أما تونس، فهي تحتل المرتبة الثانية عربياً والـ 34 عالمياً من حيث مؤشر التنافسية. وتتمتع تونس بمقومات طبيعية وثقافية عديدة وبإطار تنظيمي يعتبر الأفضل عالمياً؛ فهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث تبنيها لاستراتيجيات محفزة للسياحة والسفر، إذ تخصص الحكومة نسبة عالية من ميزانيتها لهذا القطاع. كما أنها تتمتع بمقومات بشرية كفوءة وبفنادق مجهزة. وتحتل قطر المرتبة الثالثة عربياً والـ 36 عالمياً؛ وهي تتمتع ببنى تحتية جيدة وبيئة أعمال جيدة وإطار تنظيمي جيد.

يدل هذا المؤشر أن سبع دول عربية تحتل مراتب متقدمة من حيث الإطار التنظيمي إذ أن ترتيبها يقع في النصف الأول من الترتيب العام، في حين أن الجزائر والكويت وموريتانيا تحتل مراتب متأخرة. فيما يخص السلامة والأمان، تحتل الدول العربية مراتب متقدمة باستثناء الجزائر. ويعود ذلك إلى انتشار رجال الأمن والحرص الكبير على سلامة السياح. أما في النظافة والصحة، فإن أداء الدول العربية كان متوسطاً نتيجة ندرة مياه الشرب وارتفاع عدد الأفراد للطبيب الواحد. أما أولويات السياحة والسفر، فتحتل تونس المرتبة الأولى عالمياً من حيث تبني سياسات داعمة للسياحة ضمن استراتيجياتها الوطنية وقيامها بحملات دعائية. لكن البحرين والجزائر والكويت تحتل مراتب متأخرة، ويدل ذلك على عدم إيلاء هذه الدول السياحة أهمية كبيرة.

وبالنسبة لمناخ الأعمال والبنية التحتية للسياحة، تنقسم الدول العربية إلى نوعين: الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى تونس ومصر، وهي دول ذات إمكانيات عالية وتتمتع بوسائل نقل جوي وبري حديثة ومبتكرة وبنية تحتية للسياحة متطورة إذ تحتضن أكبر شبكات الفنادق وعدداً كبيراً من مكاتب تأجير السيارات والمصارف الآلية، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متقدمة جداً ومتوفرة للجميع؛ والدول العربية الأخرى ذات الإمكانيات المتواضعة والتي لا تزال تعاني من ضعف في بنيتها التحتية للسياحة. ونظراً لأسعار المحروقات المنخفضة نسبياً في أغلب الدول العربية بشكل عام والضرائب وتذاكر السفر المنخفضة بشكل خاص، فإن التكلفة في هذه الدول مقبولة، ما يفسر ترتيب الدول المتقدم في مجال تنافسية أسعار السفر والسياحة. أما من حيث الموارد الطبيعية، فتتمتع الدول العربية، باستثناء الجزائر والكويت وموريتانيا، بمقومات جيدة وبيئة مؤهلة للسياحة.

مؤشر التنافسية في السفر والسياحة لبعض الدول العربية ودول مختارة، لعام 2006

الدولة	الترتيب العام	المؤشر	الإطار التنظيمي		السلامة والأمان		مناخ الأعمال والبنية التحتية		البنية التحتية السياحية		الموارد الطبيعية والثقافية	
			الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
الإمارات العربية المتحدة	18	5.09	18	5.28	10	5.83	19	4.68			24	5.31
تونس	34	4.76	12	5.34	14	5.64	47	3.77			37	5.15
قطر	36	4.71	34	5.04	17	5.61	39	4.10			49	4.99

الأردن	46	4.52	30	5.09	19	5.33	54	3.65	49	3.56	58	4.82
البحرين	47	4.45	61	4.24	61	4.55	34	4.24	31	4.18	54	4.86
المغرب	57	4.27	47	4.60	43	4.88	72	3.27	62	3.11	52	4.93
مصر	58	4.24	50	4.52	64	4.54	60	3.51	85	2.39	68	4.70
الكويت	67	4.08	71	4.07	22	5.38	50	3.71	52	3.49	86	4.46
موريتانيا	92	3.71	95	3.68	54	4.71	97	2.80	72	2.71	74	4.67
الجزائر	93	3.67	89	3.81	74	4.18	93	2.82	114	1.69	97	4.37

المصدر: "Assessing Travel & Tourism Competitiveness in the Arab World", Jennifer Balnake and Irene Mia.

ملاحظة: تم ترتيب الدول بناءً على مؤشر التنافسية. يتراوح المؤشر بين 1 و7، حيث يشير المؤشر العالي إلى أداء أفضل.

دال- انتقال العمالة العربية البينية

"الأردن ولبنان ومصر والمغرب واليمن تحصد أكبر نسبة من تحويلات العاملين العربية البينية"

حافظت تحويلات العاملين العربية البينية في العام 2005 على المستوى الذي بلغته في العام 2004، بحوالي 9.8 مليار دولار. في المقابل، شهدت تحويلات العاملين من الدول العربية إلى مصر ارتفاعاً مهماً قدره 50 في المائة بين عامي 2004 و2005 من 1.5 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 2.3 مليار دولار عام 2005. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في العام 2006، إذ تقدر بعض المصادر أن قيمة تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية عام 2006 بلغت حوالي 3.35 مليار دولار، ما يمثل حوالي 60 في المائة من إجمالي التحويلات (التي قدرت بـ 6 مليارات دولار). وتصدرت التحويلات من المملكة العربية السعودية القائمة إذ تمثل حوالي 1977 مليون دولار، تليها الكويت بـ 241.8 مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بـ 189.2 مليون دولار[27]. من جهة ثانية، تراجعت تحويلات العاملين العربية البينية إلى كل من تونس والجزائر وفلسطين ولبنان بنسب تتراوح بين أقصاها 37 في المائة في فلسطين وأدناها 13 في المائة في تونس (الجدول 23).

ولا تزال خمس دول عربية تحصد ما يزيد عن 86 في المائة من إجمالي التحويلات العربية البينية. وتترأس مصر هذه القائمة بحوالي 23 في المائة، تليها الأردن في المرتبة الثانية بـ 21.6 في المائة، ثم لبنان بـ 19.5 في المائة والسودان واليمن بـ 11.1 في المائة لكل منهما (الشكل 12).

تمثل تحويلات العاملين إمكانية هائلة للتنمية بشرط أن توجه بطريقة مناسبة من شأنها أن تساعد على التخفيف من الفقر. فهي تشكل جنباً إلى جنب مع عائدات السياحة مصدراً هاماً من العملة الصعبة. كما أنها تعتبر مصدراً مستقراً للعملات الأجنبية بخلاف عائدات السياحة والاستثمار الأجنبي اللتان تتأثران كثيراً بالوضع الداخلي والمناخ العام للبلد المضيف. كذلك، فإن تحويلات العاملين تذهب مباشرة إلى العائلات وبالتالي تساهم كثيراً في خفض حدة الفقر. وتشير تقديرات تحويلات العاملين العربية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1993-2000 إلى أنها تزيد عن 200 مليار دولار. أما عدد العمال العرب في دول مجلس التعاون الخليجي فيقارب الـ 5 ملايين عامل في عام 2005[28].

الشكل 12- توزيع تدفق تحويلات العاملين العربية البينية حسب الدول المضيفة، لعام 2005

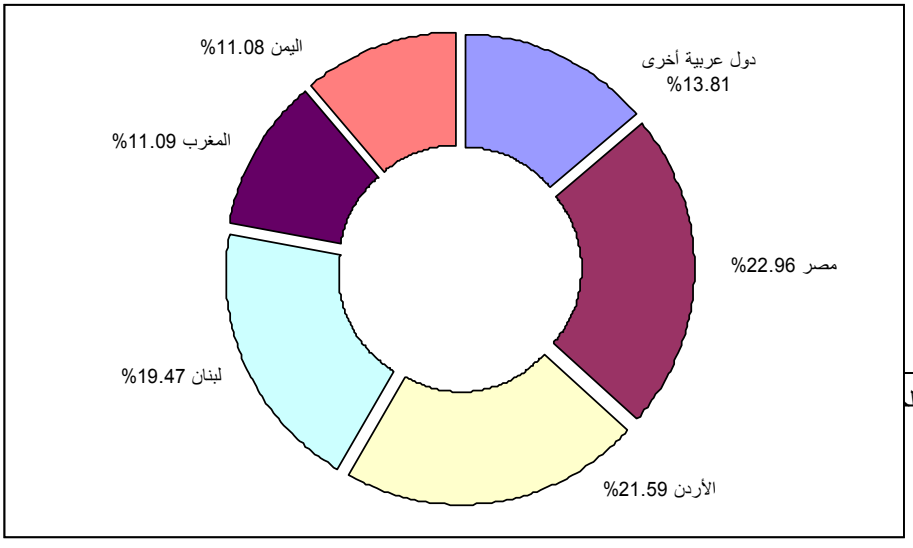

المصدر: مبنية على الجدول 17 أدناه.

(27) ال

وتشكل تحويلات العاملين جزءاً لا بأس به من الودائع في المصارف في الدول الرئيسية المصدرة للعمالة العربية. ففي السودان، تمثل تلك التحويلات حوالي 58 من إجمالي الاحتياط بالعملات الأجنبية، و40 في المائة منها في الأردن، و16 في المائة في لبنان، وحوالي 11 في المائة في مصر في عام 2005، وحوالي 18 في المائة في اليمن في عام 2004.

ونظراً لتذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية، نلاحظ أن إجمالي تحويلات العاملين العرب البينية كنسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية من جهة وكنسبة من إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية التي تتلقاها الدول العربية من جهة أخرى، شهدت تذبذباً كبيراً خلال الفترة 2000-2005 مما يؤكد ما تم ذكره آنفاً أن تحويلات العاملين هي أكثر استقراراً من التدفقات الأخرى. فقد انخفضت تحويلات العاملين العرب البينية كنسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية من 146.6 في المائة عام 2000 إلى 91.1 في المائة عام 2003 لترتفع إلى 104.2 في المائة عام 2004 ثم تنخفض مجدداً إلى 57.2 في المائة عام 2005. أما تحويلات العاملين العرب كنسبة من إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية التي تتلقاها الدول العربية، فإنها انخفضت من 211.5 في المائة عام 2000 إلى 195.2 في المائة عام 2003 ثم ارتفعت إلى 211.6 في المائة عام 2005 (الجدول 24).

الجدول 24- تحويلات العاملين البينية، خلال الفترة 2000-2005
(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	قيمة التحويلات	1568.3	1709.4	1821.6	1870.9	1980.5	2125
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	18.54	19.05	19.05	18.41	17.20	16.52
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	199.3	1709.4	2846.2	429.1	318.9	138.7
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	283.9	380.7	339.3	149.9	329.4	341.6
	كنسبة من الواردات	34.1	35.1	35.9	32.6	24.3	20.2
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				36.02	37.60	40.47
تونس	قيمة التحويلات	79.6	92.7	107.1	125	143.2	124.2
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.41	0.46	0.46	0.46	0.49	0.43
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	10.2	19.1	13.1	21.4	22.4	15.9
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	59.7	41.0	67.4	70.0	72.9	55.0
	كنسبة من الواردات	0.9	1.0	1.1	1.1	1.1	0.9
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				3.18	3.23	..
الجزائر	قيمة التحويلات	55.3	46.9	74.9	122.5	172.2	136.5
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10	0.09	0.13	0.18	0.20	0.13
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	12.63	3.92	7.03	19.32	19.52	12.63
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	27.5	21.0	22.8	52.3	54.8	36.8
	كنسبة من الواردات	0.61	0.48	0.63	0.80	0.83	0.58
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				0.37	0.40	0.24
السودان	قيمة التحويلات	434.9	532.4	705.9	791.7	1027	1091.4
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	3.32	3.64	4.28	4.14	4.66	3.83
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	110.9	92.7	99.0	58.7	68.0	47.4
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	197.3	294.9	205.6	129.2	103.6	59.7
	كنسبة من الواردات	29.9	28.6	32.6	29.2	25.1	16.3
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				149.53	76.76	58.41
الجمهورية العربية السورية	قيمة التحويلات	426.4	424.5	396.5	439.4	555.75	535.0
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.25	2.10	1.92	2.03	2.36	2.13
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	157.9	385.9	88.5	244.1	308.8	77.3
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	270.0	277.6	518.4	374.0	519.7	687.2
	كنسبة من الواردات	7.9	6.6	5.5	5.1	2.1	3.4
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				..	..	..
فلسطين	قيمة التحويلات	505.8	359.6	305.6	311.4	311.4	196.2
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	11.39	8.69	8.08	7.38	6.98	..
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	815.8	1979.8	6111.0	..	635.5	417.5
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	..	..	..	..	..	..
	كنسبة من الواردات	..	..	..	..	..	..

	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				..	..	..

الجدول 24 (تابع)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005
لبنان	قيمة التحويلات	949.5	1038.6	1144.8	1578.2	2516.4	1915.7
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.76	6.20	6.59	8.71	12.74	8.69
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	318.6	417.1	445.5	55.2	126.3	69.6
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	476.5	428.3	253.2	701.0	951.8	788.4
	كنسبة من الواردات	15.3	16.3	18.3	20.7	27.1	19.9
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				12.61	21.44	16.12
مصر	قيمة التحويلات	1283.4	1310.0	1301.9	1332.5	1503.5	2259
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.31	1.45	1.52	1.64	1.92	2.53
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	103.92	256.85	201.21	562.22	69.70	42.02
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	96.5	104.0	105.0	135.0	103.0	244.0
	كنسبة من الواردات	5.8	10.3	6.6	6.2	5.4	6.7
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				9.81	10.53	10.96
المغرب	قيمة التحويلات	172.9	260.9	230.2	289.1	337.7	367.2
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.52	0.77	0.64	0.66	0.67	0.71
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	80.4	9.2	47.9	11.9	31.6	12.5
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	68.8	83.9	78.9	89.4	79.6	93.9
	كنسبة من الواردات	1.5	2.3	2.0	2.0	1.9	1.8
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				2.09	2.07	2.27
اليمن	قيمة التحويلات	1094.8	1100.8	1099.9	1079.5	1090.6	1090.6
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	11.51	11.40	10.69	9.58	8.45	6.69
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	18246.7	809.4	1078.3	17991.7	757.3	(361.1)
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	416.7	240.3	188.8	461.9	430.7	324.6
	كنسبة من الواردات	47.1	44.6	39.6	24.5	27.4	22.7
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				19.06	17.83	..
الإجمالي	قيمة التحويلات	6570.8	6875.5	7188.2	7940.1	9638.1	9840.6
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.97	3.15	3.22	3.35	3.83	3.58
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	146.6	110.8	138.6	91.1	104.2	57.2
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	211.5	209.6	195.2	202.3	224.2	211.6
	كنسبة من الواردات	10.6	12.3	11.1	10.5	8.7	8.6
	كنسبة من الاحتياط بالعملات الأجنبية				8.98	9.38	8.78

المصدر: ESCWA based on *World Development Indicators* database, www.worldbank.org and ESCWA estimates.

ملاحظة: (..) تشير إلى عدم توفر بيانات.

ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة ومع النمو المهم الذي تشهده اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ترتفع قيمة هذه التحويلات خلال عامي 2006 و2007.

الإطار 8- أهمية انتقال العمالة المؤقت في منطقة الإسكوا

ما زال انتقال العمالة المؤقت بين الدول يواجه عدة عقبات تعوق تنقلها. ويتمثل أهمها باستمرار القيود المفروضة للحصول على التأشيرة اللازمة، واعتماد العديد من الدول على نظام الحصص في استقدام العمالة وتطبيق نظام الاحتياجات الاقتصادية فيما يتعلق بالتوظيف أو التعاقد مع الأجنبي، بالإضافة إلى القيود للاعتراف بالمقدرات المهنية ووسائل معادلتها، وسياسات معادلة الأجور والتقديمات الاجتماعية، وشروط الانضمام إلى النقابات والتنظيمات المهنية وغيرها من الشروط. وكان الانتقال المؤقت للعمل بالخارج بدأ يأخذ حيزاً هاماً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتزايد أهمية الخدمات في التجارة العالمية التي أسفرت عن ظهور أنماط جديدة من الاستثمار وتبادل الكفاءات والمهارات عبر الحدود. وكان العديد من الدول قد سعى إلى وضع أطر تنظم استقدام المهارات لفترات مؤقتة للقيام بتوريد الخدمة المعنية، مما يفسح المجال لاستقدام ذوي المهارة العالية، وزائري الأعمال ومديري الشركات. كما لاحظ بعضها الآخر الانتقال المؤقت للموظفين العاملين في الشركات الأجنبية ذات الطبيعة الاعتبارية. وإنفاذاً لذلك، لجأ العديد منها إلى وضع ترتيبات أحادية أو ثنائية أو إقليمية لتنظيم هذا التنقل.

أما على الصعيد العالمي، أفسحت اتفاقية التجارة في الخدمات المجال للدول الأعضاء للتفاوض توصلاً إلى وضع التزاماتها في هذا المجال. وقد حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أربعة أوجه للتجارة في الخدمات تمثل الشكل الرابع منها بتوريد الخدمة من خلال الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين من موردي خدمات من دولة عضو إلى دولة أخرى. وتقتصر مساهمة

الشكل الرابع حالياً على تيسير انتقال العمالة الماهرة والمدراء وذوي الكفاءات.

الإطار 8 (تابع)

وتشهد المفاوضات الحالية مطالبة من قبل بلدان نامية وبلدان أقل نمواً بالتوسع في الالتزامات لتشمل باقي فئات العمالة، بما فيها العمالة غير الماهرة. وقد تسفر المفاوضات عن مزيد من التحرير في هذا المجال، وذلك بالرغم من الحذر الذي تبديه كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة تجاه تحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين آخذين في الاعتبار التبعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمكن أن تسفر عن ذلك.

لذلك عقدت الإسكوا ورشة عمل إقليمية بالتعاون مع منظمة العمل العربية خلال الفترة 5-6 أيلول/سبتمبر 2007، هدفت إلى التعريف بالشكل الرابع من أوجه توريد الخدمة بحسب اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الغات)، أو ما يعرف بانتقال الأشخاص الطبيعيين، كما هدفت إلى التعريف بنطاق تطبيقها وحجمها وأوجه تقاطعها مع هجرة العمالة إقليمياً وعالمياً، والمحاذير المصاحبة لها. كما سعت الورشة إلى التعريف بالمفاوضات الجارية بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين، مع تركيز خاص على التزامات الدول العربية في هذا المجال والتعرف على انعكاسات نتائج تحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين على أسواق العمل والاقتصاد من خلال دراسة حالتين من الدول العربية هما الإمارات العربية المتحدة ومصر. وقد شكلت الورشة فرصة لإقامة حوار في هذا المجال بين مسؤولي وزارات العمل والتجارة ومسؤولي الهجرة، وممثلي منظمات أصحاب العمل والعمال والاتحادات المهنية والنقابية، وذلك بهدف بلورة التوجهات العربية تجاه تحرير الانتقال المؤقت للعمالة في إطار مفاوضات الغات وتبين المنفعة والكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم عنها.

هاء- المساعدات العربية الرسمية البينية للتنمية

"العراق يحصد نصيب الأسد من المساعدات الرسمية البينية للتنمية"

شهد العام 2005 ارتفاعاً كبيراً في تدفق المساعدات الرسمية البينية للتنمية في الدول العربية، حيث ارتفعت بنسبة 376 في المائة من 5.9 مليار دولار عام 2004 إلى ما يزيد عن 16.4 مليار دولار عام 2005. وكان للعراق حصة الأسد من هذه المساعدات، إذ استحوذ على 79 في المائة من إجمالي المساعدات الرسمية البينية للتنمية في العام 2005، أي حوالي 13 مليار دولار، وبزيادة نسبتها 566 في المائة عن العام 2004. واحتل السودان المرتبة الثانية من حيث تدفق المساعدات الرسمية البينية للتنمية، إذ استحوذ على 1.1 مليار دولار، ما يوازي 6.7 في المائة من إجمالي المساعدات الرسمية البينية للدول العربية في العام 2005، وبزيادة قدرها 84 في المائة عن العام 2004 (الشكل 13).

الشكل 13- توزيع المساعدات الرسمية البينية للتنمية لعام 2005

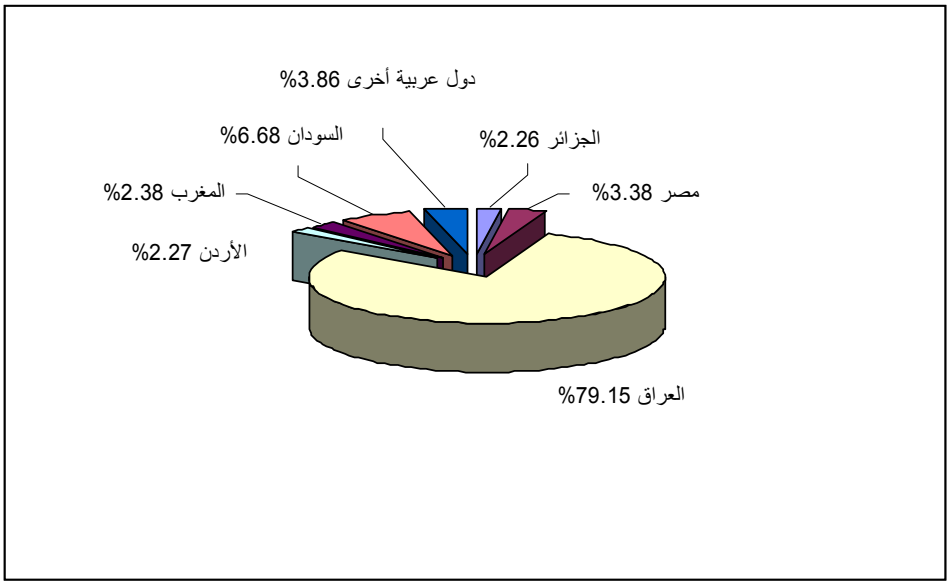

المصدر: الإسكوا، مبنية على الجدول 18 أدناه.

وبصورة عامة، تجدر الملاحظة أن المساعدات الرسمية البينية للتنمية قد زادت في 7 دول عربية شملها البحث ولو بنسب متفاوتة (الأردن، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، والعراق، واليمن). في حين أنها تراجعت في 4 دول عربية أخرى (الجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والمغرب) (الجدول 25).

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد استمر إجمالي المساعدات الرسمية البينية للتنمية في النمو منذ العام 2000. وخلال عامي 2004 و2005، كان النمو هائلاً إذ ارتفعت المساعدات الرسمية البينية للتنمية المتدفقة إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 1.51 في المائة في العام 2004 إلى 3.64 في المائة عام 2005.

الجدول 25- المساعدات الرسمية البينية للتنمية، خلال الفترة 2000-2005
(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	قيمة المساعدات البينية	331	269	322	749	361	373
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	3.92	3.00	3.37	7.37	3.13	2.90
تونس	قيمة المساعدات البينية	133	226	159	179	197	226
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.69	1.13	0.69	0.66	0.67	0.78
الجزائر	قيمة المساعدات البينية	201	224	328	324	314	371
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.37	0.41	0.58	0.34	0.37	0.36
السودان	قيمة التحويلات	132	108	206	368	595	1097
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.01	0.74	1.25	1.92	2.70	3.85
الجمهورية العربية السورية	قيمة التحويلات	95	92	46	70	64	47
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.50	0.45	0.22	0.33	0.27	0.19
العراق	قيمة المساعدات البينية	60	73	64	1350	2790	12992
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.18	0.25	0.24	6.78	8.28	40.96
لبنان	قيمة التحويلات	120	145	271	135	159	146
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.72	0.87	1.56	0.75	0.80	0.66
الجماهرية العربية الليبية	قيمة المساعدات البينية	8	4	4	5	7	15
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.02	0.01	0.02	0.02	0.03	0.04
مصر	قيمة التحويلات	798	756	744	592	876	556
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.82	0.84	0.87	0.73	1.12	0.62
المغرب	قيمة المساعدات البينية	251	311	292	323	424	391
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.75	0.92	0.81	0.74	0.85	0.75
اليمن	قيمة التحويلات	158	275	350	140	152	202
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.66	2.85	3.40	1.24	1.18	1.24
الإجمالي	قيمة التحويلات	2287	2483	2786	4145	5939	16414
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.67	0.75	0.86	1.20	1.51	3.64

المصدر: ESCWA based on *World Development Indicators* database, www.worldbank.org, and ESCWA estimates.

ملاحظة: (..) تشير إلى عدم توفر بيانات.

من المتوقع استمرار نمو المساعدات الرسمية البينية للتنمية خلال عامي 2006 و2007، خاصةً مع تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية في العراق، وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006 وما تلاه من عدم استقرار أمني وسياسي ألقيا بثقلهما على الوضع الاقتصادي في البلاد. فضمن فعاليات مؤتمر "باريس 3" الذي عقد في مطلع العام 2007، قدمت المملكة العربية السعودية إلى لبنان منحة بلغت قيمتها 500 مليون دولار ووديعة بقيمة مليار دولار في مصرف لبنان المركزي. أما اليمن، فقد عقدت "مؤتمر للمانحين" في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في لندن، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، حيث تعهدت الدول بتقديم مساعدات بقيمة 5 مليارات دولار، على شكل هبات

وقروض، حوالي 3.4 مليار دولار منها (أي 67.5 في المائة) مساعدات عربية بينية.

رابعاً- مؤشر التكامل الإقليمي وربط أسواق المال العربية

ألف- مؤشر التكامل الإقليمي في العالم العربي

"استعاد الأردن المرتبة الأولى في مؤشر التكامل الإقليمي"

للعام الثاني على التوالي، تقوم الإسكوا بإعداد مؤشر للتكامل الإقليمي بناءً على أربعة متغيرات أساسية، هي الانفتاح التجاري، والاستثمار، وتحويلات العاملين، والسياحة (الجدول 26). وللعام 2006، يتم استخدام الترجيحات نفسها التي تم احتسابها في العدد السابق وهي: 38.22 للمتغير التجاري، و12.82 للمتغير الاستثماري، و34.07 لمتغير تحويلات العاملين، و14.89 للمتغير السياحي[29].

الجدول 26- المتغيرات المستخدمة في مؤشر التكامل الإقليمي

إسم المتغير	الوصف	المصدر
الانفتاح التجاري العربي البيني	مجموع الصادرات من كافة الدول العربية والواردات إلى كافة الدول العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	(1) الإسكوا استناداً إلى صندوق النقد الدولي، إدارة الدليل السنوي لإحصاءات التجارة (إصدارات متنوعة)؛ (2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
الاستثمار العربي البيني	مجموع تدفقات الاستثمار الداخلة من مصدر عربي وتدفقات الاستثمار الخارجة إلى كافة الدول العربية كحصة من إجمالي الناتج المحلي	(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 و2006، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، حزيران/يونيو 2006 و2007. (2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
تحويلات العاملين العرب البينية	مجموع التدفقات لتحويلات العاملين الداخلة والخارجة ما بين الدول العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	(1) الإحصاءات المالية الدولية IFS، ميزان إحصاءات الدفع؛ (2) اجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة في الهجرة الدولية والتطوير في القطر العربي (لبنان: 15-17 أيار/مايو 2006)؛ (3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية"، 2006.
السياحة العربية البينية	عدد السائحين العرب كنسبة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية	منظمة السياحة العالمية، توجهات السوق السياحي، الشرق الأوسط، إصداري العام 2004 و20006 وتقديرات الإسكوا.

بناءً على هذه المصادر، وحسب مؤشر التكامل الإقليمي الوارد في الجدول 27، تم ترتيب ست عشرة دولة عربية توفرت عنها البيانات خلال الأعوام 2003-2006. ويدل هذا المؤشر على مدى انفتاح الدول العربية على بعضها البعض، فكلما كان الترتيب متقدماً كلما كان أداء الدولة المعنية أفضل من حيث التكامل الإقليمي العربي.

وفي عام 2006، تمكن الأردن من استعادة المرتبة الأولى الذي كان يحتلها في عامي 2003 و2004، وذلك بعد تراجع لبنان من المرتبة الأولى لعام 2005 إلى المرتبة الثانية في عام 2006. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها زيادة التجارة العربية البينية والاستثمار العربي البيني والسياحة العربية البينية في الأردن عام 2006 وتراجع السياحة العربية البينية في لبنان نتيجة الظروف

(29) للاطلاع على تفاصيل احتساب المتغيرات الأربعة، انظر الفصل الرابع من "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006" (E/ESCWA/GRID/2006/3).

السياسية التي يمر بها البلد منذ العام 2005 وحرب صيف 2006.

في المقابل، تراجعت اليمن إلى المرتبة الخامسة عام 2006 بعد أن احتلت المرتبة الثانية عام 2005، في حين تقدمت كل من البحرين وسلطنة عمان. ويعود ذلك إلى زيادة التجارة والسياحة العربية البينية في كل منهما، وخاصة من المملكة العربية السعودية.

حافظت مصر والمملكة العربية السعودية على ترتيبهما في العام 2006 في حين تحسن ترتيب تونس بشكل ملحوظ إذ تقدمت من المرتبة 14 في عام 2005 إلى المرتبة 9 في العام 2006. ويعود هذا التحسن إلى زيادة الاستثمار العربي البيني في تونس، والذي نما بنسبة 334 في المائة.

من جهة أخرى، جاءت كل من الجماهيرية العربية الليبية والجزائر والمغرب في مراتب متأخرة، مما يدل على ضعف اعتماد اقتصادات هذه الدول على الدول العربية الأخرى.

أخيراً، كما تم ذكره في العدد السابق، لا تزال الدول الصغيرة تحتل أعلى القائمة وهي دول تعتمد بشكل كبير على السياحة العربية البينية والاستثمار العربي البيني، بالإضافة إلى التجارة وتحويلات العاملين العرب البينية.

الجدول 27- ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التكامل الإقليمي للأعوام 2003-2006

	2006		2005(*)		2004		2003	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
الأردن	1	8.6849	3	4.8190	1	6.0676	1	7.4116
لبنان	2	6.6518	1	5.3524	2	5.7334	3	5.1284
البحرين	3	5.1860	4	3.8627	3	4.7914	2	5.9261
الجمهورية العربية السورية	4	5.4281	5	3.7489	4	4.5415	7	1.5900
اليمن	5	2.3161	2	5.1627	5	2.9530	4	4.0285
سلطنة عمان	6	2.1113	9	0.9066	9	1.2212	5	2.0626
قطر	7	2.0316	12	0.6307	11	0.8842	10	1.0925
مصر	8	1.4534	8	1.0301	8	1.3038	13	0.8535
تونس	9	1.3075	14	0.4051	13	0.4668	14	0.6925
الإمارات العربية المتحدة	10	1.2056	7	1.2187	7	1.3591	8	1.2873
المملكة العربية السعودية	11	0.9517	11	0.7987	12	0.5441	11	1.0389
السودان	12	0.9404	6	1.7505	6	1.8204	6	2.0494
الكويت	13	0.8266	10	0.8252	10	0.9381	12	0.9887
الجماهيرية العربية الليبية	14	0.6886	15	0.2270	15	0.3571	15	0.6245
المغرب	15	0.5056	13	0.4711	14	0.4182	16	0.6051
الجزائر	16	0.2610	16	0.0445	16	0.0232	9	1.2826

المصدر: احتسبت الإسكوا المؤشر بناء على مصادر الجدول 26.

(*) بيانات العام 2006 مبنية بمعظمها على نسب تقريبية.

يوضح الجدول السابق أن أداء الدول العربية يختلف من دولة إلى أخرى. وبصورة عامة، ويلاحظ أن دول المغرب العربي تعتمد على الأسواق الخارجية، لا سيما أسواق الاتحاد الأوروبي أكثر من اعتمادها على الدول العربية خاصة في مجال التجارة وتحويلات العاملين. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تشكل صادرات النفط فيها معظم صادراتها وما يترتب عليها من انخفاض لنسبة تجارتها العربية البينية من إجمالي التجارة، فإن تجارتها العربية البينية بالقيمة المطلقة أكبر من التجارة البينية للدول العربية الأخرى. كذلك فإنها مصدرة لتحويلات العاملين والاستثمار البيني. أما الدول التي كانت في أعلى القائمة، فإنها تعتمد على اقتصاديات الدول العربية الأخرى بدرجة كبيرة سواء في التجارة أو الاستثمار أو تحويلات العاملين، وبالتالي فهي تعتبر أكثر تكاملاً من بقية الدول العربية.

باء- ربط أسواق المال العربية

منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، تولي معظم الدول العربية أهمية كبيرة لدور أسواق الأوراق المالية والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وفي ضوء الأحداث العالمية التي تشهدها المنطقة العربية وتزايد الاتجاه نحو العولمة والتحرر المالي، تعول الاقتصادات العربية على دور البورصة في

تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومع ازدياد وتيرة الخصخصة في المنطقة العربية، يعول على أسواق المال العربية لإنجاح عملية خصخصة الشركات العامة وتحويلها لشركات مساهمة عبر طرح أسهمها للاكتتاب والتداول. كما يمكن لأسواق الأوراق المالية القيام، إذا أحسنت إدارتها، بدور هام في تحسين توزيع الموارد المتاحة ورفع كفاءة رأس المال والإنتاجية. وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن تنمية الأسواق المالية يمكن أن تخفف من حدة التقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة على المدى الطويل.

ولا غنى عن تطوير وربط أسواق المال العربية بصورة فعالة كشرط أساسي لاستعادة رأس المال العربي إلى المنطقة ولجذب الاستثمار الأجنبي. وتظهر الإحصائيات أنه لا زال هناك تدفق كبير لرأس المال العربي من المنطقة إلى الخارج، على الرغم من زيادة عدد الأسواق العربية للأوراق المالية من أربعة أسواق فقط في السبعينات من القرن الماضي إلى خمسة عشر سوقاً في الوقت الراهن[30]. وقد بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002-2006 نحو 482 مليار دولار، اتجه 300 مليار منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و100 مليار إلى أوروبا، و60 مليار إلى دول الشرق الأوسط وآسيا، و22 مليار إلى مناطق أخرى من العالم[31].

1- أداء أسواق المال العربية

يعتبر حجم البورصات العربية مجتمعة صغيراً نسبياً عند مقارنته بالقيمة السوقية لإجمالي السوق العالمية إذ تشكل أسواق المال العربية نحو 1.7 في المائة، وحوالي 2.3 في المائة من حجم التداول العالمي[32]. وقد شهدت أسواق المال العربية نمواً مطرداً خلال الـ 12 عاماً الماضية، وكما يتضح من الشكل البياني 1، فقد ارتفعت رسملة السوق من حوالي 73 مليار دولار عام 1994 إلى نحو 931 مليار في نهاية الربع الثاني للعام الحالي، أي بمعدل نمو 1175 في المائة. وخلال تلك الفترة، تأثر أداء البورصات العربية بالأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، إذ بلغ معدل نمو أسواق المال العربية نحو 5 في المائة في الفترة 1997-2001.

وخلال الخمسة أعوام الماضية، شهدت البورصات العربية معدلات نمو غير مسبوقة فقفزت القيمة السوقية لإجمالي البورصات العربية من 152 مليار دولار في نهاية عام 2001 لتصل إلى 290 1 مليار دولار عام 2005. واحتل سوق الأسهم السعودي المركز الخامس عشر في قائمة أكبر الأسواق العالمية لعام 2005[33]. وأدرجت البحرين ودبي وسلطنة عمان ضمن قائمة أفضل 50 مركزاً مالياً على مستوى العالم في التقرير الصادر حديثاً بعنوان "مؤشر مراكز المال العالمية"[34]. ويرجع الأداء الجيد لأسواق المال العربية إلى عدة عوامل أبرزها الارتفاع في المداخيل النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتوسع الإنفاق العام، وزيادة السيولة بسبب عودة جزء من رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وزيادة نشاط القطاع الخاص.

ويشير الجدول 28 أدناه إلى أن السوق السعودي هو أكبر الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية بينما تعد بورصة الجزائر الأصغر، وقد انخفضت الأهمية النسبية لسوق الأسهم السعودي في رسملة بعض أسواق الأوراق المالية من 53 في المائة إلى نحو 32 في المائة خلال الفترة 1994 حتى نهاية الربع الثاني من عام 2007. ومن الملاحظ أيضاً أن القيمة السوقية لأسواق المال العربية، فيما عدا سوق الأسهم السعودي، يقل عن معدل القيمة السوقية للأسواق الناشئة الذي يعادل 175 مليار دولار[35].

ومن الملاحظ أن الزيادة الهائلة في رسملة البورصات العربية لم يواكبها زيادة كبيرة في عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية، إذ ارتفع عدد الشركات المسجلة من 089 1 شركة عام 1994 لتصل إلى 613 1 شركة في نهاية الربع الثاني من عام 2007،

(30) الإسكوا، "استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا" (E/ESCWA/GRID/2003/37)، ص 7.

(31) www.zawya.com/printstory.cfm?storyid=ZAWYA20070607082042&l=082000070607.

(32) جهان المصري،"أسواق المال العربية بين موجة ركوب الحداثة والانفتاح الاقتصادي"، جريدة الشرق الأوسط العدد 10322، 3 آذار/مارس 2007.

(33) *The Economist*, "Largest stock market capitalization", 22 August 2007.

(34) City of London, The Global Financial Centers Index, September 2007.

(35) الإسكوا، دور أسواق رأس المال العربية في التنمية الإقليمية: دراسة حالة أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في دول الإسكوا، 19-20 أيلول/سبتمبر 2006، أبو ظبي، ص 40.

أي بمعدل نمو يوازي 48 في المائة (ومتوسط معدل نمو سنوي حوالي 4 في المائة). وإذا تم استثناء البورصة المصرية التي تستحوذ على نحو 34 في المائة من الأهمية النسبية لإجمالي عدد الشركات المقيدة في البورصات العربية، لارتفع متوسط معدل النمو السنوي لعدد الشركات إلى نحو 16 في المائة.

الشكل 14- القيمة السوقية لأسواق أوراق المال العربية من عام 1994 حتى الربع الثاني من عام 2007

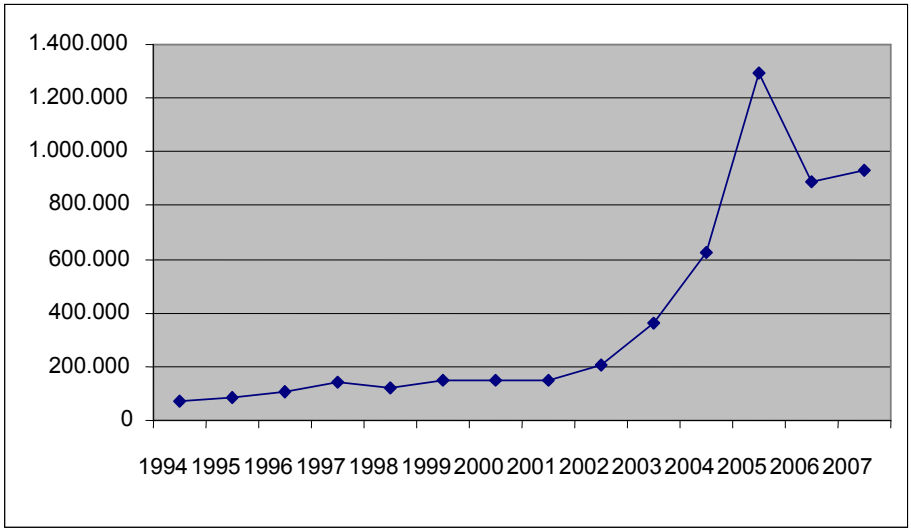

المصدر: صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae.

وباستثناء بورصتي القاهرة والإسكندرية وبورصة عمان، تعتبر البورصات العربية صغيرة الحجم من حيث عدد الشركات المدرجة، إذ يبلغ متوسط عدد الشركات المدرجة في كل من أسواق المال العربية (عند استثناء البورصتين المصرية والأردنية) 63 شركة، ويعد هذا المعدل أقل من مثيله في بورصات الدول الناشئة والذي يبلغ 597 شركة[36]. إذ أن في كل من أسواق أوراق المال العربية أقل من 200 شركة، منها 5 أسواق تحتوي على أقل من 50 شركة مدرجة و11 سوقاً تحتوي على أقل من 100 شركة. وما زال الإدراج العربي المشترك للأسهم ضعيفاً؛ فبالرغم من وجود 1 613 شركة مدرجة في الأسواق العربية اليوم، هناك 28 شركة فقط مدرجة في سوقين عربيين، و5 شركات مدرجة في ثلاثة أسواق عربية[37].

وبالمقارنة مع حجم الاقتصاد، يظهر الجدول 28 أن متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي في البورصات العربية يفوق مثيلاتها في الاقتصادات الناشئة، حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 79 في المائة في البورصات العربية، في حين لم يتجاوز هذا المعدل 55 في المائة في الأسواق الناشئة[38]. ويعكس هذا المؤشر حجم السيولة الكبير الذي تتمتع به الاقتصادات العربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الوقت الراهن، كما يرجع بعض الخبراء الزيادة الهائلة في القيمة السوقية للبورصات العربية إلى ضيق قنوات الاستثمار في الدول العربية والتي تنحصر بشكل كبير في قطاعي العقارات والأسهم.

يبين الجدول 29 أدناه أن البورصات العربية لا تعكس الأهمية الحقيقية للقطاعات المختلفة. فبالرغم من سيطرة القطاع الصناعي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب صناعة النفط، إلا أن قطاع الصناعة يمثل نسبة ضئيلة من القيمة السوقية في جميع بورصات دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا سوق الأسهم السعودي. ويعود ذلك إلى أن غالبية الشركات

(36) المرجع نفسه.

(37) انظر الحاشية 33 أعلاه.

(38) انظر الحاشية 36 أعلاه.

النفطية مملوكة من قبل الحكومات وغير مدرجة في الأسواق المالية. كما أن قطاع الاتصالات يمثل 20 في المائة من القيمة السوقية للبورصة المصرية رغم أنه يشكل أقل من 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[39].

(39) الإسكوا، دور أسواق رأس المال العربية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة البورصة المصرية، اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في دول الإسكوا، 19-20 أيلول/سبتمبر 2006، أبو ظبي.

الجدول 28- مؤشرات مختارة لأسواق أوراق المال العربية

السوق	القيمة السوقية الإجمالية (مليار دولار)			عدد الشركات المدرجة (نهاية الفترة)			الحجم النسبي للأسواق المالية العربية (النسبة المئوية من إجمالي القيمة السوقية)	القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	2007	2002	1994	2007	2002	1994	2007	2006
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	96	20.00	-	64	24	-	10.3	49
بورصة عمان	32	7.00	5.00	233	158	95	3.4	209
سوق البحرين للأوراق المالية	23	8.00	5.00	50	40	34	2.4	133.8
سوق الأسهم السعودي	297	75.00	39.00	95	68	62	31.8	94.2
سوق الكويت للأوراق المالية	122	35.00	11.00	186	95	48	13.1	104
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	60	9.00	4.50	65	55	61	6.4	75
بورصة الجزائر	0.1	-	-	2	-	-	0	0.08
بورصة الأوراق المالية بتونس	4.7	2.00	3.00	49	46	21	0.5	13.4
سوق دبي المالي	96	9.00	-	51	12	-	10.3	52.7
سوق الخرطوم للأوراق المالية	4.1	-	-	52	-	-	0.4	10.5
سوق فلسطين للأوراق المالية	2.4	-	-	36	-	-	0.3	-
سوق مسقط للأوراق المالية	15	5.00	2.00	123	140	68	1.6	36.6
سوق الدوحة للأوراق المالية	66	11.00	-	36	25	-	7.3	115.5
بورصة بيروت	8.5	1.40	-	16	13	-	0.9	35.7
بورصتي القاهرة والاسكندرية	106	26.00	4.00	555	1150	700	11.3	87.1
المجموع	933	208.40	73.50	1613	1826	1089	100	79.2

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني 2007، العدد الخمسون.

كما يبين الجدول 29 أن قطاع البنوك والخدمات المالية يحظى بالنصيب الأكبر من القيمة السوقية في العديد من البورصات العربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويسيطر قطاع البنوك والخدمات المالية وبنسبة تزيد عن 80 في المائة من القيمة السوقية في بورصتي البحرين ومسقط، كما يمثل قطاع البنوك والخدمات المالية أكثر من 60 في المائة من القيمة السوقية لبورصتي بيروت وتونس. ويمثل البنك العربي 30 في المائة من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة عمان.

الجدول 29- التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في أسواق أوراق المال العربية

السوق	القطاعات					
	البنوك والخدمات المالية	الصناعة	الخدمات	العقار	الاتصالات	أخرى
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	44.7	15.4	0	23.95	8.68	7.27
سوق البحرين للأوراق المالية	82.31	0.19	17.5	0	0	0
سوق الأسهم السعودي	29.3	37.7	15	4.5	12.7	0.8
سوق الكويت للأوراق المالية	49	9	20	16	0	6
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	25.4	6	0	21.6	27.3	19.7
بورصة الأوراق المالية بتونس	62.3	15.7	0	0	0	18.4
سوق دبي المالي	40.62	0	16.55	29.7	8.41	4.72
سوق مسقط للأوراق المالية	84.53	15.47	0	0	0	0
بورصة بيروت	62.65	5.44	0	31.79	0	0.12
بورصتي القاهرة والإسكندرية	17.9	13.2	14.2	27.9	19.7	7.1

المصدر: تم جمع البيانات من المواقع الإلكترونية لأسواق أوراق المال المذكورة أعلاه وأعاد احتسابها المؤلف.

وتفتقر الأسواق العربية للأوراق المالية، شأنها شأن الأسواق الناشئة الأخرى، إلى كثير من السمات المهمة التي تتصف بها الأسواق المتقدمة، بما في ذلك العمق والانفتاح وإمكانية المساءلة والشفافية وحماية المستثمرين وانخفاض تكاليف المعاملات. وتتمثل أحد عوامل ضعف البورصات العربية في ضعف الاستثمار المؤسسي وسيطرة المضاربات على معظم التعاملات. ولا يزال التعامل في معظم البورصات العربية مقصوراً بشكل كبير على المقيمين مع فرض قيود على ملكية الأجانب للأسهم والتي

تمثل الآن أقل من 5 في المائة من رأس مال بورصات دول مجلس التعاون الخليجي[40].

(40) انظر الحاشية 33 أعلاه.

الإطار 9- تراجع أداء بورصات دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2006

أظهرت دراسات عدة أن أسواق الأوراق المالية باتت تلعب دوراً مهماً في الدول العربية بشكل عام وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص في السنوات الخمس الأخيرة، وخاصة في الفترة 2003-2005. ولكن في نهاية العام 2005، وبعد الفورة التي واجهت أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، دخلت تلك الأسواق في فترة تصحيحية بهدف إعادة أسعار الأسهم إلى مستويات طبيعية. وكان من المتوقع أن يتراجع أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الطفرة التي تميزت بها. وقد تبين ذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات التي وصلت في ذلك الحين إلى مستويات خيالية. ومن أبرز هذه المؤشرات معدل نمو الأسواق المالية الذي وصل إلى 628 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة (الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية) في حين كان بقيمة 19 في المائة في البورصات العالمية الأساسية[أ].

يعتبر عام 2006 من أكثر الأعوام ازدهاراً لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء الاقتصادي وذلك منذ عام 1982، حيث ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18 في المائة. من جهة أخرى تشير إحصاءات صندوق النقد العربي أن القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية انخفضت عام 2006 بحوالي 31.2 في المائة مقارنة بعام 2005 لتنخفض من حوالي 291 1 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 881.1 مليار دولار عام 2006. وتقدر الخسائر التي منيت بها أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 907.7 مليار دولار أي 160 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الذي وصل إلى قيمة 565.7 مليار دولار[ب].

ويعود التراجع في أداء أسواق المال العربية، وخاصة تلك الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جملة من الاختلالات الهيكلية ساهمت في دخول الأسواق في حركة تصحيحية عميقة، من بينها ضعف الاستثمار المؤسسي. فمعظم المستثمرين كانوا أفراداً يشترون الأسهم بهدف المضاربة والسعي إلى الربح السريع بدلاً من الاستثمار، مما أدى إلى الارتفاع الهائل في أسعار الأسهم المدرجة. إضافة إلى ذلك، أدى الطلب الكبير على الإصدارات الأولية إلى تراجع أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أن المستثمرين لم يعيروا أهمية كافية للمخاطر المرتبطة بهذه الإصدارات. كما أن القروض المفرطة التي سمحت بإصدارها المصارف، والتي ساهمت في تمويل الإصدارات الأولية، كانت إحدى العوامل المسببة لانهيار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد وصلت قيمة الخسائر الناتجة عن تراجع أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 250 مليار دولار[ج].

من هنا تظهر أهمية عملية التصحيح التي، كما سبق وذكرنا، تهدف في الدرجة الأولى إلى إعادة أسعار الأسهم إلى المستوى الطبيعي. لكنها تسعى أيضاً إلى تخفيف القدرة على المضاربة، وذلك من خلال تطوير أنظمة تشدد الرقابة والمتابعة والشفافية الكاملة في عمل أسواق المال. ومن أجل تفادي ما حدث في الأسواق المالية العربية، وخاصة تلك في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة 2003-2006 والذي تمثل خاصة في ارتفاع وهبوط أسعار الأسهم، فمن الضروري اتخاذ بعض التدابير كتطوير قوانين تهدف إلى تنظيم ومراقبة نشاط الأسواق المالية العربية لتفادي التقلبات الحادة التي قد تصيب أياً من هذه الأسواق.

(أ) الاقتصاد والأعمال، صدمة البورصات، نيسان/أبريل 2006.

(ب) الحياة، الاقتصادية، "900 مليار دولار خسائر أسواق المال الخليجية في 2006"، 11 كانون الأول/ديسمبر 2006، العدد 15956.

(ج) المرجع نفسه.

2- الجدوى الاقتصادية لربط أسواق المال

يؤدي ربط أسواق المال عادة إلى رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة عمق السوق؛ فربط أسواق المال يزيد من عدد شركات الوساطة المالية ومن ثم زيادة حدة المنافسة فيما بينهم على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وبالتالي خفض التكاليف والعمولات الإدارية. كما أن حدة المنافسة تحفز شركات الوساطة المالية على تنويع خدماتها وتطوير منتجاتها المالية، وبالتالي المساهمة في زيادة عمق السوق وخفض المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون وذلك بتنويع المحافظ الاستثمارية[41].

إلا أن زيادة عمق السوق عند ربط أسواق المال يعتمد على مدى التشابه بين البورصات. فكلما ازدادت

---

(41) محمد بن ناصر الجديد، "تكامل الأسواق المالية العربية"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 4973، الخميس، 24 أيار/مايو 2007.

درجة التشابه بين البورصات كلما انخفضت الاستفادة من الربط. فمثلاً، إذا كان قطاع الخدمات يحظى بنصيب الأسد من القيمة السوقية للأسواق التي تم الربط بينها، تنخفض الفوائد المتوقعة من تنويع المحافظ الاستثمارية. لذا، يمكن القول بأن تنوع الأسواق وانخفاض درجة تشابهها شرط أساسي للاستفادة من ربط البورصات ببعضها.

كذلك يساعد ربط الأسواق المالية الشركات المدرجة في الوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين، وبالتالي زيادة فرص الحصول على تمويل بشروط أفضل. كما يؤدي ربط البورصات إلى خفض تكاليف الإشراف والتنظيم الخاصة بالسوق المالي، مما يعني خفض العبء المالي لإدارة الأسواق المالية.

ويذهب بعض المحللين إلى التأكيد على قوة الارتباط بين أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لوجود سمات مشتركة فيما بينها. فأداء البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي يتأثر بالدرجة الأولى بحركة أسعار النفط، كما أن عوامل الاستقرار السياسي تتشابه فيما بين الأسواق الخليجية. ويذهب آخرون إلى نفي هذه العلاقة بسبب اختلاف البيئة التشريعية والقانونية لكل سوق، بالإضافة إلى عدم تجانس توجهات المستثمرين الرئيسيين في كل سوق. فما زالت الاستثمارات البينية في دول الخليج في مجال الأسهم محدودة، وبالتالي يعتمد أداء كل بورصة على توجهات المستثمرين المحليين.

وقد أظهرت الدراسات التحليلية نتائج مختلفة لدرجة الترابط بين الأسواق المالية العربية. فقد بينت دراسة الإسكوا لمصفوفة الارتباط (correlation matrix) أن بورصات دول مجلس التعاون الخليجي السبع ترتبط بشكل قوي فيما بينها ويتراوح معامل الارتباط بين 52 في المائة و95 في المائة[42]. ومن المرجح أن يعود الترابط القوي لبورصات دول مجلس التعاون الخليجي إلى سيطرة قطاع البنوك (الجدول 28) على مؤشري القيمة السوقية وكمية التداول.

في حين أظهر التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2006 انخفاض درجة التأثير المتبادل بين السوق المصري والأسواق العربية، حيث تبلغ أعلى درجة ترابط بين السوق المصري والأسواق العربية 36 في المائة (مع سوق عمان) يليه سوق دبي بنسبة 32 في المائة، ثم أبو ظبي بدرجة ارتباط 29 في المائة، فالمملكة العربية السعودية 27 في المائة، وأخيراً الكويت بنسبة 26 في المائة. كما أظهر التقرير انخفاض درجة الارتباط بين سوق عمان والبورصات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتراوح معامل الارتباط بين 6 في المائة و12 في المائة. وعلى الجانب الآخر، فإن درجة الارتباط بين بورصات دول مجلس التعاون الخليجي مرتفع نسبياً، حيث تبلغ درجة الارتباط بين السوق السعودي وكل من سوقي أبو ظبي ودبي 53 و50 في المائة على التوالي[43].

وقد توصلت دراسة الإسكوا إلى نتائج مماثلة بالرغم من استخدام اختبارات إحصائية مختلفة تعتمد على دراسة الاتجاهات السببية[44]. وأوضحت الدراسة أن درجة التأثير المتبادل بين بورصات الدول الأعضاء في الإسكوا ضعيفة نسبياً وأن هناك اختلافات هامة بين هذه الأسواق، مما يدعم أهمية الربط بين تلك الأسواق لزيادة عمق السوق وخفض المخاطر بصفة عامة.

كذلك يؤكد تباين أداء البورصات العربية لعام 2006 على عدم ارتباط بورصات دول مجلس التعاون الخليجي مع باقي أسواق المال العربية النشطة. ففي حين انخفضت القيمة السوقية لأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا سوقي البحرين ومسقط) بنسب كبيرة وصلت إلى 54 في المائة في كل من سوق الأسهم السعودي وسوق دبي المالي، وبنحو 40 في المائة في سوق أبو ظبي، و 34 في المائة في سوق الدوحة، فإن مؤشر بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء ارتفع بنسبة كبيرة بلغت حوالي 70 في المائة، فيما ارتفعت بورصة الأوراق المالية في تونس بنحو 40 في المائة، كذلك سجلت بورصتا القاهرة والإسكندرية ارتفاعاً بلغت نسبته 6 في المائة لنفس الفترة.

3- تجارب ربط البورصات العربية

بدأت أسواق المال العربية محاولات الربط فيما بينها منذ عام 1982، وتمثلت أولى الخطوات في إنشاء اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بتوصية من مؤتمر محافظي البنوك المركزية العربية، صادق عليها المجلس الاقتصادي العربي عام 1978. وقامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 1981 بدعوة رؤساء البورصات العربية الموجودة حينذاك للنظر في إنشاء اتحاد لتشجيع إدراج وتبادل الأوراق المالية فيما بين البورصات

(42) انظر الحاشية 36 أعلاه.

(43) البورصة المصرية، تقرير البورصة السنوي 2006.

(44) الإسكوا، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها في منطقة الإسكوا، العدد 2، (E/ESCWA/EAD/2005/2)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.L.6.

العربية، والعمل على إنشاء سوق مال عربي مشترك وتسهيل انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية[45].

وقد عقد أول اجتماع لمجلس الاتحاد في تونس عام 1982، حيث تم اعتماد النظام الأساسي وخطة عمل الأمانة العامة التي شكلت لتنفيذ قرارات المجلس. وتشكل الاتحاد بعضوية بورصات عمان وبيروت والدار البيضاء وتونس. وخلال المرحلة الأولى من عمل الإتحاد لربط أسواق المال العربية، أجريت عدة دراسات حول طبيعة قواعد الإدراج المعمول بها في البورصات العربية بهدف اقتراح قواعد إدراج مشتركة لمختلف الأسواق العربية.

وقد واجه الاتحاد العديد من الصعوبات التي حالت دون تحقيق هدف تبادل قوائم إدراج الأوراق المالية المسجلة في شتى البورصات العربية، وتمثلت العقبات في اختلاف القوانين والأنظمة المستخدمة في البورصات العربية وعدم وجود مؤسسات مالية مكملة لدور البورصة مثل شركات المقاصة، ووجود قيود قانونية على ملكية الأوراق المالية[46].

وللتغلب على تلك العقبات، سعى اتحاد البورصات العربية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي للربط والتنسيق بين أسواق المال العربية من خلال عقد اتفاقيات ربط ثنائية وثلاثية بين البورصات الأعضاء. وبدأت أولى تجارب الربط متعددة الأطراف بين أسواق المال العربية باتفاق بين الهيئة العامة لسوق المال في مصر وسوق الكويت للأوراق المالية في نيسان/أبريل 1996، وينظم هذا الاتفاق عمليات الإدراج المشترك والتداول وكيفية انتقال رؤوس الأموال فيما بينها. وفي أيلول/سبتمبر 1996، انضمت بورصة بيروت إلى الاتفاق الذي شدد على أن تحاول جميع الأطراف مجتمعة بتنسيق الإجراءات المتعلقة بإصدار الأوراق المالية. وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 1997، وتم تشكيل لجنة مشتركة لوضع الأنظمة التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاق، ووقعت وكالات المقاصة والتسوية العاملة في أسواق الكويت ولبنان ومصر على اتفاق تعاون لضمان حصول المتعاملين في أي من الأسواق الثلاثة على كافة حقوقهم، وتم تحديد إجراءات وأنظمة الدفع والتسليم والتحويلات. كذلك عقد مؤتمر للوسطاء الماليين في كانون الأول/ديسمبر 1996، أدى إلى توقيع اتفاق تعاون بين الوسطاء في الأسواق المعنية[47].

وقد نتج عن محاولة ربط أسواق الأوراق المالية في الكويت ولبنان ومصر ظهور تحديات مختلفة أمام المستثمرين كان أهمها صعوبات تتعلق بالتعامل مع وكالات المقاصة والتسوية وشركات الوساطة، مما أدى إلى عدم تنفيذ أوامر الشراء والبيع بالسرعة المطلوبة وعدم امتثال شركات الوساطة للأوامر التي تلقتها[48].

والملاحظ أن البورصات العربية الأخرى لم تنضم في وقت لاحق إلى هذا الاتفاق الثلاثي؛ فقد كان متوقعاً أن يصبح الربط الثلاثي الأطراف إطاراً تنظيمياً لإقامة سوق مالية عربية مشتركة. وفي عام 1997، وقعت البحرين والكويت اتفاقاً ثنائياً لتبادل الإدراج ولإنشاء نظام تسويات مشترك لتيسير المعاملات وخفض تكاليف الاستثمار. كما توجد اتفاقات لتبادل إدراج الأوراق المالية بين الأردن والبحرين وسلطنة عمان، وبين الأردن والكويت، بالإضافة إلى الاتفاق الثلاثي الذي تم التوقيع عليه بين بورصات البحرين والكويت ومسقط.

وفي آذار/مارس 2000، بدأت اجتماعات رؤساء بورصات دول مجلس التعاون الخليجي لدراسة طرق توحيد التشريعات وأطر الشركات وترتيبات التسوية والإيداع والتحويلات فيما بين دول المجلس[49]. وتم تشكيل لجنة رؤساء الهيئات والأسواق المالية بمجلس التعاون الخليجي عام 2004 بهدف إيجاد آلية للتنسيق بين دول المجلس للعمل على توحيد السياسات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية فيما يخص التسجيل والإدراج المشترك، والإصدارات والاكتتابات الأولية، وضوابط التداول في الأسواق، وعمليات التسوية والمقاصة. ولا يزال أمام إقامة السوق الخليجية الموحدة شوط طويل من المفاوضات لتنسيق التشريعات المالية وأنظمة أسواق الأوراق المالية[50].

---

(45) صعفق الركيبي، ورقة عن مشروع البورصة العربية، الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي، دمشق، 27-29 نيسان/أبريل 2002.

(46) المرجع نفسه.

(47) الإسكوا، "استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا" (E/ESCWA/GRID/2003/37)، المرجع السابق، ص 7.

(48) المرجع نفسه، ص 10.

(49) المرجع نفسه.

(50) تاج الدين عبد الحق، "دول التعاون تقترب من إيجاد آلية للتكامل بين أسواقها المالية ومواءمة تشريعاتها المالية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10256، 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.

وحول تقييم أثر الربط الثنائي والثلاثي بين أسواق المال العربية، يؤكد الخبراء أنها كانت خطوات شكلية لم يترتب عليها إيجابيات أو سلبيات، وبالتالي لم تؤثر في حجم تعاملات أسواق المال المعنية[51].

ونظراً للصعوبات التي واجهت تطبيق اتفاقيات الربط، وخاصة المتعلقة بتسوية المعاملات، سعى اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية لإنشاء مؤسسة عربية مشتركة للمقاصة والتسوية لتكون بمثابة ركيزة أولية لتكوين سوق مالي عربي موحد. وحدد الاتحاد أنشطة المؤسسة كما يلي: (أ) القيام بأعمال المقاصة والتسوية للمعاملات بين مختلف أسواق المال العربية؛ (ب) القيام بمهمة مركز الإيداع والسجل المركزي للأوراق المالية؛ (ج) تيسير العمليات المتعلقة بإدراج وتداول الأوراق المالية للشركات العربية. ولأن تجربة الربط بين البورصات أوضحت أن ضعف حجم التعاملات العابرة للحدود يرجع إلى ضعف المعلومات المتوفرة للمستثمرين العرب عن البورصات العربية الأخرى، فقد أنشئت الشبكة العربية للأسواق المالية في أيلول/سبتمبر 2001 لتمكن المستثمرين من الحصول على معلومات وافية عن وضع الشركات المدرجة للتداول وأسعار الأسهم ومؤشرات الأسواق العربية. وتمكن الشبكة المستثمرين من الحصول على المعلومات التفصيلية لقواعد وأنظمة الأسواق، والبحوث والتحليلات المالية عن أداء الأسواق المالية. وأكملت هذه المرحلة بإنشاء موقع إلكتروني لشبكة الأسواق المالية العربية ظل يعمل لعدة سنوات.

يعد مشروع البورصة العربية الموحدة أحدث محاولات اتحاد البورصات العربية لربط أسواق المال العربية. وتمثلت فكرة المشروع في إنشاء بورصة عربية لتداول الأسهم النشطة في البورصات العربية من خلال إنشاء بورصة إلكترونية على الإنترنت يمكن لأي مستثمر عربي أو أجنبي التداول فيها. وتم اختيار الشركات المتداولة من كافة القطاعات المسجلة في البورصات العربية، كما يسمح قانون البورصة العربية الموحدة للمستثمرين الأجانب بشراء وبيع الأوراق المالية. وقد كان من المقرر أن تبدأ البورصة العربية الموحدة عملها في عام 2005، على أن يتولى إدارة البورصة مجلس مكون من عدد من رؤساء وهيئات أسواق المال العربية. وقد كان من المتوقع أن يبلغ حجم التداول خلال العام الأول 400 مليون دولار، على أن يصل إلى ملياري دولار خلال خمس سنوات، وأن يرتفع رأس المال السوقي من 400 مليون دولار إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأولى من عمل البورصة العربية الموحدة.

وقد أصدرت المنظمة العربية للتنمية الإدارية دراسة بعنوان "نحو سوق مالية عربية" أوضحت أن قيام بورصة عربية موحدة يتطلب توافر العديد من الشروط وأهمها تجانس التشريعات المتعلقة بتنظيم أعمال الإدراج المشترك بين البورصات العربية، ووجود بنوك استثمارية عربية مشتركة تتولى إدارة إصدار الأوراق المالية الجديدة وتغطية الاكتتاب فيها، وإصدار عملة عربية موحدة للتداول داخل البورصة العربية، وإنشاء شركة وساطة وبيوت خبرة مالية ذات تواجد فعال في جميع البورصات العربية، وخلق مؤسسات صناعة السوق لضبط أي خلل في آلية العرض والطلب. ويؤكد انهيار البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي مدى حاجة البورصات العربية لتواجد فعال لصانعي السوق، كذلك أوضحت الدراسة أن نجاح قيام بورصة عربية موحدة يرتبط بنوعية المستثمرين العرب في البورصة ونظم عملها، مما يوفر الإفصاح الكامل عن الفرص المتاحة للاستثمار.

كما أظهرت الدراسة أن أهم معوقات قيام سوق مالية عربية موحدة تتلخص في اختلاف القوانين والتشريعات وأنظمة التداول والمقاصة في أسواق المال العربية، وغياب الإرادة السياسية وتفضيل بعض الدول التعاون الثنائي كبديل للتعاون العربي المشترك، واختلاف الهياكل الاقتصادية العربية ومدى التقدم الاقتصادي، إضافة إلى تفاوت أداء وعمق البورصات العربية.

إلا أن مشروع البورصة العربية الموحدة لم يدخل حيز التنفيذ برغم الآمال والطموحات المنعقدة على تنفيذ هذا المشروع كخطوة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ويعتقد أن السبب الرئيسي لعدم تفعيل البورصة العربية الموحدة هو عدم دعم البورصات العربية للفكرة خشية التأثير السلبي للبورصة العربية الموحدة على نشاط أسواق المال العربية الأخرى. فالبورصة الموحدة تهدف إلى إدراج الشركات العربية القيادية والأنشط تداولاً، مما سيضعف من حجم التداول في البورصات المحلية القائمة والتي يعتمد نشاطها أساساً على حركة دوران أسهم الشركات القيادية، مما يجعل البورصات المحلية العربية ترى في البورصة العربية الموحدة دور المنافس وليس المكمل.

وخلاصة القول أنه برغم التطورات المؤسسية والتشريعية الإيجابية في أسواق المال العربية على مدى العقدين الماضيين، حيث واصلت العديد من البلدان العربية جهودها لتعديل وتطوير قوانين الاستثمار، فإن واقع أسواق المال العربية يوضح بجلاء أن إدارة وتنظيم البورصات

(51) مغاوري شلبي، "البورصة العربية الموحدة. مخاض عسير!"، 2001/5/8. www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article4.shtml.

ومتطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات التداول والتسعير جميعها متباينة، إلى حد أن لكل سوق طبيعته وخصائصه المنفردة. كما أن مستويات تطور الأسواق متباينة إلى حد بعيد، ولكل سوق آليته مما يجعل الربط على المستوى الإقليمي صعباً للغاية[52].

تجدر الإشارة إلى أن ربط أسواق المال العربية ليس هدفاً في حد ذاته، فالربط كما ذكر سلفاً يهدف إلى تحقيق عدة فوائد اقتصادية لجميع المتعاملين في البورصة. فالشركات المدرجة يمكنها الحصول على شروط تمويل أفضل نتيجة دخول عدد أكبر من المستثمرين إلى السوق، كما يمكن للمستثمرين الحد من المخاطر المالية من خلال القدرة على تنويع المحافظ الاستثمارية وتوزيع المخاطر على عدد أكبر من الأوراق المالية، كذلك يؤدي ربط الأسواق المالية لرفع كفاءة شركات الوساطة نتيجة زيادة المنافسة.

وفي الوقت الراهن، يمكن ربط الأسواق العربية للأوراق المالية بالإضافة إلى تحقيق جميع الأهداف المذكورة مسبقاً، مع احتفاظ كل بورصة بخصوصيتها وعدم الحاجة إلى تغيير القوانين والتشريعات المنظمة، اعتماداً على استراتيجية تتشكل من ثلاثة محاور:

(أ) حرية التداول إقليمياً

السماح للمستثمر الإقليمي بالتداول في كافة أسواق المال العربية. فبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول العربية بغية تحسين البيئة الاستثمارية ولجذب الأموال العربية، إلا أنه لا يزال هناك قيود قانونية تحد من تدفق الرأسمال العربي للاستثمار في البورصات العربية. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من الأردن والجزائر ولبنان ومصر والمغرب لا تفرض قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأوراق المالية، بينما تفرض بعض القيود وبنسب متفاوتة في تونس ودول مجلس التعاون الخليجي. فأغلب الشركات الخليجية ما زالت موصدة أمام غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي[53].

ففي البحرين، يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك 100 في المائة من أسهم الشركات البحرينية المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية. أما الأجانب من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، بمن فيهم المواطنين العرب، يمكنهم تملك 49 في المائة من أسهم الشركات البحرينية فقط. وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية، يسمح للمقيمين الأجانب بالتداول في أسهم 32 شركة بنسب تتراوح بين 20 و49 في المائة، كذلك في سوق دبي المالي يحق للمستثمرين الأجانب بالتداول في أسهم 18 شركة بنسب امتلاك تتراوح بين 15 و49 في المائة. أما سوق الأسهم السعودي، فقد سمحت هيئة سوق المال مؤخرا لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك 100 في المائة من أسهم الشركات المدرجة. وبالنسبة لغير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، يسمح فقط للمقيمين الأجانب بالتداول في الأسهم السعودية. وفي سوق مسقط للأوراق المالية، يسمح لغير المواطنين تملك حتى 70 في المائة من أسهم بعض الشركات المدرجة. أما في سوقي الدوحة والكويت للأوراق المالية، فإن الملكية القصوى لغير المواطنين تحدد بنسبة 25 في المائة[54]. كذلك يسمح لغير الموطنين (سواء من العرب أو الأجانب) بتملك أسهم الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس في حدود 50 في المائة، وما زاد على تلك النسبة يحتاج إلى موافقة مجلس الاستثمار الأعلى[55].

وفي بورصتي القاهرة والإسكندرية، يسمح القانون رقم 95 لعام 1992 للأجانب الاستثمار في الأسهم والسندات المصرية بدون أي قيود، باستثناء ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الذي يمنع الأجانب من الاستثمار برأس مال الشركة. وقد ازداد الاستثمار الأجنبي بالبورصة المصرية منذ تطبيق هذا القانون، حيث بلغت نسبته 16.5 في المائة من إجمالي التداول لعام 1997 و22.2 في المائة في عام 1999 ثم وصلت إلى 40 في المائة في عام 2006[56]. وقد استحوذ المستثمرون العرب على حوالي 14 في المائة من إجمالي تعاملات البورصة المصرية في عام 2006[57]. كذلك في بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء وبورصة بيروت وبورصة عمان، يسمح لغير المواطنين (سواء عرب أو أجانب) بتملك أسهم الشركات المدرجة وتداول أسهمها بحرية تامة، وقد وصلت نسبة تملك غير الأردنيين في رؤوس أموال

(52) الإسكوا، استجابة للعولمة، المصدر السابق (انظر الحاشية 31 أعلاه)، ص 14.

(53) الإسكوا، دور أسواق المال العربية في التنمية الإقليمية، المرجع السابق (انظر الحاشية 36 أعلاه)، ص 28.

(54) المرجع نفسه، ص 28-29.

(55) www.tunisia.com/Tunis/Business/Business-Incentives.

(56) الإسكوا، استجابة للعولمة، المرجع السابق (انظر الحاشية 36 أعلاه)، ص 26.

(57) البورصة المصرية، تقرير البورصة السنوي 2006، ص 30.

الشركات المدرجة في بورصة عمان إلى 45 في المائة في نهاية عام 2005[58].

(ب) اعتماد التداول الإلكتروني عبر الإنترنت

لكي يكون لقرار السماح للمستثمر الإقليمي بالتداول في كافة أسواق المال العربية أثر إيجابي على التعامل، لا بد أن يكون في متناول المستثمر السعودي (مثلاً) القدرة على تداول الأسهم المدرجة في بورصة عمان، مثلاً، من محل إقامته دون الحاجة إلى إعطاء أوامر الشراء أو البيع لشركة وساطة مالية في الأردن، وكذلك أن يتم تسوية عمليات البيع والشراء بسرعة لزيادة حجم التعاملات. ولقد ترتب على التطور التقني الهائل الذي يشهده عالمنا المعاصر أن استحدثت وسيلة جديدة للتداول بأسواق المال، تتمثل في استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لإجراء عمليات شراء وبيع أسهم الشركات المدرجة في البورصة. وقد بدأت تجارة الأسهم عبر الإنترنت منذ عدة سنوات ولم يتجاوز عدد المستثمرين حينها بضع مئات، وأدى الاستخدام المتزايد لخدمات الإنترنت إلى زيادة عدد المستثمرين إلى حوالي 20 مليوناً في نهاية عام 2005. ومع النمو المتزايد لاستخدام التداول الإلكتروني، تتم حالياً حوالي 80 في المائة من أنشطة تداول الأسهم من قبل الأفراد عبر الإنترنت في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة.

ونظراً لعدم السماح للأفراد بالتداول المباشر في أسواق المال، تبدأ أولى خطوات التداول الإلكتروني بفتح حساب لدى إحدى شركات الوساطة المالية المعتمدة من هيئة سوق المال. وفي الغالب يتم فتح الحساب دون رسوم بعد إبرام عقد بين المستثمر وشركة الوساطة المالية يحدد العمولات التي تتقاضاها الشركة، ويقوم المستثمر بتحويل مبلغ الاستثمار من حسابه المصرفي إلى حساب شركة الوساطة (المالية) ويحصل المستثمر على كلمة سر للدخول إلى حسابه لدى شركة الوساطة المالية عبر موقعها الإلكتروني يمكنه من بيع و شراء الأسهم المدرجة في البورصة. وينطوي التداول الإلكتروني للأسهم على بعض المخاطر التالية:

(1) تعرض نظام التداول الإلكتروني لخلل أو عطل مفاجئ، لذا يجب عدم اعتماد المستثمر كلياً على الإنترنت في التداول والتأكد من توافر وسائل بديلة للتداول عند الحاجة ومنها مراكز الاتصال المباشر (call centers) التي تتلقى أوامر وطلبات المستثمر عبر الهاتف وتنفذها بشكل مباشر؛

(2) عدم توافر عنصر الأمان التام في المواقع الإلكترونية لشركات الوساطة المالية والتي من الممكن تعرضها لتسلل طرف ثالث (hackers) لبرامج وأنظمة الحاسب الآلي، لذا يفضل التعامل مع شركات الوساطة الكبرى لقدرتها على توفير خدمة وحماية أفضل لنظام التعامل.

وفي الوقت الراهن، لا يمثل التداول الإلكتروني عقبة أمام المستثمر العربي. فمعظم البورصات العربية النشطة (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية) تمكن مستثمريها من التداول عن بعد دون الحاجة إلى منصة تداول مادية، وأصبح بإمكان الوسطاء المرخصين وعملائهم تداول الأوراق المالية المدرجة من أماكن تواجدهم. ففي بورصة عمان، بدأ العمل بنظام التداول الإلكتروني منذ آذار/مارس 2000، وقد تم تفعيل التداول الإلكتروني بالبورصة المصرية منذ تموز/يوليو 2006. وبلغ إجمالي عمليات التداول عبر الإنترنت منذ ذلك التاريخ وحتى آذار/مارس 2007 قرابة 211 ألف عملية شراء وبيع، ويتوقع أن تستحوذ آلية التداول الإلكتروني على نحو 10 في المائة من تعاملات البورصة المصرية بنهاية العام الحالي. كما يتراوح حجم تداول الأسهم عبر الإنترنت بين 15 و20 في المائة من إجمالي تداولات الأفراد في الإمارات العربية المتحدة، بينما تتم 50 في المائة من أنشطة تداول الأسهم من قبل الأفراد عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية[59].

(ج) وجود شركات وساطة مالية إقليمية

لسهولة التداول في أكثر من بورصة عربية في آن واحد، يتطلب الأمر أن يكون لدى المستثمر حساب في إحدى شركات الوساطة المالية الإقليمية المتواجدة في أكثر من سوق مالي عربي. ويمكن للمستثمر المراقبة الفورية لحركة أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصات العربية عبر الموقع الإلكتروني لشركة الوساطة المالية، ومن ثم تداول الأسهم بيعاً وشراءً من خلال حسابه لدى

(58) الإسكوا، دور أسواق رأس المال العربية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بورصة عمان، اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في دول الإسكوا، 19-20 أيلول/سبتمبر 2006، أبو ظبي.

(59) الأسواق العربية، "هيرمس": 20 في المائة من تداولات الأسهم بالإمارات عبر الإنترنت، http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=2541.

شركة الوساطة المالية دون الحاجة إلى التعامل مع أكثر من شركة وساطة أو لفتح عدة حسابات.

وقد ظهرت مؤخراً بعض شركات الوساطة المالية الإقليمية في العالم العربي وهي ذات ملاءة مالية وكفاءة مهنية عالية. فعلى سبيل المثال، شركة المجموعة المالية "هيرمس"، ومقرها الرئيسي القاهرة، توفر لعملائها العديد من الخدمات المالية ومنها التداول الإلكتروني للأوراق المالية عبر الإنترنت. فيمكن للعميل الاستعلام عن رصيده من الأسهم والنقد لدى الشركة والتداول بالبيع والشراء في كل من سوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية. كما باشرت الشركة نشاطها في السوق السعودي للأسهم مطلع العام الحالي، ومن المتوقع أن تبدأ شركة "هيرمس" التداول بسوق الدوحة للأوراق المالية. كذلك يمكن لعملاء شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كيفك" التداول الإلكتروني عبر أربع أسواق مالية خليجية (الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، المملكة العربية السعودية)، وسيتم ربط سوقي الأردن ومصر في مطلع عام 2008.

وظهر مؤخراً العديد من الشركات العربية مثل "زاوية" في دبي و"مباشر" في المملكة العربية السعودية التي تقدم خدمات نشر المعلومات الفورية إلكترونيا للمستثمرين في البورصات العربية، كما تصدر تقارير دورية لأداء الشركات المدرجة بأسواق المال العربية، والقطاعات الاقتصادية، والاقتصادات العربية، ويمكن للمستثمرين الاطلاع على كافة التقارير والتحليلات المالية إلكترونياً. وتقدم بعض البنوك العربية خدمة الرسائل القصيرة لعملائها لتمكنهم من متابعة أسعار الأسهم المحلية عبر جهاز الهاتف النقال.

خامساً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي

ألف- بعض تطورات قطاع النقل البحري

يشهد قطاع الموانئ البحرية في منطقة الإسكوا مشاريع تنموية عديدة من خلال إقامة موانئ جديدة أو توسعات وتطوير في البنيات الأساسية، وخاصة في مجال محطات الحاويات. كما تقوم معظم موانئ المنطقة بتطوير وتحديث التشغيل باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات (ICT) في تشغيل محطات الحاويات على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى في الإدارة والمحاسبة وغيرها. وفي هذا الصدد، تقوم الإسكوا بإعداد دراسة سوف تصدر بنهاية عام 2007 بعنوان (Good practices in information and communication technology (ICT) - applications in seaports in ESCWA member states) لمساعدة دول المنطقة في الاطلاع على أحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الموانئ البحرية على المستوى الإقليمي والعالمي بالإضافة إلى الاستخدامات والفوائد والحلول التي تقدمها الدراسة لزيادة كفاءة التشغيل وتحسين الإدارة.

وبالإضافة إلى الموانئ الضخمة والحديثة التي اكتملت مؤخراً، كميناء العين السخنة في مصر، قامت هيئة موانئ دبي بإنشاء الجزء الأول والثاني من المرحلة الأولى لبناء محطات الحاويات الطرفية الثانية (ميغاماكس) في ميناء جبل علي. وتأتي هذه الخطوة في إطار خطة طموحة تقوم موانئ دبي العالمية بتنفيذها لإنشاء محطة حاويات ضخمة على مراحل تنتهي بحلول العام 2030، وتهدف إلى بناء رصيف بحري بطول 40 كيلومتراً وبمساحة 300 2 هكتار لاستقبال سفن الحاويات العملاقة من الجيل الجديد في العالم والتي تبلغ حمولتها حوالي 13 ألف حاوية نمطية التي لا تستطيع بقية موانئ المنطقة استقبالها[60].

أما على المستوى العالمي، أصبحت موانئ دبي تحتل المرتبة الثامنة كأكبر الموانئ العالمية للحاويات خلال عام 2006، حيث بلغ عدد الحاويات المتداولة عبر موانئ دبي (جبل علي وراشد) 8.9 مليون حاوية مكافئة بارتفاع نسبته 17.1 في المائة عن عام 2005، كما تحتل موانئ دبي العالمية المرتبة الثالثة لتشغيل الموانئ في العالم. كما أن ميناء جدة الإسلامي احتل المرتبة السابعة والعشرين من بين أكبر الموانئ في العالم حيث قام الميناء بمناولة أكثر من أربعين مليون طن من البضائع بزيادة بحدود 2 في المائة عن عام 2005، ومناولة ما يقارب 3 ملايين حاوية نمطية[61].

أما في مجال النقل البحري في المنطقة، فقد شهد عام 2006 أنشطة عديدة تهدف إلى تطوير النقل البحري في الوطن العربي كقرار القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في شهر آذار/مارس 2006 المتعلق برفع مستويات الأمن والسلامة للنقل البحري وأنشطة اتحاد الموانئ البحرية العربية بمشاركة الإسكوا والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي تتمثل في تفعيل أداء الدول العربية في مجال النقل البحري، وخاصة ما يتعلق بالأمن والسلامة البحرية وانضمام الدول العربية لمذكرة التفاهم للتعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي التي أعدتها الإسكوا، ومشروع اتفاقية للنقل المتعدد الوسائط، ودراسات تحديث وتطوير الموانئ البحرية العربية، وتفعيل أداء المرأة في المجال البحري العربي.

وفيما يتعلق بوضع الأساطيل البحرية التجارية للدول الأعضاء في الإسكوا لسفن الحمولة الساكنة 300 طن وما فوق، فهناك تراجع في حجم أساطيل المنطقة من هذه الفئة بواقع 2.82 في المائة بمقارنة إجمالي الحمولة الساكنة لدول المنطقة في 1 كانون الثاني/يناير 2002 مع إجمالي الحمولة الساكنة لدول المنطقة في 1 تموز/يوليو 2006 (فترة خمس سنوات) (الجدول 30).

إلا أن حجم الأساطيل البحرية التجارية لهذه الدول لفئة سفن الحمولة الساكنة 000 1 طن التي تمثل السفن الكبيرة نسبياً، فقد زادت الحمولة الساكنة بنسبة 27.5 في المائة ولعدد السفن بنسبة 44.9 في المائة، وذلك بمقارنة إحصائيات 1 تموز/يوليو عام 2000 مع نفس الفترة من عام 2005.

(60) جريدة الخليج الاقتصادي بتاريخ 5 آب/أغسطس 2007.

(61) International Review 2007 and http://www.dpa.co.ae.

الجدول 30- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية في دول منطقة الإسكوا لسفن الحمولة الساكنة (300 طن وما فوق) في 1 كانون الثاني/يناير 2002 و1 تموز/يوليو 2006

الدولة	2002		2006			2006
	عدد السفن	الحمولة الساكنة (بالألف)	عدد السفن	الحمولة الساكنة (بالألف)	نمو الحمولة الساكنة (نسبة مئوية)	الترتيب على المستوى العالمي
الأردن	6	44	27	503	1043.18	74
الإمارات العربية المتحدة	107	831	115	935	12.51	59
البحرين	14	411	14	344	-16.30	80
المملكة العربية السعودية	81	1 339	73	1 076	-19.64	56
الجمهورية العربية السورية	195	709	143	605	-14.66	72
العراق	24	275	16	105	-61.81	98
سلطنة عمان	8	14	4	7	50	137
قطر	26	1 022	24	1 178	15.26	53
الكويت	49	3 615	51	4 002	10.70	35
لبنان	89	467	59	204	-56.31	90
مصر	174	1 933	110	1 490	22.91	46
اليمن	7	115	6	22	-80.86	121
إجمالي دول الإسكوا	780	10 775	642	10 471	-2.82	

المصدر: Shipping Statistics and Market Review, volume 50, Institute of Shipping Economics and Logistics (ISL).

وتجدر الإشارة إلى أن قناة السويس التي تمثل أهم شرايين الملاحة الدولية في العالم حققت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى أيار/مايو 2007 إيرادات بلغت 1.8 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار لنفس الفترة الزمنية في عام 2006 بزيادة 304.3 مليون دولار، وذلك نتيجة عبور 143 8 سفينة بإجمالي حمولات 335.2 مليون طن بزيادة 692 سفينة بنسبة 9.2 عن عام 2006. كما أن القناة حققت إيرادات من مرور السفن عبر القناة خلال الإثنين وثلاثين عاماً الماضية حتى نهاية عام 2006 بلغت 50.9 مليار دولار للخزينة المصرية[62].

باء- تطورات النقل في العالم العربي خلال عامي 2006-2007

مع التركيز على قطاع النقل الجوي

1- أهم التطورات في قطاع النقل خلال عامي 2006 و2007

(أ) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي دخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003، وصادقت عليه كل من البحرين وفلسطين والكويت في سنة 2006 والعراق في سنة 2007، مما يجعل مجموع الدول المصدقة على الاتفاق إحدى عشرة دولة؛

(ب) اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي الذي دخل حيز التنفيذ في 23 أيار/مايو 2005، وصادقت عليه كل من البحرين وفلسطين والمملكة العربية السعودية في عام 2007 مما يجعل مجموع الدول المصدقة على الاتفاق لحينه سبع دول؛

(ج) مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي التي دخلت حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2006، وقد صادقت عليها كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية في عام 2006 مما يجعل مجموع الدول المصدقة على الاتفاقية خمس دول؛

(د) استمر صدور قرارات مجالس الوزراء بشأن إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان والعراق وفلسطين ولبنان وعمان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. إضافة إلى ذلك، أعدت الإسكوا الصيغة النهائية لاتفاقية النقل المتعدد الوسائط للبضائع في المشرق العربي والمقرر عرضها على الدورة التاسعة للجنة النقل المزمع عقدها في شباط/فبراير 2008 للموافقة عليها ومن ثم رفعها إلى اللجنة الوزارية للإسكوا المزمع عقدها في نيسان/أبريل 2008.

(62) إنترناشيونال ريفيو، تموز/يوليو - آب/أغسطس 2007.

الإطار 10- النقل البحري في اليمن

نظراً للاهتمام الكبير الذي توليه حكومة اليمن للنقل البحري، فإنها قد رصدت توظيفات استثمارية كبيرة للنهوض بقدرات الموانئ وتعزيزها، سواء كان ذلك في جانب البنية التحتية الأساسية (كإنشاء الموانئ والأرصفة الجديدة وتوسيع وتعميق الأرصفة القائمة) أو في مجال توفير مختلف التجهيزات والآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع السفن بأنواعها ومناولة البضائع بأشكالها. ومن ذات منطلق الاهتمام بالنقل البحري وتطويره على أسس علمية سليمة، حيث تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على المدى المنظور، فقد وضعت الحكومة ممثلة بوزارة النقل ضمن أولوياتها إعداد دراسة استراتيجية لتطوير الموانئ اليمنية للخمسة والعشرين عاماً القادمة تستهدف مراجعة وتحديث المخططات العامة للموانئ القائمة وتحديد المواقع المرشحة لإقامة موانئ جديدة ووظيفة كل منها، والنهوض بمستويات كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها الموانئ من خلال مراجعة وتحديث الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والمالية للموانئ (بما في ذلك استخدامات الحاسوب الآلي)، ومراجعة وتحديث أسس احتساب تعرفة وأجور الخدمات والتسهيلات، ووضع خطط وبرامج للتدريب والتأهيل للعاملين في الموانئ.

ومن جانب آخر، فقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف للفترة 2006-2009، الجاري إعدادها حالياً، السياسات والمؤشرات والتوظيفات الاستثمارية المتوقعة لقطاع النقل البحري في اليمن.

ففي جانب السياسات، تضمن مشروع الخطة الأهداف والإجراءات المطلوبة لتنفيذها، وذلك على الوجه التالي:

1- تطوير قدرات وإمكانيات الموانئ القائمة لاستقبال المزيد من السفن وتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات الملاحية لها.

2- إعداد دراسة لتطوير الموانئ حتى العام 2025، واستكمال الدراسات الفنية الخاصة بإنشاء بعض الموانئ الجديدة وبعض الأرصفة والألسنة البحرية والبدء بتنفيذها.

3- إجتذاب القطاع الخاص للمساهمة والشراكة الفاعلة في أنشطة وخدمات النقل البحري المختلفة، وتقديم التسهيلات اللازمة له لتمكينه من هذه الشراكة.

4- رفع القدرة التنافسية للموانئ اليمنية لتعزيز مكانتها الإقليمية واجتذاب المزيد من السفن والخطوط الملاحية إليها، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات المحققة لهذا الهدف.

5- السعي لإنشاء أسطول بحري تجاري وطني لنقل تجارة اليمن الخارجية.

6- تحسين الإدارة ورفع الكفاءة الإنتاجية.

7- تعزيز دور اليمن في مجالات الملاحة البحرية الدولية.

ومن جهة أخرى، فقد أعدت الإسكوا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الخمس المشاركة في مشروع الأمم المتحدة المعنون "بناء القدرات في تطوير وصلات النقل البرية والبرية – البحرية بين الأقاليم"، المسودة الأولى لخرائط وصلات النقل البرية والبرية-البحرية بين الأقاليم وقواعد المعلومات وبرمجيات تطبيق نظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع كافة اللجان الإقليمية. وتمت مناقشتها أثناء "ندوة بين الأقاليم بشأن التقييم الاقتصادي لوصلات النقل الدولي وتسهيل النقل"، والتي عقدت في القاهرة في الفترة 26-28 حزيران/يونيو 2007. وبناءً على توصيات الندوة، أعدت المسودة الثانية للخرائط وقواعد المعلومات وبرمجيات تطبيق نظم المعلومات الجغرافية بعد الأخذ بالاعتبار ملاحظات اللجان الإقليمية والدول المشاركة في المشروع وعرضت في "الندوة الختامية لمشروع بناء القدرات في تطوير وصلات النقل البرية والبرية-البحرية بين الأقاليم"، التي عقدت في أبو ظبي من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007 وتم الاتفاق على التعديلات النهائية المطلوبة لإصدار الصيغة النهائية لها بالتزامن مع اختتام المشروع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

2- النقل الجوي

يقع العالم العربي في موقع استراتيجي مهم كملتقى تقاطع لقارات أوروبا وآسيا وأفريقيا. هذا بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المطرد في معظم الدول العربية، وتقدم السياحة، وتحرر خدمات النقل الجوي، وامتلاك أساطيل

جوية حديثة مما يجعل من الدول العربية الأسرع نمواً في مجال النقل الجوي، خاصة في منطقة الخليج العربي الذي يشهد حالياً استثمارات كبيرة في شركات الخطوط الجوية وإنشاءات البنى التحتية للمطارات.

وقد سجل قطاع النقل الجوي في الدول العربية نمواً بنسبة 15.4 في المائة في عام 2006 بالمقارنة مع معدل حركة الركاب العالمية (5.9 في المائة) بحسب مقياس دخل الراكب/كم (Revenue Passenger Kilometers RPK)[63]. وقد ارتفعت نسبة الشحن الجوي في الدول العربية بنسبة 16 في المائة للعام 2006 مقارنة مع المعدل العالمي 2.7 في المائة بحسب مقياس تعرفة طن شحن/كم (Freight Tonnes Kolimeters FKT). واستمر هذا النمو خلال النصف الأول من العام 2007، حيث سجلت المؤشرات نسبة 16.2 في المائة نمو (RPK) بالمقارنة مع معدل النمو العالمي الذي بلغ 5.3 في المائة، كما سجل قطاع الشحن الجوي نمواً بنسبة 11.1 في المائة بالمقارنة مع معدل النمو العالمي في قطاع الشحن الجوي الذي بلغ 4.9[64] في المائة. ويتوقع أن يستمر هذا النمو بنسب مرتفعة للأعوام العشرين المقبلة، مع الإشارة بأن هذا النمو يتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وبسبب ازدياد التفاؤل في صناعة النقل الجوي، فمن المتوقع أن يرتفع مجموع الأساطيل الجوية في الدول العربية بنسبة 50 في المائة ليصبح عدد الطائرات العاملة 900 طائرة بعد أن سجل المجموع 599 طائرة في أيلول/سبتمبر 2007[65].

ومن ناحية أخرى، فقد لوحظ وجود ظاهرة جديدة في مجال النقل الجوي في الدول العربية وهي "النقل الجوي المنخفض الكلفة". والشركة الأولى في هذا المجال هي "الشركة العربية" ومركزها إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وقد تأسست عام 2003، وبعدها تأسست خمس شركات مماثلة وهي شركة "الجزيرة" ومقرها الكويت، وشركة "سما وناس" ومقرهما المملكة العربية السعودية، وشركة "راك طيران رأس الخيمة" ومقرها إمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة خطوط "كانغ باسفيك" ومقرها إمارة الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أثبت هذا النموذج للنقل الجوي منخفض الكلفة فعالية ونجاحاً سيساهم في إنشاء شركات جديدة في هذا المجال. والواقع أن النقل الجوي المنخفض الكلفة قد كون رؤية جديدة لشركات الطيران الوطنية في العالم العربي من خلال خطط عمل وفتح أسواق وفرص اقتصادية جديدة.

تعد معظم شركات النقل الجوي العربية مملوكة بنسبة 100 في المائة من قبل حكوماتها. وبالرغم من ذلك، فإن تغيراً وإن بطيئاً قد بدأ يحصل في هذا الشأن. مثال على ذلك، فإن الشركة السعودية والتي تعد أكبر شركة نقل جوي في العالم العربي بدأت بعملية خصخصة نشاطاتها غير الأساسية عام 2007.

وقد سجلت المطارات العربية حركة 158 مليون راكب عام 2007 مقارنة مع 144.5 مليون عام 2006، بنسبة زيادة قدرها 10 في المائة. وتماشياً مع النمو الحاصل في قطاع النقل الجوي، فقد لمست الدول العربية الحاجة إلى زيادة قدرات وخدمات مطاراتها وسجلت استثمارات المطارات حوالي 30 مليار دولار، مما سيزيد من قدرة المطارات العربية على تأمين الخدمات للركاب من 170 مليون إلى 480 مليون راكب سنوياً.

ومن المعلوم أن الحكومات العربية تملك معظم مطاراتها وتقوم بإدارتها. وإدراكاً منها لحاجات السوق، فقد سمحت السلطات المحلية للقطاع الخاص بأن يلعب دوراً في هذا المجال إما عن طريق عقود الإدارة لزيادة كفاءة أدائها أو عن طريق بناء مطارات جديدة بعقود بناء-تشغيل-إعادة تسليم (BOT). وبالتزامن مع ذلك، فقد وافق أعضاء مجلس الطيران المدني العربي عام 1998على اتفاق متعدد الأطراف لتحرير النقل الجوي في العالم العربي. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 18 شباط/فبراير 2007 عندما صادقت عليه خمس دول وهي الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان واليمن ومن ثم صادقت عليه أيضاً الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يلي بعض التطورات الحاصلة في قطاع النقل الجوي في الدول العربية[66]:

(63) IATA Facts and Figures – http://www.iata.org pressroom/facts_figures/traffic_results/2007-01-29-01.

(64) IATA Half year traffic results - http://www.iata.org/pressroom/facts_figures/traffic_results/2007-07-30-01.

(65) "Allow more private airlines to operate in the region" Gulf News 12 September 2007.

(66) في حال عدم الإشارة إلى خلاف ذلك، فإن المعلومات الواردة مقتبسة من The Middle East Aviation Outlook by the Centre for Asia Pacific Aviation (http://www.centrforaviation.com/aviation/).

(أ) الأردن

كانت الأردن ضمن الدول الخمس المصادقة على اتفاق تحرير النقل الجوي العربي المتعدد الأطراف وبانضمامها، دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 18 شباط/فبراير 2007. وفي عام 1996، كانت الأردن الدولة الأولى في المنطقة العربية التي وقعت اتفاقية الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضعت الحكومة الأردنية مشروعاً لتوسعة وتطوير مطار الملكة عليا الدولي في عمان ليستوعب تسعة ملايين راكب عوضاً عن 3.5 مليون راكب حالياً، ومنحت لهذا الغرض عقداً لمدة 25 عاماً مع شركة مطارات باريس.

وقد حصلت الخطوط الملكية الأردنية على جائزة طيران آسيا والباسفيك "الدوران الجوي للعام 2006" في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وأصبحت عضواً رسمياً في اتحاد "عالم واحد" في1 نيسان/أبريل 2007. والملكية الأردنية هي الخطوط الجوية الدولية الوحيدة التي تقوم بـ-رحلات منتظمة إلى العراق حيث تنظم 25 رحلة أسبوعياً إلى بغداد والبصرة وإربيل والسليمانية. وقد سجلت الملكية الأردنية رقماً قياسياً من حيث عدد الركاب الأعلى في تاريخها حيث أنها نقلت 000 256 راكب في آب/أغسطس 2007 أي بزيادة 16 في المائة عن عدد الركاب معها في آب/أغسطس 2006[67].

كما أن الحكومة الأردنية التي تمتلك حالياً 100 في المائة من الخطوط الملكية الأردنية قد أعلنت نيتها خفض نسبة ملكيتها إلى 26 في المائة إما عن طريق شراكة إستراتيجية أو عن طريق اكتتاب أسهم في البورصة، مع حصر نسبة 51 في المائة من الملكية لحاملي الجنسية الأردنية.

(ب) الإمارات العربية المتحدة

كما هو الحال في المجالات الأخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة لها وضع مميز من ناحية النمو السريع في صناعة النقل الجوي، والإمارات العربية المتحدة هي مقر شركتي طيران بين القارات، وهما شركة الإمارات ومقرها دبي، وشركة الإتحاد ومقرها أبو ظبي، إضافة إلى أول شركة منخفضة الكلفة في المنطقة وهي طيران العربية ومقرها الشارقة إضافة إلى شركتين جديدتين منخفضتي الكلفة في كل من رأس الخيمة والفجيرة بدآ العمل اعتباراً من عام 2007. وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة باستثمار مرافق مطارات جديدة بقيمة 30 مليار دولار والذي سيمنحها طاقة استيعابية لحوالي 250 مليون راكب كل سنة خلال عقد من الزمن. وقد أنشئت شركة طيران الإتحاد عام 2003 بهدف جعلها شركة عالمية، وقامت الإتحاد بنقل 2.8 مليون راكب عام 2006 عبر تشغيل 31 طائرة كبيرة، ومن المتوقع أن تنقل 4.5 مليون راكب في العام 2007 عبر استلامها ثماني طائرات ذات حجم واسع، إضافة إلى 12 طائرة أخرى تحت الطلب، وتهدف الشركة إلى تحقيق أرباح في عام 2010.

ومن أجل مواكبة الزيادة على طلب النقل الجوي، قامت حكومة أبو ظبي باستثمار 6.8 مليار دولار في بناء محطات ركاب جديدة، بحيث تشمل المرحلة الأولى طاقة استيعابية كاملة لـ- 20 مليون راكب في عام 2010، مقارنة بـ- 5 ملايين راكب عام 2007، على أن تصل الطاقة الاستيعابية في النهاية إلى 40 مليون راكب كل عام.

قامت حكومة أبو ظبي في آذار/مارس 2006 بتأسيس شركة مطارات أبو ظبي (AOAC) كشركة مساهمة (joint stock company). وفي أيلول/سبتمبر 2006 قامت شركة مطارات أبو ظبي بالتحكم في مطارين رئيسيين: أبو ظبي والعين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، منحت هذه الشركة عطاء مدته 18 شهراً قابلاً للتجديد لمطار "شنجي" الدولي في سنغافورة لبناء وإدارة محطات الركاب الجديدة.

باشرت شركة طيران الإمارات أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر 1985 ومنذ ذلك الحين أصبحت واحدة من أكبر وأسرع شركات الطيران نمواً وربحاً، حيث نقلت 14.5 مليون راكب في عام 2006 بزيادة قدرها 16 في المائة عن العام السابق. وتملك الشركة حالياً 101 طائرة من ذات الحجم الكبير، وفي عام 2012 ستضاعف الشركة عدد طائراتها بدخول 112 طائرة جديدة ذات حجم كبير، وتعتبر شركة طيران الإمارات أكبر مشتري لطائرة الإيرباص (AIRBUS) A380 والتي تعتبر أكبر طائرة نقل للركاب في العالم ويصل مداها إلى 400 15 كلم، كما أوصت الشركة على 55 طائرة من هذا النوع يتم تسليم أول طائرة منها في عام 2007.

(67) Royal Jordanian press release, 3 September 2007 (http://www.rja.com.jo/tabid/59/locale/en-US/default.aspx?itemid=91).

قام مطار دبي في عام 2006 باستقبال 29 مليون راكب والذي يمثل 16 في المائة زيادة عن العام 2005، وناول 1.4 مليون طن من الشحن بزيادة قدرها 6 في المائة عن العام 2005، مما يجعله عاشر أكبر مطار في العالم من حيث الركاب الدوليين، وما زال المطار يشهد نمواً حيث سجل 18 في المائة زيادة في عدد الركاب و10 في المائة زيادة في الشحن المتداول في أول ستة أشهر من عام 2007[68]. ويعتبر مطار دبي من أكثر مؤسسات النقل الجوي الحر في العالم إذ يخدم 77 شركة طيران. وفي الوقت الحاضر، يقوم مطار دبي باستثمار 5.4 مليون دولار لزيادة الطاقة الاستيعابية في عام 2010. إضافة إلى ذلك، وعلى بعد 40 كلم، يجرى إنشاء مطار جديد، وهو مطار دبي الدولي المركزي، بطاقة قدرها 120 مليون راكب و12 مليون طن للشحن سنوياً. ومن المتوقع إتمام إنشاء المطار الجديد بكلفة 81 مليار دولار في عام 2017. ويقع مطار دبي الدولي المركزي في جبل علي بالقرب من المنطقة الحرة والميناء وسيقدم خدمات منطقة حرة واحدة خاضعة لنمط معين من الجمارك لكل من النقل الجوي والبحري، وبذلك يعتبر أول منطقة لوجستية حقيقية للنقل المتعدد الوسائط.

(ج) البحرين

تعتبر البحرين واحدة من دول المنطقة الرائدة في مجال تحرير النقل الجوي وقد كانت الدولة الثانية بعد الإمارات العربية المتحدة التي وقعت اتفاقية الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو 2005[69]. والبحرين هي بلد المركز لشركة طيران الخليج التي تأسست عام 1974 حين قامت حكومات كل من أبو ظبي والبحرين وقطر وسلطنة عمان بشراء نسبة 25 في المائة من طيران الخليج السابقة. وفي عام 2002، انسحبت قطر من الشركة وتبعتها أبو ظبي عام 2005. وفي أيار/مايو 2007، قامت سلطنة عمان ببيع حصتها لحكومة البحرين التي أصبحت الآن المالك الوحيد لطيران الخليج.

وبالرغم من تقلص طيران الخليج، فقد سجلت حركة الركاب في مطار البحرين الدولي في المنامة عام 2006 استخدام 6.1 مليون راكب للمطار بنسبة نمو قدرها 21 في المائة. وفي العام نفسه، سجلت حركة الشحن الجوي زيادة بنسبة تصل إلى 320 ألف طن[70]. كما وضعت هيئة الطيران المدني في البحرين خطة لتطوير مطار المنامة تهدف إلى زيادة قدرة المطار لاستيعاب حركة 15 مليون راكب في العام 2015 و22 مليون راكب للعام 2020.

(د) تونس

تمتلك الحكومة التونسية معظم حصص الخطوط الجوية التونسية، وهي شركة الخطوط الجوية الوطنية في تونس. ويبلغ أسطول الشركة 30 طائرة مدنية بمعدل عمري 11.6 سنوات للطائرة (حسب إحصاء تشرين الأول/أكتوبر 2007). وتعمل الخطوط الجوية التونسية على 49 مسار جوي منتظم كما تعمل حالياً على 80 مسار بما يعرف برحلات المجموعات (charter)[71].

(•) الجزائر

تمتلك الحكومة الجزائرية الخطوط الجوية الجزائرية بالكامل. ويقع مقر الشركة بالجزائر العاصمة وهي رابع أكبر شركة طيران في أفريقيا، وتنقل حوالي 3.5 مليون مسافر سنوياً. يتكون أسطولها أساساً من طائرات بوينغ منها 13 طائرة بوينغ 737، و4 طائرات بوينغ 737-600 و12 طائرة بوينغ 737-800. وللخطوط الجوية الجزائرية رحلات جوية إلى أوروبا وغرب أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي. وتقدم الشركة خدماتها لمعدل 3 ملايين راكب سنوياً وهي عضو فعال في الاتحاد العربي للنقل الجوي[72].

(و) الجمهورية العربية السورية

إن صدور قرار المحاسبة على الجمهورية العربية السورية الذي يحظر على الشركات الأمريكية إجراء أي أعمال تجارية مع الجمهورية العربية السورية، قد حرم الخطوط الجوية السورية من تزويد أسطولها بطائرات الإيرباص (AIRBUS) كما كان مقرراً. وبالمقابل، قامت الخطوط الجوية السورية بالتخطيط لشراء طائرات روسية وتقوم بإجراء مباحثات مع موسكو تتعلق بإنشاء مرفق

(68) Dubai International Airport website – http://www.dubaiairport.com/dia/englishhome/.

(69) US Office of International Aviation - http://www.ostpxweb.dot.gov/aviation/X-40%20_Role_Files/bilatosagreement.htm.

(70) Bahrain Airport Statistics http://bahrainairport.com/air_stati/air_stati_2006_nov.htm.

(71) .http://en.wikipedia.org/wiki/Tunisair

(72) http://en.wikipedia.org/wiki/Air_alg%C3/A9rie.

صيانة إقليمي للطائرات الروسية في دمشق، وهذا بدوره لا يمثل الوضع الأمثل حيث أن الطائرات الروسية أقل كفاءة في استخدام الوقود من طائرات البوينغ (BOEING) أو الإيرباص (AIRBUS)، وفي حال وجود قاعدة منشأة، فإن هذا يشكل صعوبة سواء في صيانة الطائرات الروسية أو إعادة بيعها.

(ز) العراق

يخضع مطار بغداد الدولي لمراقبة مدنية منذ 25 آب/أغسطس 2004. وتقوم شركتا الطيران العراقية والملكية الأردنية برحلات منتظمة إلى عمان في الأردن، وتقوم شركة DHL بعمليات الشحن الجوي المدني. وفي شباط/فبراير 2006، أعلنت السلطة الوطنية للطيران المدني العراقي عن استثمار 2 مليار دولار أمريكي لإعادة تأهيل مطار بغداد الدولي. وتتوقع السلطة أن تصل حركة الركاب في المطار إلى حوالي 15 مليون راكب في العام 2010[73].

(ح) سلطنة عمان

في أيار/مايو 2007، أعلنت الحكومة العمانية انسحابها من شركة طيران الخليج والتي مركزها البحرين، وزيادة نسبة امتلاكها للطيران العماني (الشركة الوطنية) بنسبة 83 في المائة. وقد تم خصخصة المطار الرئيسي في سلطنة عما، وهو مطار سيب الدولي، في مسقط في عام 2002 بعد أن منحت حق الإدارة لشركة إدارة مطارات سلطنة عمان لمدة 25 عاماً مع احتفاظها بنسبة 20 في المائة من الفوائد. وضمن العقد، كان من المفترض أن تقوم الشركة باستثمار 325 مليون دولار لإعادة تأهيل المطار، وبسبب الإخلال في هذا البند، فقد تم سحب عقد شركة إدارة المطارات في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2004، وقامت الحكومة بالتالي بإدارة المطار.

وتشجع الحكومة مشاركة القطاع الخاص في النقل الجوي وقامت بإحالة عطاءات لشركة الخدمات الهندسية الوطنية في باكستان ومطارات باريس لتقديم خدمات الإدارة في مشروع توسعة مطاري سيب وصلالة والمقدر كلفته بمليار دولار أمريكي، حيث سيتم توسعة مطار سيب لاستيعاب 12 مليون راكب في عام 2010 وإمكانية زيادة العدد إلى 48 مليون راكب بحسب الحاجة.

(73) "Renovation of Baghdad airport to start net month" - Gulf News 9 February 2006.

وللطيران العماني أهمية خاصة في صناعة السياحة حيث قدر مجلس السفر والسياحة العالمي بأن حركة الطيران العماني ستزيد بمعدل 12.7 في المائة وينتج عنها دخل بمقدار 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2007. وسوف تستمر هذه الزيادة بواقع 6.2 في المائة سنوياً بالمبالغ الحقيقية ما بين الأعوام 2008 و2017. وتماشياً مع التوسع السريع في الطيران العماني، قامت الشركة بتوقيع اتفاق مع شركة Spice Jet الهندية لتزويد الطيران العماني بطيارين خلال الفترة التي تقوم فيها الشركة بتدريب مواطنين عمانيين ليصبحوا طيارين. وقد تمكن الطيران العماني من إصدار تذاكر إلكترونية بنسبة 60 في المائة من مجموع التذاكر المصدرة وهي ثاني أعلى نسبة في المنطقة العربية[74].

(ط) فلسطين

تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية مطار ياسر عرفات الدولي الذي يشكل المركز الرئيس لعمل الخطوط الجوية الفلسطينية. وبحسب موقع (Wikipedia)، فقد كان للمطار منذ افتتاحه في العام 1998 قدرة استيعاب 000 700 راكب في العام والعمل 24 ساعة في اليوم و364 يوماً في السنة حتى تاريخ إغلاقه في العام 2001 بعد قصفه وتدميره من قبل القوات الإسرائيلية. وأثناء الحرب على لبنان في صيف 2006، قصفت القوات الإسرائيلية المحطة الرئيسية للمطار الذي يتعرض حالياً لعمليات سطو على مواده[75].

الخطوط الفلسطينية هي الخطوط الوطنية ومركزها الأساسي كان في قطاع غزة. وقد تأسست الخطوط الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2000 بعد انتفاضة الأقصى ثم أجبرت على الانتقال إلى مطار العريش الدولي في مصر في كانون الأول/ديسمبر 2001 بعد تدمير قاعدتها الرئيسية في مطار ياسر عرفات الدولي. والسلطة الفلسطينية تمتلك الشركة بنسبة 100 في المائة[76].

(ي) قطر

(74) "Oman Flying High" Oxford Business Group 12 July 2007.

(75) Wikipedia - http://en.wikipedia.org/wiki/ Yasser_Arafat_Inernational_Airport.

(76) Wikipedia - http://en.wikipedia.org/wiki/ Palestine_Airlines.

تقوم قطر بتخصيص استثمارات كبيرة في النقل الجوي حيث أنها تعتبر هذا القطاع أحد وسائل توسيع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على صناعة النفط. وأنيطت هذه المهمة إلى رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية القطرية والذي يشغل أيضاً منصب الرئيس الرسمي لهيئة الطيران المدني إضافة إلى ترؤسه هيئة قطر للسياحة. وتقوم الخطوط الجوية القطرية بإدارة مطار الدوحة الدولي.

وقد تم توسعة مطار الدوحة الدولي لتزيد طاقة استيعابه من 4.2 مليون إلى 7.5 مليون راكب في عام 2003. وبالنظر إلى حجم النقل السريع، فإن هذه الزيادة تعتبر محدودة، ويتم حالياً بناء مطار جديد على مرحلتين. المرحلة الأولى ستشكل طاقة استيعابية قدرها 24 مليون راكب ومن المنتظر الانتهاء منها في العام 2008، بينما تمثل المرحلة الثانية طاقة استيعابية قدرها 50 مليون راكب بكلفة 5.5 مليار دولار ومن المنتظر الانتهاء منها في العام 2015.

تنمو الخطوط الجوية القطرية بشكل سريع وبزيادة حوالي 40 في المائة سنوياً، ولدى الشركة حالياً 58 طائرة بالإضافة إلى 113 طائرة أخرى تحت الطلب، ومن المنتظر أن يبلغ عدد أسطولها 120 طائرة في عام 2017 بأكثر من ضعف العدد المتواجد حالياً[77]. وتأمل الشركة أن تدر أرباحاً ما بين الأعوام 2011 و2012 وهو الوقت الذي يفكر فيه بخصخصة الشركة. وتملك الحكومة حالياً 50 في المائة من الشركة فيما النصف الآخر مملوك لجهات خاصة غير معلن عنها.

(ك) الكويت

أصبحت الكويت الرائد الإقليمي في مجال تحرير النقل الجوي؛ فقد وقعت مع 78 دولة اتفاقيات أجواء مفتوحة. كما كانت أول دولة في الدول العربية من حيث الترخيص لخطوط جوية تابعة للقطاع الخاص والثانية كناقل جوي من حيث الكلفة المنخفضة بحسب أسعار شركتها "الجزيرة"[82]. وقد سجلت شركة الجزيرة أرباحاً وصلت إلى 8.7 مليون دولار أمريكي بعد سنة كاملة من العمل ونقلت 000 600 راكب عام 2006، وهي السنة الأولى الكاملة لعملها[78]. وفي شباط/فبراير 2007، أسست الشركة مركزاً لها في دبي كما تنوي إنشاء مراكز أخرى في المنطقة.

ولا تزال الحكومة تمتلك الخطوط الكويتية، وهي الخطوط الوطنية الرسمية، بنسبة 100 في المائة. ولكنها سجلت خسائر على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية من أعوام عملها الستة عشر. وقد وضعت الشركة خطة ترمي إلى تجديد طائراتها، فطلبت استقدام 6 طائرات (AirbusA320) في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 و12 طائرة (Boeing B787) في حزيران/يونيو 2007. وتعمل الشركة على زيادة عدد ركابها من 2.5 مليون راكب إلى 7 ملايين راكب عام 2012.

ويتم حالياً إنشاء محطة ركاب ثانية تتسع 8 ملايين راكب ويتوقع الانتهاء من تجهيزها مع نهاية عام 2007، مع الأخذ بالاعتبار أن المحطة الحالية تعمل فوق قدرتها الاستيعابية (6 ملايين راكب).

(ل) لبنان

يعتبر لبنان ضمن الدول الخمس الأولى التي وقعت على اتفاق تحرير النقل الجوي العربي المتعدد الأطراف وعند انضمامها، دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 18 شباط/فبراير 2007. ولبنان من أولى الدول التي اعتمدت سياسة الأجواء المفتوحة. ويعاني قطاع النقل الجوي من الأزمات السياسية التي تمر بالبلاد، وقد سجلت الإحصائيات هبوطاً في أعداد الركاب عبر مطار بيروت الدولي من 3.3 مليون راكب للعامين 2004 و2005 إلى حوالي 1.8 مليون راكب في العام 2006[79]. وقد توقف المطار عن العمل لعدة أسابيع خلال صيف 2006 بسبب الحرب.

وقد أجرت شركة طيران الشرق الأوسط، الشركة الوطنية في لبنان والتي يمتلكها مصرف لبنان المركزي، إعادة هيكلة ناجحة بعد تقليص عدد موظفيها بنسبة 40 في المائة واعتماد مسارات جوية جديدة مما أدى إلى إحراز أرباح بقيمة 50 مليون دولار عام 2004 و20 مليون دولار عام 2006 بالرغم من الحرب. وقد كان من

(77) Qatar Airways Fact Sheet - http://www.qatarairways.com/corp_facsheets.html?linkdes.h_5*2.

(78) Al Jazeera press release 15 April 2007 - http://www.jazeeraairways.com/.

(79) Reported in the Bank Audi Lebanon Weekly Monitor week 37, September 10-15, 2007.

(82) Al Jazeera press release 12 September 2005 - http://www.jazeeraairways.com/.

المفروض طرح أسهم الشركة في بورصة بيروت عام 2005، لكن تأجل ذلك إلى عام 2008.

(م) الجماهيرية العربية الليبية

الخطوط الجوية العربية الليبية هي الناقل الوطني في الجماهيرية العربية الليبية ولديها أكثر من 20 وجهة دولية وداخلية ومقرها الرئيسي هو مطار طرابلس العالمي في طرابلس، مع فرع في مطار بنينة الدولي في بنغازي، وتمتلك الحكومة الشركة بالكامل.

بلغ أسطول الشركة 28 طائرة مدنية في عام 2007 من ضمنها 18 طائرة تحت الطلب. وفي عام 2006، أطلقت الشركة مسارات جوية جديدة إلى أوروبا منها رحلتين أسبوعياً إلى ميلانو (إيطاليا) كانت أولها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ويجري العمل حالياً على تنظيم رحلات إلى باريس وليون في فرنسا ومدريد في إسبانيا. كما أطلقت الشركة نظام الحجز الإلكتروني في أيلول/سبتمبر 2007[80].

(ن) مصر

تعمل الحكومة المصرية منذ العام 2002 على تحرير قطاع النقل الجوي. وعلى سبيل المثال، فقد خصت الحكومة مطار الإسكندرية الدولي بنسبة 20 في المائة من حركة طيران مصر للطيران. والمتوقع أن يتم الانتهاء من هذا التحويل الداخل ضمن لائحة تبادل الحصص في بورصتي القاهرة والإسكندرية في عام 2007.

كما رحبت الحكومة المصرية بمشاركة القطاع الخاص بالمطارات وقد وقعت في عام 2004 عقداً لمدة ثمانية أعوام مع شركة Fraport الألمانية لإدارة عمليات مطار القاهرة الدولي. وفي نفس الوقت، تم توقيع عقد لمدة 6 سنوات مع شركة ADPM الفرنسية لإدارة كل من مطار الغردقة وشرم الشيخ وأبو سنبل والأقصر وأسوان. إضافة إلى ذلك، فقد أعطت الحكومة عقود (BOT) مع مراقبة لمدة 40-50 عاماً لإنشاء مطارات جديدة في مرسى علم والعلمين والبحرية والفرافرة والعين السخنة، علماً بأن مطار مرسى علم مجهز فعلياً.

(س) المغرب

تمتلك الحكومة المغربية 95.95 في المائة من أسهم شركة طيرانها الوطني "الخطوط الملكية المغربية" وتمتلك شركة الخطوط الجوية الفرنسية 2.86 في المائة من الأسهم فقط. وتتجه الحكومة حالياً إلى خصخصة الشركة عن طريق طرح 25 في المائة من حصصها للعموم. وتعتبر الشركة ثالث أكبر شركة أفريقية بعد الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا ومصر للطيران.

وقد وقعت الحكومة المغربية في نهاية عام 2005 اتفاقية أجواء مفتوحة مع الاتحاد الأوروبي مما وضع الخطوط الملكية المغربية أمام تحد كبير مع شركات النقل الجوي المنخفضة الكلفة التي تؤمن رحلات من أوروبا إلى أفريقيا[81].

(ع) المملكة العربية السعودية

لقد اتخذت المملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية خطوات هامة في سبيل تحرير صناعة النقل الجوي. ففي شهر آب/أغسطس من العام 2006 أعطيت الخطوط الجوية العربية السعودية الضوء الأخضر من الحكومة لتحويل خدمات التموين والشحن والمناولة الأرضية وتدريب الطيارين والخدمات الفنية إلى خمس شركات مستقلة. وشكل هذا جانباً من محاولات شركة الطيران لتهيئة نفسها للخصخصة. وفي أيلول/سبتمبر 2007، تم الإعلان عن فوز شركة خدمات التموين الاستراتيجية المحدودة بـ 49 في المائة من خدمات تموين الشركة، وقد شكل هذا أول خصخصة لواحدة من النشاطات الخمسة غير الرئيسية. وستكون خدمات الشحن هي ثاني وحدة إستراتيجية يتم خصخصتها تليها وحدة الخدمات الأرضية، وأخيراً وحدة الصيانة[82]. ومن المنتظر تعويم أسهم الخطوط الجوية العربية السعودية قبل عام 2009.

وقد تم تحويل الهيئة العامة للطيران المدني (GACA) إلى هيئة مستقلة يديرها ممثلون عن القطاعين العام والخاص في آذار/مارس 2004. وقد قامت شركتان للنقل الجوي المنخفض الكلفة بتقديم خدمات نقل جوي محلي وهما شركة "ناس" ومقرها الرياض والتي بدأت أول رحلة لها في 25 شباط/فبراير 2007، وكذلك شركة "سما" وقد أطلقت أول رحلة لها في آذار/مارس 2007 ومقرها مدينة الدمام في المنطقة الشرقية، مركز صناعة البترول.

(80) http://en.wikipedia.org/wiki/Libyan_Airlines.

(81) http://en.wikipedia.org/wiki/Royal_Air_Maroc.

(82) "SCC buys 49% of Saudi Catering" Arab News 24 September 2007.

ومن أجل استيعاب الزيادة المتوقعة في النقل الجوي، فقد بدأت الحكومة في مشروع توسعة مطار جدة الدولي بكلفة 1.5 مليار دولار أمريكي، حيث سيزيد ذلك من طاقة الاستيعاب من 13 مليون إلى 30 مليون راكب بحلول العام 2011، يلي ذلك مرحلتان لاحقتان يتم بموجبهما رفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 60 مليون راكب سنوياً بعد المرحلة الأولى و80 مليون راكب سنوياً بعد المرحلة الثانية. وقد تمت دعوة القطاع الخاص في عام 2006 للمشاركة في البنية التحتية للنقل الجوي عبر عقد (BOT) لمشروع توسعة محطة الحجاج في مطار جدة بكلفة 250 مليون دولار أمريكي والمقرر الانتهاء منها في عام 2008.

(ف) اليمن

أعلنت الحكومة عن مشروع تطوير وتوسعة مطار صنعاء الدولي بقيمة 300 مليون دولار من أجل زيادة طاقته من 1.5 مليون راكب إلى 5 ملايين راكب/عام. إضافة إلى ذلك، قامت شركة الطيران اليمنية، والتي تملكها حكومتي اليمن والمملكة العربية السعودية، بطلب شراء 6 طائرات أيرباص A350 (AIRBUS) في آذار/مارس 2006 مع الاحتفاظ بخيار طلب 4 طائرات أخرى من أجل تطوير شبكة نقلها البعيد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، أصدرت اليمن أول تذكرة إلكترونية وأبلغت أنها في الطريق لتلبية آخر موعد حددته "الإياتا" لجعل تذاكرها الإلكترونية مائة في المائة في 31 أيار/مايو 2008.

جيم- قطاع الطاقة: تعزيز الجهود لإقامة شبكات الربط الكهربائي

تشكل مشاريع ربط شبكات الطاقة الكهربائية العربية ومشاريع إنشاء شبكات لخطوط نقل الغاز الطبيعي من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك في الدول العربية استثماراً استراتيجياً يحقق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ومن بينها الدول الأعضاء في الإسكوا. وفي العدد السابق من الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، لعام 2006، تم تقديم شرح تفصيلي لجملة من هذه المشاريع. وفيما يلي يتم عرض لأهم التطورات[83] التي تمت في هذا الخصوص في الفترة 2006 – 2007:

1- مشاريع ربط الشبكات الكهربائية

بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لتطوير قدرات التوليد الكهربائية المركبة لديها لمواجهة الزيادة في الطلب على الكهرباء. ففي عام 2006، بلغ إجمالي قدرات التوليد الكهربائية المركبة في الدول العربية 136 جيغاوات (ج.و.)، 50 في المائة منها في دول مجلس التعاون الخليجي، و32 في المائة منها في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وجمهورية مصر العربية ولبنان، و16 في المائة في تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب، و2 في المائة في باقي الدول العربية. في حين بلغ الحمل الأقصى 108 ج.و.، وبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة 622 ألف جيغاوات في الساعة (ج.و.س)، وإجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة 517 ألف ج.و.س.[84].

وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي تمت في مجالات ربط الشبكات الكهربائية في الدول العربية في الفترة 2006-2007.

(أ) مشروع الربط الكهربائي السباعي (EIJLST)

يتضمن هذا المشروع ربط الشبكات الكهربائية لكل من الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية والعراق ولبنان ومصر على جهد 500/400 ك.ف.، وقد عقد الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول الربط السباعي في 16 كانون الثاني/يناير 2007، وكانت من أهم نتائجه الموافقة من حيث المبدأ على انضمام فلسطين إلى المشروع كعضو مراقب إلى أن يتم استكمال كافة الشروط الفنية والقانونية؛ وفيما يلي عرض سريع للمشروع:

(1) الأردن – الجمهورية العربية السورية - مصر: تقوم لجنة تخطيط الربط الكهربائي للدول الثلاث بمتابعة المشروع وإعداد دراسة التخطيط المتكامل للشبكة الكهربائية فيما بينها. وقد تم تجديد عقد تبادل الطاقة الكهربائية بين الجانبين الأردني والمصري والأردني والسوري، حتى نهاية عام 2007؛

(2) الجمهورية العربية السورية – تركيا: تم استكمال كافة الأعمال المتعلقة بخط الربط

(83) وثائق الدورة السابعة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء - (مقر الأمانة العامة للجامعة، القاهرة: 25-26 نيسان/أبريل 2007) - التقرير والقرارات.

(84) الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء - النشرة الإحصائية 2006 - العدد الخامس عشر.

السوري - التركي 400 ك.ف. (داخل البلدين)، وسيتم تشغيل الخط بعد الحصول على موافقة اتحاد شبكات نقل الكهرباء الأوربية (UCTE) على انضمام دول الربط السباعي إليها، والمتوقع أن يتم ذلك في منتصف عام 2008. من جانب آخر، تم توقيع اتفاقية فنية وتجارية لنقل الطاقة الكهربائية من جهة واحدة من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية عبر خط 400 ك.ف. في تشرين الأول/أكتوبر 2006؛

(3) الجمهورية العربية السورية – لبنان: من المتوقع أن يتم تشغيل خط الربط الكهربائي السوري – اللبناني جهد 400 ك.ف في نهاية عام 2007، وذلك بعد الانتهاء من إجراء تعديلات الأعمال المدنية المطلوبة لمحطة تحويل كسارة على الجانب اللبناني، وإعداد الدراسات التشغيلية اللازمة قبل تشغيل المشروع. من جانب آخر، بدأ تنفيذ مشروع إنشاء مركز التحكم الوطني وذلك في آذار/مارس 2006؛

(4) الجمهورية العربية السورية – العراق: أبدى الجانبان العراقي والسوري رغبتهما في المباشرة في تنفيذ مشروع الربط بين محطتي "القائم" في العراق و"التيم" في الجمهورية العربية السورية، ويتطلب ذلك إنشاء خط نقل 400 ك.ف بطول 160 كم بين المحطتين، ومن المتوقع أن يتم إنجاز هذا الخط في منتصف عام 2008؛

(5) تركيا - العراق: تم تشغيل خط ربط بين تركيا والعراق على جهد 154 ك.ف لتزويد بعض المناطق داخل العراق بشكل معزول عن باقي الشبكة العراقية منذ أيلول/سبتمبر 2003، وسوف يتم إنشاء خط 400 ك.ف. لزيادة القدرة المتبادلة بين الجانبين. ومن المتوقع أن يتم تشغيل خط الربط الكهربائي العراقي – التركي بشكل متزامن مع الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (UCTE) على انضمام دول الربط السباعي إليها؛

(6) الجمهورية العربية السورية – تركيا - العراق: من المتوقع أن يتم البدء في تنفيذ الأعمال المتعلقة بهذا المشروع بعد إجراء الدراسات التشغيلية اللازمة، وأخذ الموافقات اللازمة من الـ UCTE؛

(7) الجماهيرية العربية الليبية - مصر: يعمل الجانبان على تطوير المبادلات بينهما لتدعيم اقتصاديات خط الربط الكهربائي؛ وقد تم توقيع عقد لتبادل الطاقة بين الجانبين خلال الفترة 2004-2007 ويتم مراجعته وتحديثه سنوياً.

(ب) مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

تم إنشاء هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي ومقرها الدمام في المملكة العربية السعودية، ويتضمن هذا المشروع ربط الشبكات الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي الست في شبكة موحدة يتم تنفيذها على ثلاث مراحل: (1) ربط كل من البحرين، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ (2) ربط الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛ (3) الربط بين دول المجموعتين 1 و2 بعد إنجازهما. وتساهم الدول الست في كلفة المرحلتين الأولى والثالثة من المشروع. هذا وقد قطع مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي خطوات مهمة في التنفيذ وفق ما يلي:

(1) قد تمت ترسية عقود تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي بين البحرين، وقطر، والكويت والمملكة العربية السعودية؛

(2) وصلت نسبة الإنجاز للمرحلة الأولى في نهاية آذار/مارس 2007 إلى 21 في المائة، وقد وصلت بعض المواد والمعدات التي استوردها المقاولون من منافذ دول المرحلة الأولى. وقد بادر مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى دعوة كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان للدخول في المرحلة الحالية للربط، بما يحقق إتمام شبكة الربط في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أبدت الدولتان مبدئياً رغبتهما في الانضمام. والهيئة في انتظار الموافقة النهائية، كما تم اعتماد الهيكل الإداري والنظم واللوائح الإدارية والمالية المنظمة لمرحلة التشغيل والصيانة.

ونظراً لأهمية الاتفاقيات القانونية التي تنظم العلاقة بين الدول المشاركة، وتحديد أسس تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بينها، وتوضيح المعايير الواجب إتباعها وتطبيقها لاستيفاء متطلبات الربط الكهربائي، فقد تم التعاقد مع إحدى المؤسسات الخبيرة لإعداد ثلاثة اتفاقيات: (أ) اتفاقية المساهمين (shareholders agreement)؛ (ب) اتفاقية تبادل وتجارة الطاقة (power exchange & trading agreement)؛ (ج) معايير التشغيل (transmission code).

(ج) مشروع الربط الكهربائي لدول المغرب العربي

(1) تونس - الجماهيرية العربية الليبية: لقد انتهت التجارب الخاصة بالتشغيل التزامني مع مجموعة UCTE، ولاعتبارات فنية في التشغيل تقرر إعادة التجربة قبل نهاية العام الحالي بعد استكمال تشغيل بعض خطوط التقوية على جهد 400 ك.ف. بين تونس والجزائر و المغرب لضمان نجاح التشغيل؛

(2) تونس – الجزائر – المغرب: ترتبط هذه الدول الثلاث فيما بينها على جهد 220 ك.ف.، وتجري تقوية الربط على جهد 400 ك.ف.، ويتوقع تشغيل خط الربط الكهربائي بين الجزائر والمغرب قريباً. كما أن الخط 400 ك.ف. بين تونس والجزائر قيد الإنجاز. وهذه الدول الثلاث مرتبطة مع الشبكة الأوروبية من خلال الكابل البحري جهد 400 ك.ف. بين إسبانيا والمغرب. وقد اكتمل مؤخراً إنشاء الخط الهوائي الجديد بين تونس والجزائر، وسوف يتم تشغيله بداية على 220 ك.ف. ثم على 400 ك.ف. في مرحلة لاحقة، بينما شارف تنفيذ الخط الهوائي بين الجزائر والمغرب على الانتهاء ومن المتوقع تشغيله في القريب العاجل؛

(3) تم الانتهاء من دراسة الجدوى لتقوية الربط بين كل من تونس والجماهيرية العربية الليبية والجزائر ومصر والمغرب على جهد 500/400 ك.ف.، ومن جهة أخرى، اتفقت الجماهيرية العربية الليبية والجزائر مؤخراً على إجراء دراسة جدوى للربط بين البلدين على مستوى جهد 400 ك.ف. بين منطقتي غدامي في الجماهيرية العربية الليبية وحاسي بركين في الجزائر بطول 250 كيلومتراً.

(د) تم الانتهاء من دراسة جدوى الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية واليمن

وتم اعتماد الخيار الأفضل وهو الربط بين بني حشيش (صنعاء-اليمن) وكدمي (صبيا-المملكة العربية السعودية)؛ ومن المخطط إنشاء محطة تحويل بقدرة 250 ميغافولت أمبير في كدمي، بالإضافة إلى إنشاء خط 400 كيلوفولت بين بني حشيش وكدمي في عام 2009، بالإضافة إلى إنشاء محطة تحويل أخرى بقدرة 250 ميغافولت أمبير في كدمي عام 2013. وقد خلصت الدراسة إلى وجود فوائد فنية واقتصادية عالية للربط الكهربائي بين الدولتين، ويتطلب الربط تنفيذ خطة توليد طموحة في اليمن، ويمكن مباشرة تنفيذ الربط الكهربائي بعد استكمال هذه الخطة.

(•) دراسة الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية

تم إعداد نطاق عمل دراسة جدوى الربط بين البلدين وطرحها على الاستشاريين العالميين، وتم توقيع عقد إجراء الدراسة. ومن المتوقع أن تصدر الدراسة توصياتها في نهاية عام 2007. وسوف يؤدي هذا المشروع، في حال تنفيذه، إلى ربط دول المشرق العربي ودول المغرب العربي بدول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة مترابطة تمثل حوالي 98 في المائة من إجمالي قدرات التوليد في الدول العربية.

(و) الربط الكهربائي بين السودان ومصر

يجري الإعداد لدراسات الجدوى لربط الشبكات الكهربائية لدول النيل الشرقي وهي إثيوبيا والسودان ومصر، وذلك في إطار مبادرة حوض النيل التي يتم تمويلها كمعونة فنية من قبل البنك الأفريقي للتنمية.

(ز) مشروع الربط الكهربائي بين فلسطين ومصر

تم الاتفاق على تنفيذ مشروع ربط شبكتي الكهرباء بين فلسطين ومصر. وقد أوضح المسؤولون بأن الهدف من هذا المشروع هو تلبية احتياجات قطاع غزة من الطاقة الكهربائية. ويقوم الجانب المصري بإعداد المواصفات الفنية والتصاميم ووثائق مناقصات العطاءات لجميع متطلبات المشروع، وتم تكوين فريق مشترك لدفع أعمال التنفيذ وتحقيق الربط الكهربائي خلال عام واحد.

(ح) مشروع الربط الكهربائي العربي الأوروبي

يجري ربط شبكة الربط السباعي وشبكة ربط المغرب العربي مع أوروبا على جهد 400 ك.ف.: من الشرق: عن طريق تركيا بعد استكمال الربط بين تركيا والجمهورية العربية السورية؛ ومن الغرب: من إسبانيا إلى المغرب، وتم تقوية هذا الربط حالياً بإضافة خط آخر (كابل بحري) في عام 2007 لرفع طاقة التبادل؛ وفي الوسط: توجد دراسة للربط بين إيطاليا وتونس عبر كابل بحري يمتد لمسافة 150 كم يربط تونس بجزيرة صقلية، بالإضافة إلى ربط الجزائر بإسبانيا من خلال كابل بحري لتزويد إسبانيا بالكهرباء المولدة باستخدام الغاز الطبيعي الجزائري. وهناك دراسة لربط إيطاليا بالجزائر، ويتم حالياً إعداد دراسة لربط إيطاليا بالجماهيرية العربية الليبية بكابل بحري باستخدام التيار المستمر. ويجري حالياً الإعداد لتنفيذ دراسة جديدة حول توسعة وتقوية شبكات الربط الكهربائي في حوض البحر الأبيض المتوسط تحت مسمى (MEDRING).

(ط) تحديث خرائط الربط الكهربائي العربي.

سوف يقوم الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء باستكمال تحديث خرائط الربط الكهربائية.

(ي) البدء في إعداد دراسة عن الربط الكهربائي العربي وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء

تنفيذاً للقرار رقم 88 الصادر عن الدورة السابعة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (القاهرة، 25 نيسان/أبريل 2007)، تم عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بمراجعة الشروط المرجعية لدراسة الربط الكهربائي العربي وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء (القاهرة 14-15 آب/أغسطس 2007)، وقد هدف هذا الاجتماع إلى تحديد المدة الزمنية اللازمة لإنجاز الدراسة والتي قدرت بـ 120 أسبوعاً (من تاريخ توقيع العقد مع الاستشاري الفائز)، كما تمت مراجعة الشروط المرجعية للدراسة والتي شاركت في إعدادها الإسكوا، واستيفاء الملاحظات. وقد تم تقدير التكلفة اللازمة للدراسة بحوالي خمسة ملايين دولار يتم توزيعها بنسب القدرات المركبة في الدول العربية لعام 2006. هذا وقد تم الاتفاق على البدء فوراً في تجميع الوثائق والدراسات والبيانات ذات الصلة بالدراسة لتسليمها إلى الاستشاري الفائز، كما تمت التوصية بتشكيل فريق عمل من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للتقييم الفنّي والمالي والقانوني.

(ك) إنشاء مركز المراقبة التنسيقي لتبادل الطاقة الكهربائية بين دول الربط السباعي ودول المغرب العربي

تم تشكيل لجنة خاصة تضم خبراء من دول الربط السباعي ودول الربط المغاربي، وذلك للإسراع في إقامة مركز المراقبة التنسيقي للدول العربية التي اكتمل ربطها. وتقرر في اجتماع الدورة السابعة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (القاهرة، 25 نيسان/أبريل 2007) تشكيل فريق عمل من الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء وهيئة الربط لدول مجلس التعاون الخليجي الربط السباعي والمغاربي، بالإضافة إلى أمانة مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء تكون مهمته وضع تصور واضح لإنشاء اتحاد تنسيق وتشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي على غرار اتحاد تنسيق الشبكات الأوروبية الـ UCTE، ليتضمن جميع النواحي الفنية والقانونية والتنظيمية، وتكون نواة عمله هي الدراسة التي تقوم بها هيئة الربط لدول مجلس التعاون الخليجي، وأن ينجز التصور المطلوب بالتزامن مع إتمام مشاريع الربط الكهربائي العربي.

2- المشاريع المشتركة في مجال النفط والغاز الطبيعي بين الدول العربية[85]

لقد ساهم النفط والغاز الطبيعي في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية. وتعتبر صناعة النفط والغاز الطبيعي من أهم النشاطات التي يمكن أن تساهم في زيادة التعاون بين الدول العربية. وتعد المشاريع المتعلقة بشبكات تصدير النفط والغاز الطبيعي إحدى الركائز المهمة في هذا المجال، سيما وقد ازداد الطلب على الغاز الطبيعي بسبب قلة الملوثات الناتجة عن استخدامه والتقدم التقني لتوليد الكهرباء باستخدام محطات التوليد الغازية ذات الدورة المركبة، مما زاد من جدوى استخدامه.

وقد بدأ الغاز الطبيعي في أخذ دوره على الساحة الجيوسياسية للطاقة، وذلك بسبب التركز الكبير للاحتياطات في عدد صغير نسبياً من الدول المنتجة حيث تقع 67 في المائة من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي ضمن خمس دول (الإمارات العربية المتحدة، إيران، روسيا، قطر، المملكة العربية السعودية).

وازداد استخدام الدول العربية للغاز الطبيعي خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع الطلب من 1.096 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (م.ب.م.ن./ي.) عام 1985 إلى ما يعادل 3.34 (م.ب.م.ن./ي.)، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في الطلب لتصل إلى ما يعادل 6.4

(85) التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مؤتمر الطاقة العربي الثامن – عمان، الأردن، 14-17 أيار/مايو 2006.

(م.ب.م.ن./ي.) بحلول عام 2020. ويرجع السبب الرئيسي في زيادة استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة العربية نتيجة قيام معظم بلدان المنطقة باستبدال زيت الوقود بالغاز في توليد الكهرباء، وذلك تماشياً مع توجهات العالم في تخفيض الانبعاثات الضارة بالبيئة، مما ساهم في تقليل نسب الزيادة في استهلاك المشتقات النفطية.

وتعد قطر ثالث دولة في العالم من حيث صادرات الغاز الطبيعي، وذلك بعد روسيا وإيران. وتعتبر مشاريع شبكات نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية من أهم المشاريع الإستراتيجية في المنطقة نظراً لنتائجها الكبيرة على اقتصاديات المنطقة على المدى القصير والطويل. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي تمت في هذا المجال في الفترة 2006-2007.

دال- قطاع المياه

حققت الدول العربية بعض التقدم في تعزيز التعاون فيما بينها في قطاع إدارة الموارد المائية، وذلك على مستويين رئيسيين هما في (1) تبادل الخبرات والتعاون الفني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية (2) التعاون الفني والمؤسسي وإبرام الاتفاقيات المتعلقة باقتسام وإدارة المياه المشتركة السطحية والجوفية.

1- تبادل الخبرات والتعاون الفني بين قطاعات المياه

يشكل التزايد السكاني والنمو الحضري المطرد ضغطاً كبيراً على الموارد المائية في المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من شح المياه، نظراً إلى مناخها الجاف أو شبه الجاف. فتشهد معظم بلدان هذه المنطقة نمواً سريعاً للسكان يفوق متوسطه 2.65 في المائة، وهو ما يعتبر من أعلى معدلات النمو في مناطق العالم. وسوف يؤدي هذا النمط من النمو السكاني إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة في المنطقة من 992 م^3/فرد/سنة في عام 2000 إلى 576 م^3/فرد/سنة في عام 2025. وتتفاقم مشكلة الطلب المتزايد على الموارد المائية بتأثير عامل آخر هو نمو نسبة سكان الحضر بشكل متسارع، إذ يصل معدل هذا النمو إلى 6.1 في المائة و4.8 في المائة و4.6 في المائة في كل من صنعاء والرياض ودبي على التوالي على سبيل المثال. ويؤدي نمو سكان الحضر إلى زيادة الطلب على إمدادات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، مما يشكل عبئاً مالياً وإدارياً وتقنياً على الجهات المعنية في تلك المدن التي غالباً ما تكون إمكانياتها محدودة لمواجهة هذه المتطلبات[86].

كما أن معظم البلدان العربية تعاني أيضاً من اختلالات في الهياكل المؤسساتية والمنظومات التشريعية والتخطيطية المناط بها إدارة شؤون المياه. فعلى الصعيد المؤسساتي، هناك تداخل ملحوظ في اختصاصات المؤسسات المعنية ومن ثم توجد حاجة ملحة إلى التنسيق بين قطاعات المياه وخاصة تلك المعنية بالتخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي. فيوجد العديد من السياسات التنموية التي تعتمد على الاستخدام المكثف للمياه، خاصة في القطاع الزراعي، لا تنسجم مع الواقع المائي الحرج لدول المنطقة. كما لا تعاني المنطقة من نقص التشريعات بقدر معاناتها من غياب آليات التنفيذ وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح. أما فيما يخص نقص التخطيط، فهناك غياب للتخطيط الشامل المتكامل على مستوى الأحواض المائية والتي قد تكون عابرة للحدود.

ونتيجة لهذه الضغوط المائية المتفاقمة، قامت معظم هذه الدول بمراجعة استراتيجياتها وسياساتها المائية وتطويرها، باتخاذ جملة من التدابير المؤسسية والتشريعية والاقتصادية الرامية إلى ترشيد إدارة القطاعات المائية، توصلاً إلى تنفيذ مقررات خطة تنفيذ جوهانسبرغ (JPOI) في مجالات إعداد الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

فمن خلال دراسة قامت بها الإسكوا، تبين أن جميع بلدان منطقة الإسكوا بادرت في وضع خطة وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية أو اتبعت نهجاً يتماشى مع هذه المبادئ والسياسات، علماً بأن هناك بعض التفاوت ما بين هذه الدول فيما يتعلق بمرحلة التقدم الذي أحرزته وأولويتها الاستراتجية في تنمية وإدارة مواردها المائية. ومن الملحوظ أن معظم هذه البلدان تعطي اهتماماً خاصا لكيفية تطوير وتحديث الإطار القانوني ليتناول إدارة نوعية المياه وحماية البيئة، وضبط وترشيد الاستهلاك، وإنشاء سلطات محلية وإقليمية لإدارة وإمداد خدمات المياه والصرف الصحي. كما تشير الدراسة إلى مدى ترابط السياسات المائية المتبعة في هذه البلدان مع اتجاهاتها التنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مثل دعم اللامركزية وبرامج الخصخصة وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية، مما يعزز مفهوم ضرورة توفير البيئة المؤاتية لوضع واعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، وهذا عامل أساسي يدل على نجاح أو فشل

(86) الإسكوا، السياسات الوطنية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دول منطقة الإسكوا (E/ESCWA/SDPD/2007/IG.2/3(Part I)).

تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة. غير أن التحدي الأكبر يكمن في تفعيل الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة قطاع الموارد المائية لتحقيق مبادئ وأهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتفعيل أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكيفية بناء القدرات لإدارة هذه الموارد.

وقد دفع ذلك الدول الأعضاء للبحث عن سبل التعاون الفعال فيما بينها والاطلاع على تجارب بعضها البعض وتبادل الخبرات والدروس لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات إمدادات خدمات توفير المياه والصرف الصحي مثل عقود الإدارة، والإجارة، وإنشاء وتشغيل ونقل الملكية (BOT)، إنشاء وتشغيل وتملك (BOO) كذلك كيفية استعادة التكلفة، وتحديد المعايير والمسؤوليات، وكيفية المراقبة، ووضع التعرفة، وتحصيل الفواتير خاصة أن عدداً من هذه الشراكات تم تفعيلها في العديد من بلدان المنطقة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن وتونس وفلسطين ولبنان والمغرب واليمن. وكان للمبادرات العالمية مثل مقررات خطة تنفيذ جوهانسبرغ (JPOI) والأهداف الإنمائية للألفية حول التنمية المستدامة نصيب من تحفيز الدول على اعتماد المعايير المطروحة ضمن "علبة الأدوات" (tool box) للإدارة المتكاملة للموارد المائية[87] والأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف السابع بشأن الاستدامة البيئية. وعلماً بأن هناك عدة دراسات أشارت إلى ضرورة توضيح وتصويب المعايير المعتمدة في الأهداف الإنمائية للألفية و"علبة الأدوات" للإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة العربية، غير أن مواءمة تلك التقارير والبيانات سهلت المقاربة والمقارنة على الرغم من إمكانية حدوث حساسية في بعض الأحيان عند عمل هذه المقارنة والتي تحتاج إلى تداول المعلومات والبيانات بدقة شديدة. وفي هذا الإطار، تبلورت وانتشرت ظاهرة "شبكات المعرفة (knowledge networks) في عدد من بلدان المنطقة كإحدى الآليات المؤسساتية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي، مثل الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (AWARENET) والجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA).

(87) "علبة الأدوات" (ToolBox) - تحتوي على حوالي 50 مؤشراً لتطوير الخطط المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، هي: (أ) للبيئة المؤاتية (سياسات مائية، التشريع وهياكل التمويل والتحفيز)، (ب) الأطر التنظيمية (الترتيبات المؤسسية، بناء القدرة المؤسسية)، (ج) أدوات الإدارة (تقييم الموارد، خطط الإدارة، إدارة الطلب، أدوات التغيير، حل النزاعات، الضوابط، الأدوات الاقتصادية، إدارة المعلومات وتبادلها). انظر المرفق الثاني لعرض مفصل لهذه المؤشرات.

2- تبادل الخبرات والتعاون الفني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية

أنشئت الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (AWARENET) ضمن مبادرة من فنيين وباحثين من المنطقة العربية في مجال الموارد المائية. واتسعت عضوية الشبكة منذ تأسيسها في آذار/مارس 2002 لتضم ما يقارب 120 معهد بحوث وتدريب وبعض المنظمات غير الحكومية من 14 بلداً عربياً، وكان الهدف من إنشائها إيجاد قاعدة إقليمية يجري من خلالها تبادل الخبرات والتشاور بشأن المشاكل المتعلقة بالمياه في المنطقة، وبذل الجهود الممكنة لإيجاد الحلول المناسبة عن طريق تحسين ونشر المعرفة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية لأغراض التنمية المستدامة، وإرساء أسس التعاون الإقليمي بين المؤسسات التدريبية والبحثية التي تتناول قضايا الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البلدان العربية. وتعتبر الشبكة أداة فعالة لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة المياه المستدامة بين الأعضاء.

وقد كثف أعضاء الشبكة مبادراتهم الجماعية في إعداد برامج تدريبية وحلقات دراسية وأبحاث في مختلف مجالات تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني والمحلي بهدف تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي لتحقيق الإدارة المستدامة في قطاع المياه. فعلى سبيل المثال، تم عقد اجتماع تشاوري في شهر تموز/يوليو 2006 في بيروت بالتعاون مع التحالف المعني بالنوع الاجتماعي والمياه (GWA) لوضع خطة لإعداد دليل تدريب المدربين في بناء القدرات على إدماج النوع الاجتماعي ضمن منظور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية، حيث تم استعراض دراسات حالة من المنطقة، وتحديد الطرق والتقنيات اللازمة لتوفير المواد التدريبية في هذا المجال. شارك أيضاً، عام 2006، في عمان أعضاء من الشبكة في اجتماع الخبراء الإقليمي الذي عقدته جامعة الأمم المتحدة لمساعدة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أجل معالجة أزمة المياه من خلال تحسين أداء القيادات في إدارة المياه في المنطقة. وتناول هذا الاجتماع أهم العناصر القيادية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال عرض أهم التحديات التي تواجه القيادات في تحقيق السياسة السليمة في مجال موارد المياه، وعرض أفضل الممارسات في المنطقة. كذلك تم دعم مشاركة عضو في الشبكة على حضور دورة تدريبية حول الأدوات الاقتصادية والمالية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في مكسيكو في أيار/مايو 2007. ويتم التحضير حالياً لعقد دورات تدريبية من خلال أعضاء في الشبكة، على سبيل المثال، دورة لتدريب مصالح المياه والبلديات

في منطقة شمال لبنان على استعمال أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وقد بادر أعضاء في الشبكة بالإعداد لإنشاء فروع وطنية لها، وعقدت الإسكوا اجتماعاً تنسيقياً لأعضاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في لبنان لعرض النشاطات التي يقوم بها الأعضاء في لبنان، وتم الاتفاق على وضع خطة عمل لإنشاء فرع وطني للشبكة في لبنان. وكذلك الأمر في الأردن وسلطنة عمان وفلسطين، حيث تتابع الإسكوا حالياً مع المعنيين من الأعضاء كيفية إنشاء هذه الفروع بشكل مؤسسي بما في ذلك تسجيل الشبكة وإيجاد المؤسسة والدولة المضيفة. وتم إنشاء موقع الكتروني خاص بالشبكة (www.awarenet.org) بغية عرض أهم إنجازات الشبكة وأعضائها، وتوفير مكان خاص لتواصل الأعضاء فيما بينهم ومع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

3- تبادل الخبرات والتعاون الفني في مجال خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

في إطار دعم سياسات ومشاريع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، كثفت دول المنطقة العربية نشاطاتها التي ترمي إلى بناء القدرات في مجال إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) ومشاركة القطاع الخاص (PSP) وكيفية إدارة ومراقبة ومتابعة عملية التشغيل التي تقوم عليها شركات القطاع الخاص (private operators) نظراً لأهمية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات ورفع كفاءة مصالح المياه والمؤسسات المعنية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي. وقامت الإسكوا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GITZ) بتأسيس جمعية عربية لمرافق المياه (ACWUA) بغرض تسهيل ودعم الاتصال بين المسؤولين في مرافق المياه المختلفة على المستوى الإقليمي. ومن المنتظر أن تعمل هذه الجمعية وفقاً لأسلوب الدعم الذاتي وأن تشكل شبكة اتصالات قوية لمرافق المياه وأن تساعد الدول العربية على زيادة كفاءة وتحسين مستوى الخدمات، وتحقيق الفائدة من خلال وضع مؤشرات الأداء، وتطوير معايير تقنية حديثة، وبناء القدرات، وتحسين إدارة المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المنطقة. ومن المتوقع أن تكون الشبكة العربية لمرافق المياه بمثابة آلية فعالة تسمح للأعضاء بتبادل الخبرات والتشاور بشكل إيجابي والتفاعل البناء مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة بغرض تحقيق الفائدة المشتركة لجميع الأطراف.

وقد تم إطلاق فكرة إنشاء الجمعية العربية لمرافق المياه ACWUA في 6 أيلول/سبتمبر 2006 خلال اجتماع استشاري حضره مشاركون من عشر دول عربية، وكذلك ممثلين من الجمعية الألمانية للمياه (DWA)، والجمعية الأوروبية للمياه. وقد أتى هذا الاجتماع تتويجاً لزيارات عمل استطلاعية إلى إدارات المرافق المعنية بالمياه قام بها فريق العمل، وذلك بغية التعرف عن كثب على خصائص هذه الإدارات والتواصل مع المسؤولين بشأن إنشاء الجمعية. وكذلك تم عقد بضعة اجتماعات للجنة التأسيسية في ألمانيا والبحرين لمناقشة وإقرار مسودة نظام العمل الأساسي للجمعية. وتم أطلاق الجمعية العربية لمرافق المياه رسمياً في 23 نيسان/أبريل 2007 بحضور مسؤولين من أكثر من أربعين مرفق من مرافق المياه في الدول العربية ومنها الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر واليمن. وتم الاتفاق على أن تشمل أنشطة الجمعية إنشاء سبع مجموعات عمل إقليمية تتمحور حول تنمية القدرات والتدريب، وتوحيد معايير الأداء، وإعادة استخدام المياه المستعملة، والتخفيف والحد من الفقر، ومشاركة القطاع الخاص، وإدارة الموارد المائية، وإدارة مرافق المياه (الصيانة والتشغيل).

4- تعزيز التعاون لإدارة الموارد المائية المشتركة

تعد أغلبية الموارد المائية السطحية والجوفية في المنطقة العربية مشتركة ما بين الدول العربية وخارجها، إذ إن حوالي 78 في المائة من المياه المتجددة للمنطقة تتدفق من خارج المنطقة. إن العديد من بلدان المنطقة يعتمد بنسب مرتفعة على مصادر المياه من خارج حدود تلك البلدان الإقليمية. وهذه المعادلة تجعل عملية التخطيط والتطوير الأمثل لتنمية هذه الموارد مهمة صعبة للدول الأعضاء إذ أنهم بحاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي لإدارة هذه الموارد المشتركة بشكل فعَال وبناء مع الدول المتشاطئة معها. ومن الجدير بالذكر أن مسألة المشاركة في الموارد المائية لم تعطَ الأولوية الكافية من قبل حكومات المنطقة، رغم أن ذلك يمثل مصدراً محتملاً للنزاع بين الدول العربية، كذلك بين هذه الدول العربية وبعض الدول المجاورة لها. كما أن الوضع الإقليمي للمياه المشتركة في المنطقة على العموم يتأرجح ما بين التأقلم مع الوضع القائم من جهة، مما يؤدي إلى فرض تكاليف الفرصة البديلة على بلدان المصب مما يضيع عليها فرص إعداد المشاريع التنموية المعتمدة على مصادر المياه العابرة للحدود، ومن جهة أخرى العمل على تفادي النزاعات والتي قد يتزايد معها حدوث أزمات عابرة بشكل ثنائي بين دولتين متشاطئتين تتبعها حلول آنية لتفادي هذه الأزمة. ولذلك، فهناك ضرورة لتطوير إطار فعال

للتعاون الإقليمي لضمان فعالية استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية. وتعزيز مثل هذا التعاون يقتضي تشجيع وبناء الثقة فيما بينها. ومن الضروري وضع الخطط لتنمية وتخصيص الموارد المشتركة للقطاعات المختلفة مع إدارة كمية ونوعية هذه الموارد المائية المتاحة. فالهدف الأساسي والنهائي من إدارة الأحواض المشتركة هو تنفيذ خطة شاملة متعددة الأطراف تتضمن تدابير تكفل ترشيد استخدام وحماية الموارد المائية، وذلك مع مراعاة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في البلدان المعنية.

وتتضمن الأنهار الرئيسية في المنطقة العربية نهر النيل الذي يجري في مصر وتشترك فيه تسع دول أخرى منها عربية وأخرى أفريقية، ونهري دجلة والفرات اللذان يجريان في الجمهورية العربية السورية والعراق، والنهر الجنوبي الكبير المشترك ما بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، ونهر الأردن المشترك ما بين الأردن وفلسطين. أما على صعيد المياه الجوفية، تحتوي المنطقة العربية على أربعة خزانات جوفية رئيسية مشتركة وهي الخزان البازلتي المشترك بين الأردن والجمهورية العربية السورية، والخزان الرسوبي الجوفي المشترك بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والخزان الرملي الديسي بين الأردن والمملكة العربية السعودية، والخزان النوبي الرملي المشترك بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية والسودان ومصر.

وتعطي الإسكوا أهمية بالغة لتشجيع الدول الأعضاء على إعطاء اهتمام أكبر للتعاون الإقليمي في مجال إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة. ويتركز العمل في هذا السياق على حث الدول على وضع آليات فعالة لتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة وبناء القدرات ومهارات التفاوض لدى المديرين وصانعي القرار والفنيين العاملين في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، كما هو موضح في الجزء التالي.

5- آليات تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة

تسجل مصر ابرز التجارب في التعاون حول المياه المشتركة السطحية بين دول المنطقة. فعلى الرغم من الاحتياجات والمطالب المتنافسة لمياه النيل، أقرت دول حوض النيل الحاجة للتعاون فيما بينها. وقد أدى هذا التفاهم إلى تطوير إطار طويل الأمد لتنمية إدارة مياه النيل بما يسمى مبادرة حوض النيل وهي نتيجة سنوات طويلة من التفاوض، وتبادل المعلومات، وتدابير لبناء الثقة بين دول حوض نهر النيل العشر. وقد تم انجاز هذا الاتفاق من خلال الاشتراك في إعداد الإطار لتنمية مياه النيل على أساس المنافع والحوافز المشتركة من مشاريع تنمية الحوض. وقد كانت المفاوضات ناجحة بسبب المبادئ المتفق عليها للتعاون والمشاركة، والاستخدام العادل لمياه النيل.

أما بالنسبة للنهر الجنوبي الكبير المشترك بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، فتكمن أهميته في أنه يفصل الحدود بين البلدين، وبذلك وجب التعاون بين البلدين لإدارة هذا المصدر بشكل متكامل. وبسبب تدهور مصادر المياه في المنطقة والتزايد السكاني، كان من الضروري التعاون لبناء سد لزيادة مصادر المياه بهدف إنماء المناطق المجاورة للحوض على الصعيد الزراعي مما يحقق التقدم الاقتصادي المرجو. وقد تميزت المفاوضات بالسهولة بين الطرفين حيث اعتمدت الاتفاقية على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997. ولكن ما زال التطبيق بحاجة إلى جهود كثيرة، حيث أن بناء السد ما زال معلقاً لأسباب إدارية ومالية. ونتيجة غياب التنسيق والتعاون بين الدولتين، فإن المناطق المجاورة لا تزال عرضة للفيضانات والخسائر المادية الناتجة عنها. ومن هنا يجب العمل على دفع المشروع إلى مرحلة التطبيق باعتماد مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

أما الاتفاقات بشأن التعاون في إدارة حوض نهري دجلة والفرات ما بين تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، فقد نتجت إثر النزاعات التي حدثت حول استخدام المياه. وقد أبرمت هذه الاتفاقات للحفاظ على المصالح المشتركة، وتستند على مبدأ الاستخدام المنصف. فتاريخياً، عرضت معاهدة الصداقة وحسن الجوار ما بين تركيا والعراق الأسس لتطوير إطار لإدارة الحوض، ولكنها فشلت بسبب النزاع حول بناء تركيا سدوداً على هذين النهرين. ويعوق الوضع الراهن في العراق الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على صعيد الحوض.

ويقوم الأردن بالعديد من المشاريع المشتركة مع إسرائيل وفلسطين والتي قد تساعد هذه الدول على مواجهة مشاكل نقص المياه. ومن أهم هذه المشاريع مشروع ربط البحر الأحمر والبحر الميت بقناة يبلغ طولها 325 كلم، وهو مشروع مكلف جداً ويشمل إنشاء محطة توليد طاقة كهرمائية ومحطة تحلية مياه لتزويد هذه البلدان بحوالي 850 متر مكعب من مياه الشرب سنوياً. غير أن هناك العديد من العوائق السياسية والاقتصادية التي تواجه هذا المشروع، مثل ارتفاع تكلفته التي ستصل إلى حوالي 3 مليارات دولار واحتمال نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط.

فيما يخص الخزان البازلتي المشترك بين الأردن والجمهورية العربية السورية، فهناك مبادرة للتعاون بينهما تهدف إلى تحسين إدارة الخزان وتعظيم الاستفادة من موارد المياه الجوفية الكامنة فيه. وقد جرى الاتفاق على الأسس التي سيرتكز عليها تعاون الدولتين في إدارة هذه الموارد وآلية التنفيذ المطلوبة لتحقيق ذلك. وستقوم الإسكوا بمساعدة الأردن والجمهورية العربية السورية في بناء قدراتهما في هذا المجال. وقد تم وضع مسودة لمذكرة تفاهم قيد الدراسة، لكن الوقت لم يتسنَ للتوقيع عليها وإبرامها بالصورة النهائية.

أما الخزان الرملي الديسي المشترك ما بين الأردن والمملكة العربية السعودية، فهو حوض ذو مياه غير متجددة. ويتم استنزافه من الدولتين لإغراض زراعية وذلك لغياب أي اتفاقية أو إستراتجية للتعاون في إدارة الحوض، مما يؤدي إلى هبوط مستمر في سطح المياه الجوفية بالإضافة إلى انخفاض مخزونها من المياه، الأمر الذي يسبب تردي نوعية هذه المياه إما من خلال الملوحة أو حتى تلوثها في النهاية. وفي هذا الصدد، وتداركاً للأمر، أطلق الأردن مشروعاً بقيمة 600 مليون دولار لضخ المياه من المخزون الجوفي للديسي وذلك ضمن استراتيجية جديدة تعتمدها حالياً وزارة المياه والري الأردنية لمواجهة التحديات المائية في المملكة للسنوات العشر المقبلة تتضمن العمل على تقليل نسبة الفاقد من المياه إلى أقل معدل ممكن والعمل على جر مياه حوض الديسي إلى عمان لإغراض منزلية من خلال خط مياه بطول320 كيلومتراً ويتضمن أربعة مخارج رئيسة لمحافظات الجنوب لغايات الطوارئ. وسيتم تنفيذ المشروع من قبل شركة تركية وفقاً لنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، حيث ستقوم الشركة التركية ببيع المياه للأردن لمدة 40 عاماً قبل أن تسلم المشروع للحكومة الأردنية.

6- تعزيز مهارات التفاوض بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة

أصبح من الضروري بناء قدرات المختصين في الدول العربية في المجالات المرتبطة بالحوار الفني والتشاوري والتفاوضي لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة، وذلك لتسهيل الحوار بين الدول المتشاطئة أو المتشاركة في الأنهار والخزانات الجوفية. وفي هذا الإطار، تم عقد ورش عمل لبناء قدرات في مجال مهارات التفاوض وفض النزاعات بشأن الموارد المائية الدولية آخرها كان في حزيران/يونيو 2007 لتشجيع الأردن على بلورة رؤية شاملة وإستراتيجية للمفاوضات الدولية بشأن الموارد المائية المشتركة، حيث تم تعريف المشاركين على القانون الدولي والقرارات والمعايير المتعلقة بالمياه المشتركة، وتدريب المشاركين على عملية التفاوض الفعلي، وعرضت عليهم عدة دراسات حالة ناجحة بهذا الخصوص. وتعتبر هذه التجارب هامة لتسليط الضوء على مشاكل المياه وجمع الخبرات المتاحة في المنطقة في مجال المفاوضات حول المياه المشتركة وإتاحة هذه الخبرات بغرض الاستفادة منها من خلال تجارب عملية وواقعية. غير أن هناك خطوات أخرى لا بد من اتخاذها في تأسيس التعاون بين الدول العربية، وذلك لتعزيز وبلورة مبادرات التعاون حتى يمكن إبرام اتفاقيات حول إدارة مشتركة للحوض.

يمكن أن بلورة نظرة اشمل وأوضح حول كيفية التعاون لإدارة المياه المشتركة والموارد المائية عموماً لمواجهة التحدي المتزايد، وخاصة في ضوء ظاهرة التغيرات المناخية، التي قد ينتج عنها شح أكبر في الموارد المائية وتقلبات غير منتظرة في الفصول وفيضانات وموجات جفاف متتالية. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك بشكل أكبر على الدول العربية كونها تعتمد بشكل كبير على المياه من خارج حدودها. ولا يمكن معالجة ذلك دون وضع تصور طويل الأمد للسياسات المائية على المستويين الوطني والإقليمي يتم تداولها ومناقشتها بشكل مستمر بين المعنيين في دول المنطقة، وذلك بمشاركة القطاع العام والمجتمع المدني والسلطات المحلية.

هاء- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماته في دول المنطقة

في عام 2006 واصلت المنطقة تقدمها في نشر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع، إلا أنه ما زال أمامها الكثير من الجهد للحاق بالركب العالمي في هذا المضمار. ويبرز الجدول 31 مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية مقارنة مع المتوسط العالمي والمتوسط العربي. وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي، يتضح أن ثلاث دول فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العالمي وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، في حين تجاوزت إحدى عشرة دولة المتوسط العربي وهي، بالإضافة إلى ما سلف، كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وتونس وسلطنة عمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية. وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي، يرتفع العدد إلى إحدى عشرة دولة تخطت المتوسط العالمي واثنتي عشرة دولة تخطت

المتوسط العربي وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وسلطنة عمان وقطر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية يضاف إليها موريتانيا التي نجحت في تخطي المتوسط العربي، إلا أنها لا تزال دون المتوسط العالمي.

أما بالنسبة لعدد مشتركي الإنترنت لكل 100 فرد، فقد تمكنت ست دول وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية من تخطي المتوسط العالمي. بالإضافة إلى هذه الدول الست، تخطى الأردن وسلطنة عمان والسودان وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية المتوسط العربي. أما بالنسبة لعدد مشتركي الحزمة العريضة لكل 100 فرد، فقد استطاعت أربع دول هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ولبنان أن تتخطى المتوسط العالمي، يضاف إليها ست دول استطاعت فقط تخطي المتوسط العربي وهي الأردن والجزائر وسلطنة عمان والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية.

سعى الأردن إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردني، استكمالاً منه لتطوير وتحرير القطاع بالكامل وتحويله إلى صناعة حقيقية تساهم عائداتها بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار بالترويج للاستثمار بتطوير المحتوى العربي والذي يعد واحداً من أبرز المجالات التي يمكن الاستثمار فيها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن والمنطقة العربية. وتعزى بعض أسباب تدني نسبة انتشار الإنترنت في العالم العربي إلى عدم وجود محتوى عربي رقمي كاف على الإنترنت. وقد تم تخصيص مساحة تمتد إلى حوالي 750 دونم في منطقة إربد ومدها بالبنية التحتية اللازمة وبمواصفات عالية الجودة من أجل استقطاب العديد من الشركات المحلية والإقليمية والعالمية وفتح باب التكامل الإقليمي فيما بينها لبناء مجمعات تكنولوجية تعنى بتطوير وصناعة المحتوى العربي الرقمي. ومن المتوقع أن توفر هذه المبادرة حوالي 000 13 فرصة عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة إيرادات هذا القطاع[88].

(88) ICT Sector Jordan - http://www.ict.gov.jo.

الجدول 31- مؤشرات مختارة لقطاع الاتصالات لعام 2006

	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد	عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 فرد	عدد مشتركي الإنترنت لكل 100 فرد	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد	عدد مشتركي الحزمة العريضة لكل 100 فرد
الجزائر	8.52	62.95	...	7.38	0.59
البحرين	26.18	121.71	8.06	21.3	5.23
جزر القمر	2.12	2.01	0.13	2.56	...
جيبوتي	1.56	6.37	0.5	1.36	0.01
مصر	14.33	23.86	2.65	7.95	0.27
العراق	4	2.22	0.06	0.14	...
الأردن	10.52	74.4	3.52	13.65	0.83
الكويت	18.99	88.57	10.54	29.53	0.93
لبنان	18.85	30.53	8.59	26.32	4.7
الجماهيرية العربية الليبية	8.09	65.81	1.38	3.96	...
موريتانيا	1.1	33.57	0.11	3.17	0.02
المغرب	4.12	52.07	1.3	19.85	1.27
عمان	10.65	69.59	2.44	12.22	0.58
فلسطين	...	...	2.4	7.19	...
قطر	27.21	109.6	8.36	34.55	5.57
المملكة العربية السعودية	15.68	78.05	7.14	18.66	0.87
الصومال	1.22	6.08	0.11	1.11	...
السودان	1.72	12.66	2.3	9.46	0.01
الجمهورية العربية السورية	16.62	23.96	1.58	7.69	0.03
تونس	12.42	71.88	1.76	12.68	0.43
الإمارات العربية المتحدة	28.12	118.51	14.67	36.69	5.17
اليمن	4.62	9.54	0.36	1.25	...
الدول العربية	9.39(أ)	35.73(أ)	2.3(ب)	9.69	0.5(ج)
الإسكوا	12.25(أ)	31.68(أ)	3.05	9.09	0.52
العالم	19.4	40.76	6.65	29.57	4.3

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2006.

(أ) باستثناء فلسطين.
(ب) باستثناء الجزائر.
(ج) باستثناء جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الصومال، العراق، فلسطين، اليمن.
(...) صفر أو ضئيل.

من جهة أخرى، التزمت الحكومة المصرية بتوفير البيئة التمكينية الضرورية للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، والتي سعت جاهدة لتقديم الحوافز مثل التخفيض الضريبي وتحرير قطاع الاتصالات وإطلاق المبادرات الحكومية. وأتت هذه الخطوات بثمارها، فبعد أن وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال إلى 17.7 مليون مشترك في نهاية العام 2006 مسجلاً نسبة ارتفاع مقدارها 41 في المائة مقارنة بالعام 2005[89]، حصلت شركة "اتصالات" الإماراتية ذات الوجود الإقليمي على حقوق تشغيل واستثمار الشبكة الثالثة للهاتف النقال بعد أن كانت حكراً على شركتي موبينيل وفودافون[90]. وهذه الشبكة هي أول شبكة بتقنية الجيل الثالث في شمال أفريقيا والتي تتيح إمكانية التخابر والتواصل بالصوت والصورة، ومشاهدة البث التلفزيوني من خلال الهاتف النقال، وخدمة الإنترنت السريع. وتعتبر هذه الخدمات مدخلاً لبناء مجتمع المعلومات وسد الهوة الرقمية في المنطقة من خلال تأمين الوصول السريع إلى المعلومات والتبادل الثقافي وانتشار المعرفة. وقطاع الهاتف النقال في مصر مرشح إلى مزيدٍ من النمو وخاصةً أن نسبة انتشار الهاتف النقال

(89) Arab Advisors Group - Strategic Research Service 4 April 2007.

(90) http://www.zawya.com/cm/profile.cfm?companyid=1004760.

لا تتعدى الـ 20 في المائة[91] في بلدٍ وصل عدد سكانه إلى 80 مليون نسمة، وقد ارتفعت عائدات هذا القطاع في عام 2006 لتصل إلى أكثر من 2.4 مليار دولار.

كذلك سعت المملكة العربية السعودية إلى تشجيع استخدام تقنية المعلومات ونشرها والتحول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي. فقد واصلت تنفيذ برامجها الرامية إلى تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفتح الأسواق إيذاناً بدخول مرحلة التحرير الكامل لهذا القطاع وإنهاء الاحتكار فيه، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي لشبكات الاتصالات في المنطقة. وانعكست هذه السياسات إيجاباً على قطاع الهاتف النقال من حيث زيادة الاستثمارات الإقليمية، ففاز إئتلاف شركات عربية بقيادة شركة MTC الكويتية، والتي أصبحت شركة "زين" (Zain)[92]، بمناقصة لشراء الرخصة الثالثة للهاتف النقال في المملكة العربية السعودية بعد منافسة حادة من قبل ثماني شركات عربية إقليمية، هذا بالإضافة إلى شركات أجنبية. وقد دفعت شركة MTC وشركاؤها حوالي 6.1 مليار دولار ثمناً للرخصة والتي ستنقل سوق الهاتف النقال في المملكة العربية السعودية إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو، ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات ونوعيتها وزيادة التنافسية ونسبة انتشارها.

كذلك عمل المغرب على توفير البنية الأساسية الضرورية لتشجيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقامت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) بإعداد الأطر التنظيمية الضرورية من أجل فصل الحلقات المحلية (local loop unbundling)، والتي تعد خطوة ضرورية لإنهاء الاحتكار في قطاع الاتصالات، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي لشبكات الاتصالات في المنطقة. وفصل الحلقات المحلية هي العملية التي تسمح بموجبها شركة اتصالات المغرب (Maroc Telecom) لمقدمي خدمة آخرين، بشراء أو استئجار أجزاء من عناصر شبكتها، كحلقات الربط المحلية التي تخدم المشتركين. وتؤدي هذه العملية إلى تحفيز المنافسة في سوق الإنترنت ذات الحزمة العريضة وإلى إحراز نسب نمو مرتفعة لمعدل انتشار خدمة الإنترنت.

وفي هذا السياق، ارتفع عدد مشتركي الإنترنت في المغرب إلى حوالي 477 ألفاً في نهاية النصف الأول من العام 2007، ويشكل عدد مشتركي الإنترنت بخدمات الحزمة العريضة نسبة 93 في المائة من مجمل أعداد المشتركين. وبالرغم من هذا النمو في خدمات الإنترنت، إلا أن نسبة انتشار خدمة الإنترنت تبقى منخفضة في المغرب مقارنة بدول المنطقة العربية، إذ بلغت 1.6 في المائة في نهاية النصف الأول من العام 2007[93].

وعلى صعيد آخر، تلعب الاستثمارات في قطاع المعلومات والاتصالات دوراً بارزاً في تسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي حيث أن هذا القطاع يؤثر إلى حد بعيد على جميع أوجه الحياة. ويتيح تطور هذا القطاع تحقيق نسب نمو أعلى ويحد من الحواجز التقليدية، مثل الوقت والمسافة، ويساهم في تحفيز تجارة الخدمات والسلع التي تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة.

إلا أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الإسكوا، وبالرغم من زيادتها، لم تصل بعد إلى المدى والمستوى المطلوبين مما يحد من مساهمة قطاع الاتصالات في التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة العربية وغيرها من المناطق.

2- الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المنطقة وصادراتها

فيما يتعلق بالإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتضمن الجدول 32 قيمة الإنفاق لعامي 2004 و2005 في دول عربية مختارة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع كل من إيران وأيرلندا وتركيا والهند والعالم.

(91) Pyramid Research - http://www.pyr.com/mbl_nov9_egypt.htm?sc=CW11A.

(92) http://www.zain.com.

(93) Arab Advisors Group, Strategic Research, April-August 2007.

الإطار 11- أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية في عام 2006

شهدت قائمة أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية بعض التغيرات مقارنة بالترتيب الذي كانت عليه عام 2005، وذلك من حيث عدد المشتركين. ففي حين حافظت أكبر أربع شركات على المرتبة ذاتها التي كانت عليها عام 2005، والتي ما زالت على رأسها شركة أوراسكوم تلكوم القابضة المصرية، احتلت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة المرتبة الخامسة عام 2006 فيما كانت في المرتبة السادسة قبل عام. أما الشركة المصرية لخدمات الهاتف النقال التي كانت تحتل المرتبة الخامسة عام 2005، فقد تراجعت لتصبح في المرتبة السادسة عام 2006. كما يلاحظ أن شركة اتحاد الاتصالات تفوقت على مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" واحتلت مكانها في الترتيب لأكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية، وقد احتلت المرتبة الثامنة في عام 2006 في حين كانت في المرتبة التاسعة عام 2005. والملفت للانتباه خروج شركة قطر للاتصالات التي كانت في المرتبة العاشرة عام 2005 واستبدالها بشركة "سيريتل" في الجمهورية العربية السورية عام 2006. وقد تم ترتيب هذه الشركات حسب عدد المشتركين والرسملة السوقية. وقد سيطرت الشركات الثلاث الأولى من حيث عدد المشتركين على نحو 60.7 في المائة من إجمالي الرسملة السوقية.

وقد حافظت شركة الاتصالات السعودية على المرتبة الأولى من حيث الرسملة السوقية، تليها "اتصالات" الإماراتية وتأتي في المرتبة الثالثة شركة الاتصالات المتنقلة. أما من حيث الأرباح، احتلت شركة الاتصالات السعودية المرتبة الأولى بقيمة 3.4 مليار دولار تليها، "اتصالات" الإماراتية في المرتبة الثانية والتي حققت أرباح بقيمة 1.5 مليار دولار. وقد سيطرت الشركات الخليجية على أغلبية الأرباح، أي ما يشكل حوالي 69.2 في المائة من إجمالي الأرباح المسجلة وعلى عدد المشتركين، حيث شكلوا حوالي 43.5 في المائة من الإجمالي. أما من حيث الرسملة السوقية، كانت حصة الشركات الخليجية عام 2006 تقارب 73.1 في المائة من إجمالي الشركات العربية.

اسم الشركة	الترتيب		عدد المشتركين (مليون مشترك)		الرسملة السوقية (مليون دولار)
	2006	2005	2006	2005	2006
أوراسكوم تيلكوم القابضة	1	1	51.7	30.4	14.469
الاتصالات المتنقلة	2	2	27	14	14.485
الاتصالات السعودية	3	3	13.8	11.0	44.266
اتصالات المغرب	4	4	10.7	8.8	13.222
الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة	5	6	10.0	6.4	3.992
الشركة المصرية لخدمات الهاتف النقال	6	5	9.3	6.7	313
فودافون مصر للاتصالات	7	7	8.4	5.9	3.884
شركة اتحاد الاتصالات	8	9	6.0	2.3	6.900
مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات"	9	8	5.5	4.5	21.018
سيريتل	10	..	2.5	..	..

المصدر: الاقتصاد والأعمال، تموز/يوليو 2007.
ملاحظة: (..) بيانات غير متوفرة.

وعند مقارنة قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتضح أن قيمة الإنفاق في تركيا لعام 2005 (28.517 مليون دولار أميركي) تجاوز مجموع قيمة الإنفاق في الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، ويتضاعف الفارق عند مقارنة قيمة الإنفاق في الهند مع مجموع قيمة الإنفاق في البلدان العربية المختارة.

وبالنسبة إلى التصدير، يبين الجدول 33 قيمة صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى لعامي 2004 و2005 ونسبتها من إجمالي قيمة صادرات الخدمات التجارية في بلدان عربية مختارة، وذلك بالمقارنة مع قيمة هذه الصادرات في آيرلندا وتركيا والعالم. وتبين المقارنة أن قيمة هذه الصادرات في آيرلندا (35.109 مليون دولار أمريكي) تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها في مجموع قيمة الصادرات في البلدان العربية المختارة.

الجدول 32- قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2004 و2005

البلد/المنطقة/العالم	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار أمريكي		قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي			
			القيمة (مليون دولار أمريكي)		النسبة المئوية	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005
الجزائر	85 014	102 256	2 192	2 503	2.6	2.4
مصر	78 845	89 369	1 043	1 324	1.3	1.5
الأردن	11 398	12 712	982	1 067	8.6	8.4
الكويت	59 267	80 781	930	1 109	1.6	1.4
المغرب	50 031	51 621	2 972	3 267	5.9	6.3
المملكة العربية السعودية	250 339	309 778	6 083	6 992	2.4	2.3
تونس	28 129	28 683	1 547	1 672	5.5	5.8
الإمارات العربية المتحدة	104 598	129 702	1 732	4 658	3.6	3.6
الهند	695 856	805 714	36 164	46 438	5.2	5.8
إيران	163 227	189 784	3 883	4 694	2.4	2.5
أيرلندا	184 451	201 817	8 230	8 848	4.5	4.4
تركيا	302 786	362 502	23 651	28 517	7.8	7.9
العالم	41 462 018	446 645 437	2 823 988	3 042 828	6.8	6.8

المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2007، الجداول 4.2 و5.11 (World Development Indicators 2007).

تراجعت قيمة هذه الصادرات في مصر بنسبة 30 في المائة بين العام 2004 و2005 (من 792 3 إلى 657 2 مليون دولار أمريكي)، لتشكل في عام 2005 نسبة 18.4 في المائة من إجمالي صادراتها من الخدمات التجارية (449 14 مليون دولار أمريكي). وما زالت مصر بين البلدان العشرة النامية الأولى بالنسبة لقيمة صادرات الخدمات التجارية لعام 2005، ولكنها تراجعت من المرتبة السادسة في عام 2004 إلى المرتبة العاشرة في عام 2005.

ويبين الجدول 34 قيمة الصادرات ذات التقنية العالية ونسبتها من إجمالي الصادرات الصناعية في بلدان عربية مختارة، وفي إيران وتركيا والهند، والعالم. وتتطلب هذه الصادرات كثافة في الأبحاث ودرجة تطوير عالية، وتبين المقارنة أن قيمة صادرات هذه الخدمات في تركيا في عام 2005 (906 ملايين دولار أمريكي) تشكل أكثر من قيمتها في الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن مجتمعة.

3- أنشطة فريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

اعتمد مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في مؤتمره الأخير الذي عقد في دمشق خلال الفترة 1-3 تموز/يوليو 2007 الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد قام بإعداد هذه الاستراتيجية فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات الذي أنشئ بقرار من مجلس وزراء الاتصالات العرب عام 2003 لوضع وتحديث الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، ووضع الخطط التنفيذية لها، واختيار مشاريع إقليمية تتلاءم معها، ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع.

حددت الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات- "بناء مجتمع المعلومات 2007-2012" - الرؤية الأساسية لمجتمع المعلومات العربي 2012 على النحو التالي: "بناء مجتمع معلومات عربي متكامل من خلال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإقامة صناعة عربية فى هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة".

الجدول 33- صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية لعامي 2004 و2005

البلد/العالم	صادرات الخدمات التجارية مليون دولار أمريكي		قيمة صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية			
			القيمة (مليون دولار أمريكي)		النسبة المئوية	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005
البحرين	1 558	1 662	54	60	3.4	3.6
مصر	14 046	14 449	3 793	2 657	27.0	18.4
الأردن	2 036	2 188	280	278	13.8	12.7
الكويت	2 487	3 790	506	1 295	20.3	34.2
لبنان	9 681	10 740	3 570	4 622	36.9	43.0
الجماهيرية العربية الليبية	351	419	10	10	2.8	2.4
موريتانيا	1 449	1 604	196	329	13.5	20.5
المغرب	1 304	7 570	1 262	1 588	20.0	21.0
سلطنة عمان	726	822	21	36	2.9	4.4
السودان	35	101	3	4	9.5	3.9
الجمهورية العربية السورية	2 374	2 827	337	380	14.2	13.4
تونس	3 520	3 884	549	525	15.6	13.5
اليمن	292	285	107	59	36.7	20.6
إيرلندا	52 213	56 768	30 463	35 109	58.3	61.8
تركيا(*)	22 706	25 552	2 989	2 705	13.2	10.6
العالم	2 225 686	2 459 852	907 842	1 020 520	40.8	41.5

المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2007، الجدول 4.6 (World Development Indicators 2007).

(*) تختلف الأرقام لعام 2004 بين قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2007 وقاعدة البيانات لعام 2006، واعتمدت الأرقام الواردة في المؤشرات لعام 2007 باعتبارها محدثة عن سابقتها.

الجدول 34- الصادرات ذات التقنية العالية في بعض بلدان الإسكوا مقارنة بدول أخرى والعالم لعامي 2004 و2005

البلد/العالم	قيمة الصادرات ذات التقنية العالية ونسبتها من إجمالي الصادرات الصناعية			
	القيمة (مليون دولار أمريكي)		النسبة المئوية	
	2004	2005	2004	2005
البحرين	21	13	2.7	2.0
مصر	15	15	0.6	1.0
الأردن	147	160	5.3	5.2
موريتانيا	61	298	4.5	21.3
المغرب	696	702	10.2	10.1
سلطنة عمان	22	25	1.3	2.2
قطر	18	22	0.7	1.2
المملكة العربية السعودية	113	215	0.8	1.3
الجمهورية العربية السورية	6	6	1.0	1.0
اليمن	17	11	13.0	5.3
إيران	98	98	2.6	3.0
تركيا	1 064	906	2.0	1.5
والعالم	1 269 586(*)	1 243 114(*)	21.3	21.5

المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2007 (World Development Indicators 2007).

(*) الأرقام لعام 2004 هي من قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2006 على الإنترنت، الجدول 5.11، والأرقام لعام 2005 هي من تقرير المؤشرات العالمية للتنمية لعام 2007، الجدول 5.12.

كما حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية لبناء مجتمع المعلومات العربي هي:

(أ) خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي كجزء من مجتمع المعلومات العالمي؛

(ب) تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛

(ج) تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف توليد فرص عمل جديدة وتأهيل منتجاتها وخدماتها للتصدير في السوق العالمي.

وقد بينت الاستراتيجية ضرورة العمل على ثلاثة عشر محوراً من أجل تحقيق أهدافها، وتمت مراعاة اتفاق هذه المحاور مع خطوط العمل الواردة في مخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ويعمل فريق بلورة الاستراتيجية العربية على وضع خطة عمل للاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتضمن مؤشرات لمتابعة ومراقبة التنفيذ. ويتابع فريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية تنفيذ المشاريع الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، وبالأخص تلك المعتمدة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات. وفيما يلي أبرز هذه المشاريع الإقليمية:

(أ) مشروع تعريب أسماء النطاقات؛

(ب) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات لقياسها؛

(ج) ذاكرة العالم العربي لتوثيق التراث العربي رقمياً وإتاحته على الإنترنت؛

(د) تعريب مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(•) تطوير محرك بحث للغة العربية على الإنترنت؛

(و) وضع نظام استرشادي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد بدأ العمل على هذه المشاريع والتعاون لتنفيذها. وقد نفذت مراحل متعددة من مشروعي تعريب أسماء النطاقات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات لقياسها من قبل وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة ومنها الإسكوا، بينما لا تزال المشاريع الأخرى في المراحل الأولى لتنفيذها.

الإطار 12- ورشة عمل الإسكوا حول سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في الإسكوا

كان هدف الورشة الأساسي، والتي عقدت في الفترة من 15 كانون الثاني/يناير - 12 آذار/مارس 2007، المساهمة في منهجيات وضع وتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في منطقة الإسكوا بما يتلاءم مع توصيات مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات. كما هدفت الورشة إلى استعراض وضع برامج الحكومة الإلكترونية في المنطقة ومناقشة التحديات التي تواجه تطويره، وكذلك التعرف على أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في هذا المجال.

أعدت الإسكوا دراسة خاصة حول سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في منطقة الإسكوا، وقد تضمنت هذه الدراسة استعراضا لمنهجيات سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية وتحليلها في بلدان منطقة الإسكوا، وكذلك تطور تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالحكومة الإلكترونية. وقد خصصت الإسكوا موقعاً خاصاً على الإنترنت لهذه الورشة يتضمن جميع النقاشات التي تمت خلالها ويمكن الوصول إليه من العنوان التالي: http://www.escwa.org.lb/divisions/ictd/workshop/forum/default.asp.

نتج عن هذه الورشة عدد من التوصيات أهمها ضرورة إنشاء جهة وطنية مشرفة على برامج الحكومة الإلكترونية مع منحها الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامها، وتخصيص التمويل الضروري لتفعيل برامجها، وكذلك ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات الدولة من أجل تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية. كما أشارت التوصيات إلى الحاجة لوضع استراتيجية وطنية خاصة بالحكومة الإلكترونية مع وضع المؤشرات اللازمة لقياس التطور في تنفيذ هذه الاستراتيجية وبرامجها. كما أشارت التوصيات إلى أهمية التعاون على المستوى الدولي والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير الحكومة الإلكترونية. وبينت النقاشات جدلاً حول أهمية تبادل التجارب على المستوى الإقليمي العربي، ولكنها أكدت على ضرورة وضع مؤشرات إقليمية للحكومة الإلكترونية تأخذ بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية، وكذلك بضرورة التحول من خدمات نشر المعلومات إلى مراحل أكثر تقدماً وإلى ضرورة التعاون العربي في هذا المجال.

4- أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت وحوكمة/إدارة الإنترنت

تعد قضايا أسماء النطاقات وحوكمة الإنترنت من أهم قضايا العولمة والتكامل الإقليمي التي تقع في صلب قضايا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام 2007، عقدت ثلاثة اجتماعات للفريق العربي؛ وكان آخرها الاجتماع السابع للفريق العربي لأسماء النطاقات والاجتماع الثاني للفريق العربي للتحضير للمنتدى العالمي لإدارة الإنترنت (القاهرة 10-12 أيلول/سبتمبر 2007) وشارك فيهما خبراء يمثلون 12 دول عربية (الأردن، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، قطر، الكويت، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، واليمن). ونظراً لارتباط القضايا، تقرر دمج الفريق العربي لأسماء النطاقات مع الفريق العربي للتحضير للمنتدى العالمي لإدارة الإنترنت تحت مسمى واحد، وهو الفريق العربي لشؤون الإنترنت، وشاركت الإسكوا في وضع مهمة عمل والأهداف الاستراتيجية للفريق العربي الموحد.

الإطار 13- جهود الإسكوا في مجال أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت وحوكمة/إدارة الإنترنت

بعدما شكلت الإسكوا في منتصف عام 2003 فريق عمل لأسماء النطاقات العربية ADN-TF، والتي اعتبرت حينذاك الآلية الإقليمية الوحيدة لإحياء وتنسيق وتحفيز الجهود العربية في هذا الميدان، وبعدما وضع فريق العمل استراتيجية لبناء نظام متكامل ومتفاعل عالمياً يمكنه تحقيق الوظيفة المنشودة، قامت الإسكوا بتطوير الوثيقة الأولى في هذا المجال عالمياً(*)، ونشرتها على موقع الإنترنت الخاص بمجموعة عمل هندسة الإنترنت (IETF). وكان لمسودة الإنترنت أثر واضح في المنطقة من خلال إحياء الجهود والدينامية بين البلدان العربية، وبالأخص جامعة الدول العربية حول موضوع أسماء النطاقات العربية.

استمراراً لجهود الإسكوا في هذا المجال، وبعد إنشاء جامعة الدول العربية في عام 2004 لفريق العمل العربي لأسماء النطاقات العربية، كان للإسكوا مساهمات أساسية في جميع اجتماعات فريق العمل العربي الذي اعتمد محتوى مسودة الإنترنت المعدة بإشراف الإسكوا، وأحالها إلى مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لاعتمادها.

وفي مطلع العام 2007، قامت الإسكوا بتوفير موارد مالية إضافية لمشروع أسماء النطاقات عن طريق صندوق إسكوا الائتماني (ESCWA Trust Fund) للقيام بأنشطة متعددة على صعيد نظام أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت وعلى صعيد حوكمة/إدارة الإنترنت، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية المعنية، ومنها:

1- تقييم المشروع الإقليمي التجريبي الذي بدأته جامعة الدول العربية في عام 2005 من أجل تطوير نظام لأسماء النطاقات العربية استناداً إلى الإرشادات الفنية التي طورتها الإسكوا. ويهدف التقييم إلى ترقية المشروع إلى المستوى العملي التنفيذي واسع النطاق.

2- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لإعداد مسودة أولية لوثيقة مشروع إقليمي لعرضه على فريق العمل العربي.

3- توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية لتسجيل الأسماء والعناوين (الأيكان) في عام 2007 للتعاون في مجالي أسماء النطاقات وحوكمة الإنترنت، وذلك لدفع الجهود قدماً في المجال ذاته.

(*) عنوان الوثيقة: "إرشادات لتطوير نظام أسماء النطاقات العربية" (بالإنكليزية).

وعلى المستوى العربي، يناقش حالياً العرض الأردني بشأن إنشاء هيئة عربية لأسماء النطاقات العليا للإنترنت - على غرار مناطق أخرى في العالم - بعد ترحيب الفريق العربي وإنشاء مجموعة افتراضية برئاسة الأردن وعضوية كل من الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر والأيكان والإسكوا لوضع مذكرة إعلام للهيئة المزمع إنشاؤها.

5- تطوير المحتوى الرقمي العربي

تتابع الدول العربية الجهود لدعم نشر المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت رغم أن هذه الجهود ما زالت غير كافية مقارنة مع الجهود التي بذلتها وتبذلها شعوب أخرى في هذا المجال. وقد ازداد عدد المستخدمين للإنترنت باللغة العربية زيادة كبيرة مقارنة مع مستخدمي

اللغات الأخرى[94]، إذ بلغت نسبة النمو 988 في المائة خلال الفترة 2000-2007، بينما كانت نسبة النمو خلال ذات الفترة بالنسبة لمستخدمي اللغة الإنكليزية 158 في المائة، وبلغت نسبة نمو مستخدمي اللغة الفرنسية 385 في المائة.

لقد تنبهت بعض الدول العربية إلى أهمية المحتوى الرقمي لحفظ التراث العربي ولتوسيع انتشار خدمات الإنترنت، فأطلقت برامج ومبادرات خاصة لتحفيز نشر المحتوى الرقمي العربي وزيادة رقمنة المحتوى الثقافي أو التعليمي أو التراثي. ففي مصر، تبنّت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تأسيس مركز قومي للتوثيق الإلكتروني للتراث الحضاري والطبيعي الذي قام بنشر جزء كبير من التراث الحضاري والطبيعي باللغة العربية على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، نشرت وزارة التربية مناهج المرحلة الإعدادية وجزءاً كبيراً من مناهج المرحلة الابتدائية والثانوية باللغة العربية على الإنترنت. وفي أيار/مايو 2005، تم إعلان مبادرة المحتوى العربي الرقمي، وتم توقيع بروتوكول بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واتحاد الناشرين واتحاد حلول التعليم الإلكتروني للأعمال، حيث تم تفعيل شراكة خاصة بين الأطراف الثلاثة. وتمول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشروعاً بقيمة 13 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات للتحويل الرقمي وإنشاء بوابة عربية للعديد من الكتب العربية المتوفرة في المجالات المختلفة، وتم إطلاق هذه البوابة في أيار/مايو 2007[94].

أما في المملكة السعودية، فيعتبر تطوير المحتوى الرقمي أحد الأهداف الأساسية للبرنامج الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم وزارة الاتصالات وهيئة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدة أنشطة لدعم المحتوى الرقمي العربي ولتشجيع الشراكات مع المؤسسات التعليمية بهدف نشر المحتوى التعليمي وتحسين المهارات في مجال النشر الإلكتروني. وقد أطلقت في المملكة العربية السعودية عام 2005 جائزة تميز للمحتوى الرقمي على الإنترنت في خمسة محاور هي الثقافة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والعمل الإلكتروني. وقد فازت وزارة الخارجية بهذه الجائزة عن موقعها الحكومي المتميز بخدماته الإلكترونية لعامين على التوالي 2005 و2006[95].

وتابعت البحرين جهودها كذلك من أجل نشر المحتوى العربي على الإنترنت، إذ قامت وزارة الإعلام بنشر المجلات الثقافية على الإنترنت، كما أتاح مركز دراسات وأبحاث البحرين[96] مكتبته الرقمية لعدد كبير من المشتركين. ومن الأمثلة الهامة للمحتوى الرقمي المواقع الخاصة بتعزيز وتحسين وضع المرأة في المجال الصحي والعملي والتعليمي[97].

وفي الأردن، أطلق برنامج المعلومات للجميع (الذي ينفذه مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني) مشروع موقع إلكتروني لكل أستاذ جامعي[98]، وذلك بهدف إثراء المحتوى الرقمي العربي لنشر الإنتاج العلمي والجامعي على الإنترنت وتعميم الاستفادة من هذا الإنتاج العلمي للباحثين والدارسين وطلاب الجامعات.

الإطار 14- ورشة عمل افتراضية حول تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي في منطقة الإسكوا[*]

هدفت ورشة العمل، والتي عقدت في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير – 10 آذار/مارس 2007، إلى تشجيع تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة عن طريق اقتراح التوجهات الاستراتيجية والآليات العملية اللازمة لإنشاء هذه الصناعة على المستوى العربي. وقد ناقش المشاركون في الورشة التحديات التي تواجه تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة، وأهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لتطوير هذه الصناعة، وتعزيز المهارات والقدرات البشرية الضرورية لصناعة المحتوى الرقمي العربي. كما تعرضت الورشة إلى أهمية تطوير صناعة البرمجيات العربية والتطبيقات الإلكترونية في مختلف المجالات الحيوية، وإلى ضرورة إيجاد آليات لتمويل مشاريع المحتوى الرقمي العربي. وخصصت الإسكوا موقعاً خاصاً على الإنترنت لهذه الورشة تضمن نقاشاتها، وهو على العنوان التالي: http://www.escwa.org.lb/divisions/ictd/workshop/forum_a/.

(94) www.mcit.gov.eg.

(94) Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats7.htm.

(95) www.mcit.gov.sa.

(96) www.bcsr.gov.bh.

(97) www.womengateway.com.

(98) www.ifap.org.jo.

الإطار 14 (تابع)

خلصت مناقشات ورشة العمل إلى عدد من التوصيات منها:

(1) دعم قيام صناعة محتوى عربية تتعامل مع المحتوى العربي الرقمي وغير الرقمي الواجب ترقيمه، وكذلك مع المحتوى الأجنبي اللازم لأغراض التنمية تعليمياً وثقافياً وعلمياً.

(2) إجراء مراجعة شاملة لاستراتيجيات التنمية المعلوماتية الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية من منظور صناعة المحتـوى مع ضرورة تأكيدها على الابتكار والإنتاج أكثر من الاستعمال والاستهلاك.

(3) الحرص على مبدأ التكتل العربي والمشاركة في الموارد وتوزيع الأدوار، والاسترشاد في ذلك بتجربة الاتحاد الأوروبي في بناء صناعة المحتوى العربي وتوزيع الأدوار على البلدان العربية المختلفة.

(4) وضع نماذج نمطية لدراسات الجدوى ونماذج أعمال لمشاريع صناعة المحتوى الرقمي لتشجيع الـشركات المتوسـطة والصغيرة على المساهمة في تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربية، وكذلك بلورة نماذج أعمال حول الـشراكة بـين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير هذه الصناعة.

(5) إقامة حوار فعال مع المصارف وصناديق التمويل العربية لحثها على تمويل صناعة المحتوى العربية وإقامة صـناديق لرأس المال المخاطر.

(*) E/ESCWA/ICTD/2007/7.

سادساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

تتلخص النتائج التي توصل إليها العدد السادس من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لعام 2007 في ما يلي:

1- حققت الدول العربية تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع حجم هذا التدفق من حوالي 39 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 62 مليار عام 2006، أي نسبة نمو بلغت 59 في المائة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.8 في المائة عام 2006 مقابل 3.8 في المائة عام 2005. كذلك ارتفعت حصة الدول العربية من التجارة الدولية إلى 4.11 في المائة عام 2006 مقابل نسبة بلغت 3.92 في المائة عام 2005. أما السياحة العربية، فقد حققت نسبة نمو بلغت 0.4 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصة الدول العربية من السياحة العالمية إلى 5.38 في المائة عام 2006 مقابل نسبة 5.36 في المائة عام 2005.

2- لم يحقق التكامل الإقليمي تقدماً كبيراً عام 2006 باستثناء بعض التقدم في مجال التجارة العربية البينية التي ارتفعت من 11.2 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية في عام 2005 إلى 11.30 في المائة عام 2006. أما مؤشر السياحة العربية البينية والاستثمار العربي البيني، فلم يحققا تقدماً يذكر خلال عام 2006، حيث انخفضت نسبة السياحة العربية البينية من 50.73 في المائة عام 2005 إلى 44.14 في المائة عام 2006. أما الاستثمار العربي البيني، فقد انخفضت نسبته إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من 34.21 في المائة عام 2005 إلى 27.35 عام 2006.

3- احتل الأردن عام 2006 المرتبة الأولى من مؤشر التكامل الإقليمي بعد أن كان في المرتبة الثالثة في عام 2005. أما المرتبة الثانية، فقد احتلها لبنان الذي كان على رأس القائمة في عام 2005. ويرجع السبب في تراجع لبنان إلى المرتبة الثانية إلى انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى لبنان بسبب الظروف السياسية التي يمر بها لبنان، إضافة إلى العدوان الإسرائيلي عام 2006.

4- لم تحقق المفاوضات في منظمة التجارة العالمية الخاصة بأجندة الدوحة أي تقدم خلال عام 2006 وما زالت تعاني من الجمود الذي أعقب فشل مؤتمر كانكون في عام 2003، حيث أن المفاوضات تتعقد كلما اقترب المفاوضون من بحث الأمور الجوهرية المتعلقة بهذه المفاوضات، وخاصة الملف الزراعي.

5- بالرغم من مشاركة الدول العربية في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بخصوص تسهيل التجارة، إلا أن مشاركتها وانخراطها في هذه المفاوضات كان دون المستوى المطلوب. إلا أن الدول العربية قامت باتخاذ العديد من الإجراءات التي أدت إلى تحسين وتسهيل التجارة، بما في ذلك الدخول في اتفاقيات ثنائية وإقليمية تتناول في بنودها موضوع تسهيل التجارة. كذلك، قامت الدول العربية بجهود كبيرة في مجال تسهيل وتحسين بيئة الأعمال، ومن ضمنها تحسين التجارة عبر الحدود. ومن الدول التي حققت تقدماً كبيراً في مجال تحسين مناخ الأعمال دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر.

6- على الرغم من التطورات المؤسسية والتشريعية الإيجابية في أسواق المال العربية على مدى العقدين الماضيين، حيث واصلت العديد من الدول العربية جهودها لتعديل وتطوير قوانين الاستثمار، فإن واقع أسواق المال العربية يوضح بجلاء أن إدارة وتنظيم البورصات ومتطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات التداول والتسعير جميعها متباينة، إلى حد أن لكل سوق طبيعته وخصائصه المنفردة. كما أن مستويات تطور الأسواق متباينة إلى حد بعيد، ولكل سوق آليته مما يجعل الربط على المستوى الإقليمي صعباً للغاية.

7- قامت الدول العربية بجهود كبيرة نحو الاستجابة لزيادة الطلب على الكهرباء، ومن هذه الجهود تنفيذ عدة مشاريع للربط الكهربائي من أهمها الربط الكهربائي السباعي ومشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي وصلت نسبة الإنجاز في مرحلته الأولى إلى 21 في المائة في آذار/مارس 2007.

8- في قطاع المياه، أدت زيادة في النمو السكاني في الدول العربية إلى تراجع نصيب الفرد من المياه المتجددة في المنطقة. من هذا المنطلق، لا بد من تفعيل التعاون الإقليمي في مجال استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية.

9- استطاعت ثلاث دول عربية تجاوز المتوسط العالمي لمؤشر عدد خطوط الهاتف لكل 100 فرد وهذه

الدول هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وقطر. أما فيما يتعلق بالهاتف النقال لكل 100 فرد، هناك إحدى عشرة دولة عربية تخطت المتوسط العالمي. أما فيما يتعلق بعدد مشتركي الإنترنت لكل 100 فرد، تخطت ست دول عربية المتوسط العالمي وهذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية.

باء- التوصيات

بغية الالتحاق بركب العولمة وتعزيز موقع الدول العربية في الاقتصاد العالمي، وبهدف دعم التكامل الإقليمي العربي، نعرض فيما يلي بعض التوصيات لمتخذي القرار في الدول العربية:

1- ضرورة مراجعة السياسات الاستثمارية بغرض معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الموضوعة وبغرض تصحيح أي أخطاء أو سلبيات في هذه السياسات. على الدول العربية القيام بإعداد دراسات تفصيلية مبنية على مسوحات ميدانية لتحديد أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات هذه الدول.

2- وضع سياسات تؤدي إلى ربط المؤسسات المحلية بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعظيم المنفعة العائدة على الاقتصاد المحلي من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعود نجاح سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأساس إلى مدى نجاحها في خلق هذا الربط والتفاعل بين الشركات المحلية وشركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- عدم الاعتماد بدرجة كبيرة على الحوافز والتسهيلات والإعفاءات كعناصر أساسية في السياسة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد أثبتت التجارب أن هذه التسهيلات ليست على سلم الأولويات للمستثمرين الأجانب عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وعليه فقد تكون كلفة هذه التسهيلات تمثل ضرراً للدولة أكثر من فوائد تدفق هذا الاستثمار.

4- توجيه جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة نظراً لأهميته في مجال نقل التكنولوجيا والصادرات، وكذلك القطاع الزراعي خاصة في الدول التي لها ميزة نسبية في هذا القطاع.

5- تنسيق المواقف بين الدول العربية في محادثات منظمة التجارة العالمية، وذلك بتنظيم اجتماعات استشارية لكبار المسؤولين عن التجارة في الدول الأعضاء للاستعداد لمفاوضات منظمة التجارة العالمية في جولاتهم المختلفة، وحث الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على كافة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية للجامعة العربية.

6- وضع استراتيجية لربط أسواق المال العربية تقوم على حرية التداول عبر الحدود، واعتماد التداول الإلكتروني، وتشجيع قيام شركات وساطة مالية إقليمية.

7- إنشاء جهة وطنية مشرفة على برامج الحكومة الإلكترونية مع منحها الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامها، وتخصيص التمويل الضروري لتفعيل برامجها.

8- تفعيل التعاون والتنسيق على المستوى الدولي؛ وتبادل التجارب على المستوى الإقليمي العربي للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير الحكومة الإلكترونية، مع وضع مؤشرات إقليمية للحكومة الإلكترونية تأخذ بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية.

9- دعوة شركات الطيران العربية إلى عقد تحالفات قوية وكبيرة فيما بينها ودعوة الدول العربية إلى زيادة تفعيل وتنفيذ اتفاق تحرير النقل الجوي في العالم العربي، والذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام 2007.

10- الحرص على مبدأ التكتل العربي لدعم قيام صناعة محتوى عربية تتعامل مع المحتوى العربي والمشاركة في الموارد وتوزيع الأدوار، والاستهداء في ذلك بتجربة الاتحاد الأوروبي في بناء صناعة المحتوى العربي وتوزيع الأدوار على البلدان العربية المختلفة، وحث المصارف وصناديق التمويل العربية على تمويل صناعة المحتوى العربية، وإقامة صناديق لرأس المال المخاطر.

11- على الدول الأعضاء تنسيق سياساتها البيئية ومواقفها في المنتديات البيئية العالمية حتى لا تنعكس الآثار على التنمية الاقتصادية.